AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

عدد خاص

عودة إلى غسان..!

"إذا كنا مرافعين فاشلين عن القضية..
فالأجدر بنا أن نغير المرافعين..
لا أن نغير القضية"

الهدف - فلسطين العدد 16 (1490) - تموز/يوليو 2020

في ذكرى ناجي العلي..

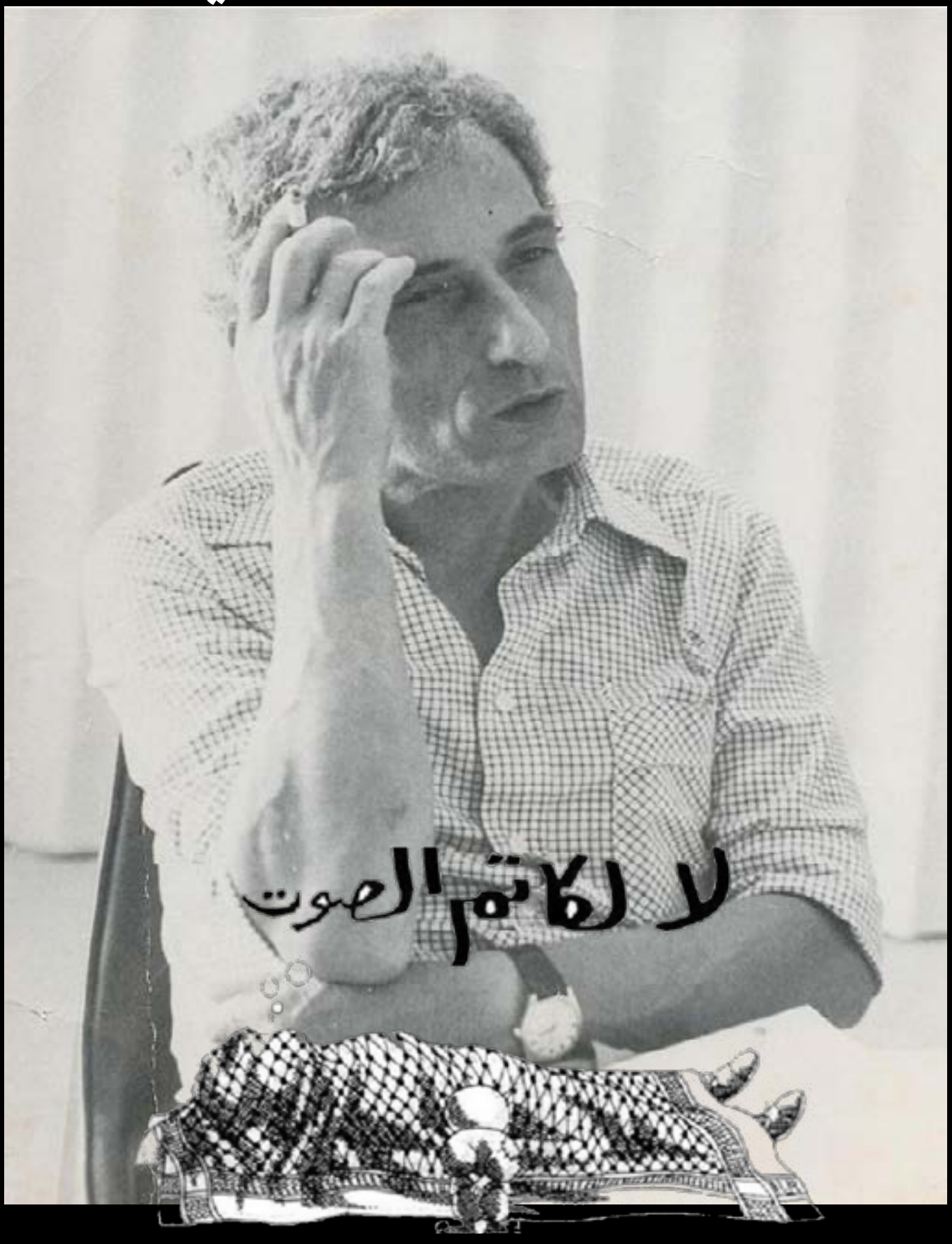

الافتتاحية

الثامن من تموز وتجدد السؤال الكنفاني

كل الحقيقة للجماهير

في الثامن من تموز قبل ثمانية وأربعين عامًا هز حي الحازمية ببيروت، انفجارٌ مدو حوّل جسد الأديب والكاتب والمفكر المناضل غسان كنفاني، وابنة أخته الزهرة اليانعة «لميس»، إلى أشلاء ممزقة، ملأت مسرح الجريمة البشعة والإرهابية التي لم يتأخر العدو الصهيوني في إعلان مسؤوليته عنها، ومن رأس حكومته آنذاك غولدا مائير.

ثمانية وأربعون عامًا مضت من عمر الجريمة، وسؤال: لماذا أُفتتح عهد الاغتيالات الصهيونية للمفكرين والكتّاب والقيادات الفلسطينية بغسان؟! والمسألة هنا ليست مفاضلة بين دم ودم بالمطلق، بل تتعلق بالدلالة والرسالة التي أراد العدو إيصالها من وراء أن تبدأ حرب الاغتيالات؛ بتفجير كاتب وروائي ورسام وصحفي ومفكر ومناضل سياسي.

إن الإجابة على هذا السؤال ستتضح أكثر من أي وقت مضى إذا أمعنّا في قراءة ما كتب وأنتج غسان، وقاربناه مع واقع الحال الذي وصلنا إليه اليوم؛ عربيًا وفلسطينيًا، خاصة وأن الإجابة التي تكمن فيما كتب وأنتج غسان، هي أولًا من لحم ودم تناثر ولا يزال يتناثر في مختلف ساحات الوطن الفلسطيني، كما الوطني العربي كله. وكونها ثانيًا من طبيعة وحجم المهمة الوطنية والقومية التاريخية التي تصدى لها غسان منذ ريعان شبابه، عندما طرح سؤاله المنهجي، والذي لا يزال أيضًا ينتظر الإجابة الشافية: لماذا حصل ما حصل؟ لماذا هزمنا؟ ليتأسس عليه السؤال التالي: كيف استمرت هذه الهزيمة معنا طوال هذه السنين؟ حينها يجب أن نعي جيدًا مقولة غسان التي تعتلي صفحة غلاف هذا العدد من «الهدف».

إن دلالات استمرار إحيائنا لذكرى اغتيال غسان بذلك السؤال «القديم – الجديد»: لماذا هزمنا؟ تأكيد على إننا لا نزال في زمن الاشتباك الأول، مع مشروع معادٍ؛ يحفز كل إمكاناته وطاقاته للنيل منا؛ روايةً ووعيًا وقضيةً ووجودًا وتاريخًا وجغرافيا وحقوقًا.

إن زمن الاشتباك الذي كان يرسي مداميكه «غسان كنفاني»، كان يتأسس انطلاقًا من قناعته بالثورة؛ نهجًا وطريقًا، وعيًا وممارسة، قولًا وفعلًا، نبلًا وأخلاقًا، قدوة ونموذجًا، حرية وحياة، فهو القائل: «الثورة وحدها هي المؤهلة لاستقطاب الموت، الثورة وحدها هي التي توجه الموت، وتستخدمه لتشق سبلًا للحياة».

مع «غسان» تجلى وارتقى الأدب المقاوم، وانصهرت الذات مع الجماعة ولأجلها، وتعمد المثقف العضوي (الثوري) بإخلاصه للفكرة التي شكلت وعي الصبي الخارج لتوه من «النكبة»، وتحولت كتاباته ورواياته وقصصه إلى أيقونة ثورية، وملاذًا للاجئين في خيامهم، وللجماهير التي انتمى إليها على كل مساحة فلسطين ومنها إلى الوطن العربي؛ وعيًا وتحريضًا وسلاحًا، فهو القائل: «إن سلاحنا أمام العدو الهائل والقوي والمطلق التفوّق، هو الجماهير، وبالطبع إن هذه الجماهير ليست كلمة سحرية، وقوتها ليست في تراكمها الكمي، ولكن في التنظيم، أي الحزب والحزب الجماهيري المقاتل هذا ليس جمعية خيرية، ولا نادي شعراء حماسيين، ولكنه الحزب المحكوم بفكر وبرنامج وقيادة القوى الأطول نفسًا في المعركة، والأقل احتمالًا للسقوط في التعب عند الضربة الأولى أو الثانية والمنظم تنظيمًا حديديًا على ذلك البرنامج». وفي هذه الحالة، لا يمكن أن يحيد الدليل (الحزب الثوري) عن الهدف، والهدف لا يمكن أن يكون أقل من فلسطين على كامل جغرافيتها التاريخية التي تتوسط وطنها العربي الكبير.. وهنا تكمن الإجابة الشافية على السؤال الكنفاني.

في هذا العدد

شؤون فلسطينية..

رلى أبو دحو: بين فيروسي الضم والكورونا 6

تيسير محيسن: الاتحاد الأوربي وفلسطين..... 9

هاني المصري: إسقاط الضم القانوني..... 11

محمد صوان: أفق النضال الفلسطيني..... 14

عليان عليان: الاستراتيجية الفلسطينية 16

طلال عوكل: ذاك زمان وهذا زمان.....19

شؤون عربية..

أكرم عطاالله: الصراع في المنطقة وعليها 20

أبو علي حسن: ثورة 23 يوليو.....22

موسى العزب: الأحزاب في الأردن.....25

حاتم استانبولي: الصراع على ثروات ليبيا.....28

حسن الشيخ العلوي: ليبيا: حرب بالوكالة.....30

محمد حسن خليل: ليبيا ومخطط التفتيت.....32

محسن النابتي: الصراع في حوض المتوسط.....35

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

الغلاف تصميم
نضال أبو مايلة
بورتريه غسان كنفاني في الغلاف
للفنانة خولة الطفيلي

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

سياسية عربية
كل الحقوق محفوظة

AL-HADAF
الهدف

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 16(1490) تموز/ يوليو 2020

كلـــــــــمة

كما هي عادتها كل عام، تحتفي الهدف بذكرى مؤسسها الشهيد غسان كنفاني الذي اغتاله العدو الصهيوني في الثامن من تموز/يوليو 1972،

وكذلك يصادف في الثاني والعشرين من تموز، يومًا حزينًا آخر للشعب الفلسطيني، عندما تم إطلاق النار على أحد أخلص وأنبل أبناء فلسطين: ناجي العلي، ليستشهد متأثرًا بجراحه يوم 29 آب.

يساهم في هذا العدد كما هي العادة، كتّاب فلسطينيون وعرب وأجانب، من فلسطين ومصر وتونس ومالي والعراق والأردن والمغرب.

في هذا العدد، توجه الهدف تحية لناجي العلي، وتكرس ملفها الثقافي لمقالات تستعيد غسان كنفاني وتلقي الضوء على جوانب من نتاجه الفكري، والثقافي، وممارسته النضالية.

أيضًا في ملفاتها السياسية، تواصل الهدف رصد تداعيات قرار الضم الصهيوني للاراضي الفلسطينية، وترصد الوضع السياسي العام فلسطينيًا خلال أزمتي الضم وكورونا.

كما تخصص تغطية خاصة للوضع في ليبيا، عبر عدد من المتابعات والتحليلات تتناول أحوال ومستجدات هذا البلد العربي. عربيًا أيضًا تتابع الهدف الوضع الحزبي في الأردن بعد 30 عامًا على هبة نيسان وقانون الأحزاب. ونستعيد ذكرى ثورة 23 يوليو في مصر في تحليل يجيب على سؤال: الثورة والانقلاب.

كما تنشر الهدف، تحليلًا شاملًا للوضع في جمهورية مالي، في القسم الدولي منها، وتسلط الضوء أيضًا على تحدي الولايات المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية.

شؤون العدو..

شاكر شبات: قرار الضم..... 37

محمد أبو شريفة: رشى نتنياهو..... 40

نواف الزرو: من أرشيف الهزيمة الصهيونية..... 42

شؤون دولية..

سليمان منغاني: أزمة الدولة في مالي..... 45

عبد الحسين شعبان: «عدالة» فوق العدالة..... 51

هاني حبيب: أوبئة أمريكية ناعمة..... 52

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: فيصل دراج..... 53

مروان عبد العال: حوار..... 54

طلال سلمان: شهادة شخصية..... 58

حسين حمودة: المقاومة في أدب غسان كنفاني..... 60

وسام الفقعاوي: عرض دراسة غسان في الأدب الصهيوني..... 62

مهند عبد الحميد: العودة إلى غسان..... 66

رامي مراد: عرض دراسة غسان عن ثورة 36-39..... 69

وليد عبد الرحيم: غسان كنفاني وأدب الأرض المحتلة..... 73

يحيى يخلف: ذكراه تزهر..... 75

بين فيروسي: الضم والكورونا

هل يستطيع مشروع أمني أن يحمي الأرض والإنسان؟

رلى أبو دحو–محاضرة في جامعة بير زيت وعضو لجنة المقاطعة الأكاديمية/ فلسطين

كأن الأقدار تضع مقاديرها مرة واحدة في حِجْر الشعب الفلسطيني، فقد تصاعدت بشكل غير مسبوق في الأعوام الأخيرة ومنذ الإعلان عن صفقة القرن، سياسات الاستعمار الاحتلالي القمعية من هدم للبيوت، واعتقالات، وقتل بدم بارد على الحواجز العسكرية، والتضييق على الحركة والخنق الاقتصادي، والتي يود الاحتلال تتويجها في هذه المرحلة بقرار الضم لمناطق واسعة من الأغوار وأريحا وما يصطلح عليه مناطق «ج»، هذا من جانب، أما على المقلب الآخر تأتي موجة فيروس كوفيد-19 "الكورونا» ليجد الفلسطيني نفسه بين فكي كماشة؛ فيروس الاحتلال والضم الذي يتجاوز فكرة السيطرة على الأرض إلى نفي الوجود الفلسطيني، وبين فيروس كورونا الذي يفتك بصحته ويهدد حياته، ويلقي به في واقع اقتصادي معيشي قاس، يضاف إلى قسوة الواقع أساسًا بفعل سياسات الاحتلال. ولكن أن تنتهي هنا المصائب والأقدار فهذه يمكن التعامل معها؛ فالشعب الفلسطيني اختبر الكثير في مسيرة نضاله الطويلة في مواجهة قمع الاحتلال وإجراءاته، بل واستطاع أن يخلق نموذج ايجابي في المقاومة كان محط أنظار العالم وقبلة ثواره، في الخارج، أما في الداخل الفلسطيني أصبحت الانتفاضة الكبرى نموذج عالمي في شعب يتحدى ويصمد.

إذن، أين تكمن الإشكالية في التعامل مع الحدثين وإن بدوا منفصلين؟ فالأول سياسي والثاني صحي، إلا إن معالجة ما يبدو عادي وعالمي في نفس اللحظة (جائحة الكورونا) مرتبط أساسًا في الجهة الرسمية التي تعالجه، وهي الحكومة وعنوانها الأساس وزارة الصحة، وما يتبع من وزارات تعالج الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، ولكن هذه البنية الحكومية عنوانها السلطة الفلسطينية هي نفسها التي عليها معالجة قرار الضم الإسرائيلي، وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية، فهي بنية عاجزة عن القيام بالمسألة الحياتية، وكذلك السياسية الوطنية.

في السابق، خاض شعبنا نضاله عبر أدوات موحده نضاليًا وشعارات واضحة هدفها تحرير فلسطين، وتحت عنوان منظمة التحرير الفلسطينية التي وإن اختلفت التوجهات بين فصائلها، إلا أن انطلقت من اعتبار الاحتلال الصهيوني هو العدو الأساس والمركزي، وبالتالي شكلت هذه الأداة رافعة، ليس للنضال وحسب، بل أيضا للمواجهة ولصمود شعبنا في فلسطين المحتلة، وفي مخيمات اللجوء في لبنان والأردن وسوريا على وجه التحديد، خاصة وأن مركز الثورة كان في قلب هذه المخيمات.

ما الذي تغير اليوم كي يصبح عبء مواجهة جائحة صحية وهي على كل الأحوال عالمية، مصدر قمع واضطهاد وظروف قاسية جديدة تنذر بانهيار الكثير من مقومات الصمود لشعبنا الفلسطيني؟ ما الذي تغير كي تصبح عملية مواجهة المستوطنين الصهاينة وسياسات الضم معضلة تهدد عملية الوجود؟ الصراع لم يكن يومًا حدود، وإنما هو الحق الفلسطيني التاريخي في أرض فلسطين، أمام المقولة الصهيونية المؤسسة لدولة الاحتلال «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض».

العودة إلى الفهرس

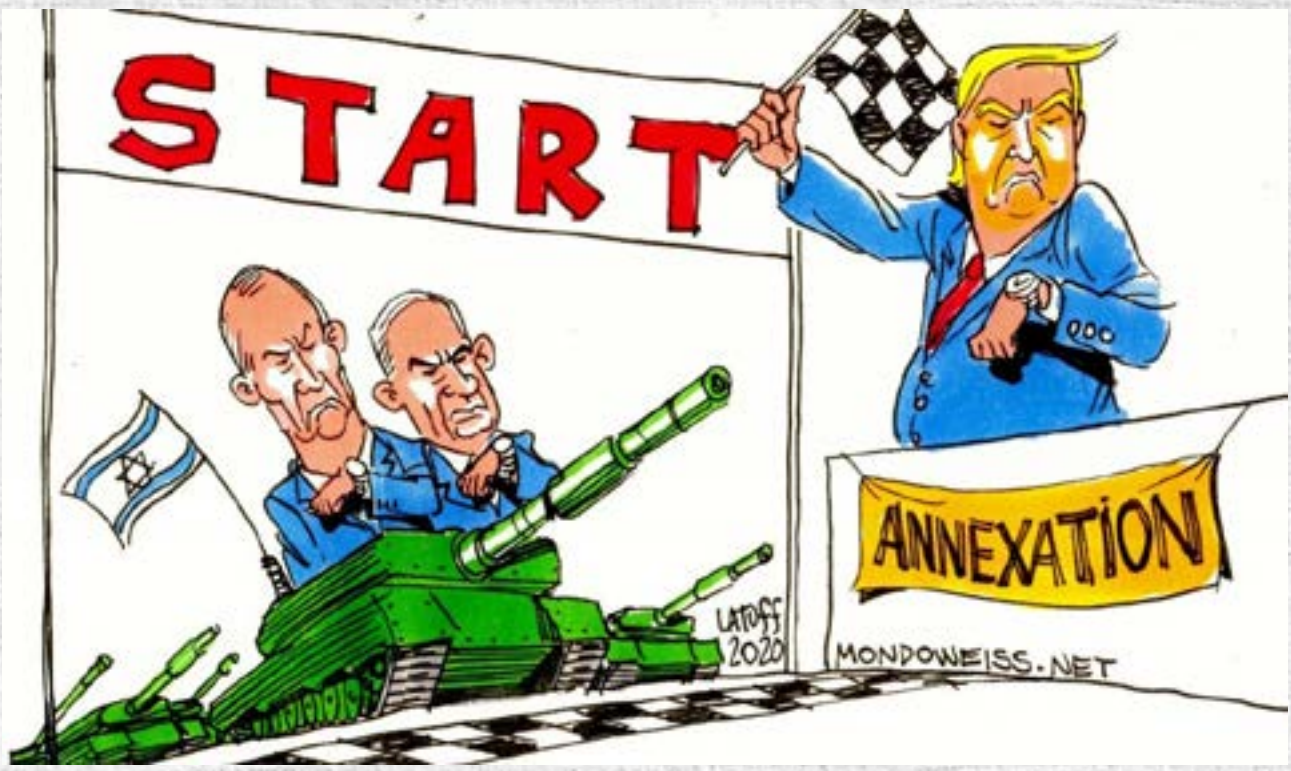

أوسلو: مشروع أمني ووهم دولة

الكثير قيل عن اتفاقية أوسلو وإشكالاتها المتعددة، والإخفاقات الهائلة للفريق المفاوض، والناتجة عن فقدان الإرادة السياسية والوطنية الحقيقية في تحقيق إنجاز وطني، كما في حالة الثورات العديدة التي فاوضت المستعمر من الجزائر إلى فيتنام وغيرها، فيما لم تقدم معالجات حقيقية وحاسمة في القضايا المركزية؛ كحق العودة واللاجئين والقدس، وتم ترحيلها لما يسمى بالحل النهائي، وقدم الاعتراف بكيان العدو على طبق من ذهب، واعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني متقادم.

في كل الأحوال هذه المقالة لا تسعى لاستعراض هذه الإخفاقات، وإنما وعلى ضوء ستة وعشرين عامًا من إقامة السلطة الفلسطينية، يمكن الخلوص لاستنتاج مركزي حول جوهر هذه الاتفاقية عبر الممارسة على الأرض، وليس عبر قراءة الاتفاقية وبنودها المختلفة.، وعليه فإن أوسلو بالمحصلة، لم يكن ولم يتعد مشروع أمني وارتزاق مادي ومصالح متشابكة للرأسمال الوسيط لمنتجات الاحتلال وكبار السلطة ومسؤوليها، والتنسيق الأمني هو حجر الأساس لهذه الاتفاقية، فيما إدارة الحياة اليومية الفلسطينية، تحديدًا في الشق الخدماتي؛ الصحة والتعليم وغيرها، تشكل أيضًا تخفيف أعباء عن الاحتلال؛ مادية ولوجستية تحملها منذ احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، وقد فتحت الأبواب واسعًا على نمو نخبة سياسية واقتصادية ترتبط مصالحها وبقاءها في بقاء هذه السلطة. فمؤسسات «الدولة الموهومة» التي شرعت ببنائها لا تتجاوز شركات خدماتية، وإن صح القول رأسمالية فهي بعلاقة زبائنية مع السلطة، وكمبرودوريًا مع الاحتلال، فيما السلطة نفسها وسيط اقتصادي يعتاش من أموال المقاصة، والتي سعت جاهدة لزيادة قيمتها كتحصيل مريح، ما يعني ارتباط أكثر في اقتصاد الاحتلال، وليس انفكاكا عنه كما تزعم.

و بجردة سريعة لهذه الستة وعشرين عامًا من أوسلو، يمكن تمييز التالي كأهم مظاهر هذا المشروع الأمني الفاقد للقدرات والإرادة لبناء واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي؛ قادر على الصمود على أقل تقدير، ولن نتحدث عن المقاومة التي أعلن رئيس سلطتها محمود عباس مرارًا وتكرارًا إدانتها ورفضه المطلق لخيارها.

ماذا تخبرنا هذه الجردة عن سلوك هذه السلطة ومشروعها الأمني (أوسلو)؟

تنسيق أمني تعتبره مقدس، لاحق المقاومة بكل ما أوتي من وفاء لمخابرات الاحتلال والحرص على أمنه، لإحباط أي محاولات لفعل مقاوم، حيث يقبع المناضلون زنازين أجهزة الأمن الفلسطينية تارة، وزنازين الاحتلال تارة أخرى وبالتتابع. ما لا يكتمل في ملفات أجهزة المخابرات الإسرائيلية تحاول أجهزة الأمن الفلسطيني استكماله، وتضج ملفات مؤسسات حقوق الإنسان بالعديد من الشهادات لأسرى تعرضوا لهذه التجارب، فيما تبجح الكولونيل الأمريكي دايتون، بأن الفلسطيني أصبح يقدم الخدمات والمعلومات الأمنية إلى الإسرائيليين مباشرة، وإنهم يتقنون عملية تتبع المقاومين، بل ويساهمون في إيقاف أي نشاط ضد الاحتلال وبتنسيق مباشر مع الإسرائيليين، وبلا خجل، ولماذا الخجل عندما تعتبر السلطة التنسيق الأمني مقدس؟

إن هذه الأجهزة الأمنية التي تقود عملية ملاحقة للمقاومة هي نفسها التي تقوم بالاعتداء والضرب على أي صوت فلسطيني ضد الانقسام، وضد الواقع السياسي الصعب، كما حصل في حراك: ارفعوا العقوبات، والتضامن مع إضرابات الأسرى عن الطعام وفي أكثر من مناسبة.

مشروع أمني يلاحق المقاومة، فيما

الاستيطان ومصادرة الأراضي يتسارع في الضفة الغربية، فقد بلغت مساحة المستوطنات 11% من أراضي الضفة، فيما تصادر سلطات الاحتلال 18,5% لأغراض عسكرية،و 12% لبناء جدار الفصل العنصري، وتعتبر مناطق (ج)، والتي تشكل 60% من أراضي الضفة تحت سيطرتها ومباحة لها، واليوم في خطة الضم هي الأراضي ذاتها المهددة بالضم. لم تقم السلطة بأي فعل لوقف الاستيطان، واستكفت ببيانات الإدانة والشكوى للمجتمع الدولي المنحاز أساسًا للاحتلال.

الاعتقالات والمتورط في قسم كبير منها التنسيق الأمني، وهدم البيوت هي يومية، خاصة في مدينة القدس، حيث خطوات الاحتلال حثيثة نحو تهجير ما تبقى من الفلسطينيين المقدسيين وإحلال المستوطنين حتى في الأحياء والبلدات التي تاريخيًا بقيت عربية السكان؛ كسلوان، العيسوية، رأس العامود وغيرها.

هذا في الجانب الأمني والارتباط المباشر بسياسات لاحتلال، أما على الجانب الآخر سياسات السلطة الداخلية، فلم يكن حصاد الستة وعشرين عامًا بأفضل، كونه مشروع أمني أولت السلطة الاهتمام الأكبر للأمن في موازناتها، والتي احتلت أكثر من 35% من الموازنة، إضافة للهبات والمنح المباشرة للأجهزة الأمنية، والتدريبات الخارجية، فيما قامت بإهمال وتدمير ممنهج لكل القطاعات الحيوية التي تساهم في صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز بقائه؛ لا برامج تنمية زراعية، أو اجتماعية، ولا تنمية مشاريع اقتصادية تساهم في إنتاج محلي وتشغيل أيدي عامله، بل إن أكبر مشروع اقتصادي لديها هو الإبقاء على المنح والمساعدات الخارجية، والتي يستهلك أغلبها مصاريف إدارية، ناهيك عن ملفات الفساد وإهدار المال العام وامتيازات النخبة السياسية، وأموال تنهب وتسرب إلى الخارج، والفجوة الطبقية آخذه بالاتساع والفقراء يزدادون فقرًا، فيما القطط السمان لأوسلو من الشركات والبنوك تزداد سمنة وتخمة.

مارست تغييب وتشويه للوعي الفلسطيني، عبر مناهج التعليم التي صيغت لتخدم خلق وعي مزيف ومشوه، يستبعد فلسطين التاريخية من ذاكرة الأجيال المتعاقبة. أما الإعلام الرسمي والخاص، يبث يوميًا الخطاب السياسي المهزوم والبائس الفاقد لإرادة أو رغبة في النضال والمقاومة، ويستبدل مفهوم الكفاح المسلح والثورة الشعبية بالمقاومة السلمية، وكأن الأوطان تحرر بخطاب وبشعار، وبالأغنية الرقيعة «ازرع ليمون ازرع تفاح". وهذا كله أنتج ثقافة وقيم الاستهلاك والأنانية والفردية والارتزاق والمحسوبية والفساد، وإغراق المواطنين بالقروض والديون ومظاهر حداثة مزيفه، وتغييب للتضامن الجمعي وقيم العطاء والتطوع لغرض الصمود والتحرر.

هل هناك خطة لمواجهة الضم؟! وهل هناك خطة لمواجهة الفيروس صحيًا ومعيشيًا؟! هل هذه البنية قادرة أن تحارب فيروسين يفتكان اليوم بالمجتمع الفلسطيني أحدهما يهدد وجوده، والآخر حياته اليومية والمعيشية والصحية؟

إن مشروع أوسلو قائم على الأمن؛ لا يمكن أن يمارس مقاومة، فهي بنية سلطة أساسًا لم تخلق لتناضل، لتقاوم، لتؤمن حياة كريمة، لتحافظ على كرامة شعب، وأقصى ما تفعله هو ما تتقنه ووجدت لأجله «الأمن وأدوات القمع»، تغلق، تضع ساتر ترابي، تعاقب، تعلن طوارئ، وتحرص أن تقول لا إضرابات!! وإذا بانت عورتها، تلقي اللوم على وعي الشعب!

أداء هزيل، وكأن فيروس الكورونا حربًا، وقد خلقت تجارًا جددًا لها؛ فالمتتبع لأداء الحكومة، لا يحتاج الكثير ليكتشف أن حتى في مسألة صحية لا خطة للمواجهة، لا بنية لعلاج المصابين، ولا خطة دعم في ظل إغلاق وحجر، وتخبط في الأداء، وفيما العمال وصغار الحرفيين والتجار يفقدون مصادر الدخل والمعيشة، ويتم تسريحهم من الشركات الكبرى، في حين يظهر أن البنوك وشركات الاتصالات وغيرها هي الرابح الأساس من هذه الجائحة، ولسان حال الرأسمال الزبائني يقول: اللهم مزيدًا من الأزمة، كيف لا وسلطة النقد وبنوكها تحصل عملتين على نفس الشيك المرجع بمجموع 110 شاقل؟!

الإجراءات تفرض على الشعب فيما تطلق يد رأس المال كي يجمع المزيد من الأموال، طبعًا ليس لاستثمارها في الوطن، وإنما لتسريبها خارجه، حيث فرض على صغار الحرفيين والعمال الحجر، فيما بقيت البنوك والشركات الكبرى تعمل. حكومة تضع نفسها في خدمة رأس المال بدلًا من أن تفرض ضريبة أزمة؛ من هؤلاء لصالح المساعدات الاجتماعية، كي نصمد أمام الأزمة. كيف لا وهي بالأساس قامت لحماية هذه النخبة الاقتصادية؟!

في الضم تكتفي هذه السلطة، بمهرجانات وخطاب واضح المعالم لرأس هرم السلطة «لا نية للتصعيد"، وترفع الشعارات عن الانفكاك الاقتصادي ومواجهة الضم، فيما تخوض معارك خاسرة تجعلها أكثر هشاشة، مثل: معركة مقاطعة عجول الاحتلال، أو رفض المقاصة، أو حتى على المستوى الداخلي؛ التراجع عن الترقيات لأبناء المسؤولين وعظام الرقبة، وحتى في عدم "الانصياع" لقرارات حكومتها في الحجر؛ لأنها لا تعالج المسائل الحياتية.

هذه بنية غير قادرة على خوض معارك، الضم والاستيطان وهدم البيوت والاعتقالات، وغير قادرة على بناء اقتصاد مقاوم، وضمان حياة فيها من الكرامة لشعب محتل كي يصمد ويقاتل، هذه بنية تتقن فقط التنسيق الأمني والفساد المالي والإداري، عبر نهب جيوب المواطن، وتسمين جيوب نخبتها السياسية والاقتصادية. هذه بنية لا تتقن غير الانصياع لقرارات واملاءات واشتراطات العدو، وإن ملأت الدنيا جعجعة، فهي بلا طحن. وشتان ما بين بنية ومشروع يرى «الحياة مفاوضات» كما جاء في كتاب كبير مفاوضي السلطة صائب عريقات، وبين «الحياة مقاومة» كما يخوضها قيادات الأسرى ومنهم الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أما الجماهير، فلا بد أن تتعلم درسها جيدًا، وأن تراكم اللحظة التي لا عودة عنها في التغيير؛ فحكمة الأجداد تقول: «دوام الحال من المحال»، كما أن تجارب الشعوب تعلمنا دومًا: أن كل معتدي، وكل مستعمر لا بد أن يندحر، وأن من فرط فيَ حقوق شعبه مصيره؛ أن تلفظه الجماهير.

العودة إلى الفهرس

الاتحاد الأوروبي وفلسطين:
من الإهمال إلى الإشكال!

م. تيسير محيسن – كاتب وباحث سياسي / فلسطين

ربما لشعورنا الدائم بالخذلان، يخرج بعضنا بين الحين والآخر بتصريحات غير موفقة كأن يقول أحدهم «موقف أوروبا تجاه خطة الضم... لغة باهتة وأقرب إلى التواطؤ» أو يجعل آخرون من مسألة تمويل الاتحاد الأوروبي قضية وطنية على قدر من الأهمية والخطورة. الواقع، أننا في عالم شديد البؤس والظلم ولسنا في حاجة لصناعة مزيد من الأعداء، فلدينا الكثيرين، هذه المقالة محاولة لفهم مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه المسألة الفلسطينية من منظور تاريخي وعملي.

نبذة

عاشت أوروبا انشقاقات كبرى منذ الإمبراطورية الرومانية، تارة بين شرق يوناني وغرب لاتيني، وتارة أخرى بين شرق شيوعي وغرب رأسمالي. ظهرت فكرة أوروبا الموحدة خلال القرن 19، مستوحاة من الأفكار الليبرالية للثورتين الفرنسية والأمريكية.

فور انتهاء الحرب العالمية الثانية تشكل مجلس أوروبا (1949) لبناء السلام؛ ركز المجلس على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. تعود أصول الاتحاد الأوروبي، إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (1951)؛ الجماعة الاقتصادية الأوروبية (1957). يضم الاتحاد في عضويته 27 دولة، ويتكلم 24 لغة، عدد سكانه 450 مليون نسمة، والناتج المحلي الإجمالي لدوله 15.5 تريليون دولار (2019).

يمتلك الاتحاد نفوذًا وتأثيرًا خارج القارة العجوز من خلال: السياسة الخارجية المشتركة، المساعدات الإنسانية من خلال "ECHO" وأيضًا التعاون الدولي وشراكات التنمية، وأخيرًا عضوية الناتو، والمساهمة في بعثات السلام (قوات الأمم المتحدة).

اليسار الأوروبي

لفترة طويلة اعتبرت الأحزاب الشيوعية الاتحاد الأوروبي بمثابة محاولة برجوازية للتضحية بالمصالح الوطنية من أجل حماية مصالحها الطبقية، وفي أجواء الحرب الباردة اعتبره البعض «أداة» تستخدمها القوى الغربية في مواجهة مد «الاشتراكية» الذي لا يقاوم؛ بعد انهيار الاشتراكية اختلف الخطاب نبرة ومضمونًا.

حلت «الأوروبية»، محل "الأممية" وراح اليسار يطالب الاتحاد بإضفاء مزيد من الطابع الاجتماعي والديموقراطي على سياسته. طرح الحزب الشيوعي الفرنسي برنامجه الانتخابي في الانتخابات الأوروبية 2019 بوصفه بديلًا لسياسة ماكرون، واستعادة أوروبا من أجل الناس وليس أوروبا من أجل المال؛ التشغيل من أجل حياة كريمة، إعلان الطوارئ بخصوص تغير المناخ، والدعوة لتبني نموذج زراعي وصناعي جديد، إنهاء العقوبات على روسيا، خروج فرنسا من حلف الناتو. كان المأخذ الأساسي لليسار على الاتحاد انحيازه لليبرالية الجديدة، علمًا أن اليسار ذاته يتحمل المسؤولية، فقد فشل أثناء وجوده في السلطة، في ترك بصماته المميزة، وظلت أجندة السياسة اليسارية راسخة بقوة في منطق الدولة الوطنية. ومن المفارقات، أن اليسار الأوروبي في حالة من الانحسار على وجه التحديد، بينما تعمل «الظروف الموضوعية» لصالحه.

ما بعد كورونا

تفيد استطلاعات للرأي أن أزمة كورونا (التي جاءت في أعقاب الأزمة المالية، وأزمة اللاجئين، والطوارئ المناخية)، وعلى عكس التوقعات، زادت من التأييد لبقاء أوروبا موحدة. لقد غير الوباء الطريقة التي ينظر بها الأوروبيون إلى العالم، وتاليًا، إلى دور الاتحاد الأوروبي. أدرك القوميون أن التعاون الأوروبي هو السبيل الوحيد للحفاظ على دولهم، كما رأى المؤيدون للاتحاد أنه في عالم محصور بين صين بينغ وأمريكا ترامب، فإن أفضل أمل لأوروبا يكمن في

الحفاظ على قيمها وتعزيز «سيادتها الاستراتيجية» بدلاً من الاعتماد على المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف. أوروبا في حاجة للاتحاد لمواجهة الصين والولايات المتحدة وعمالقة التكنولوجيا الرقمية (فيسبوك وهواوي) والحد من انتشار الشعبوية. ربما ساعد كورونا في علاج الفيروس السياسي؛ فالشعبوية تتراجع. الأوروبيون في حاجة إلى الاتحاد خوفًا من فقدان السيطرة في عالم خطير، يميلون نحو تعزيز السيادة الوطنية، ولكن في إطار أوروبا «الضرورة وليس الاختيار».

الموقف من فلسطين

منذ أزمة السويس وحتى أوائل سبعينيات القرن الفائت أهملت أوروبا الغربية البعد السياسي للمسألة الفلسطينية، لكن موقفها اتسم بالتحول التدريجي حتى وقع اعترافها بالحقوق المشروعة للفلسطينيين (1973)، وبحق تقرير المصير بمشاركة المنظمة من خلال التفاوض (إعلان البندقية 1980)؛ تبنت أوروبا مقاربة حل الدولتين واعترفت بالقدس عاصمة لنا (2009).

يرى البعض أن سياسات أوروبا تبدو غير متسقة تجاه المسألة الفلسطينية، فهي تدين الممارسات "الإسرائيلية"، لكنها في ذات الوقت تعزز علاقات التعاون والشراكة مع "إسرائيل".

في الواقع، وبالرغم من كل الشكوك، ومنذ بيان البندقية لعب الاتحاد الأوروبي دورًا مناصرًا للفلسطينيين على أكثر من مستوى وصعيد (رغم الانقسامات الداخلية وتصعيد خلافات الأعضاء وممارسة الضغوط "الإسرائيلية" والأمريكية). فقد أدان بناء المستوطنات، ووسم منتجاتها؛ شكلت بلدانه ملاذًا آمنًا لكثير من أبناء الشعب الفلسطيني بعد حرب بيروت 1982، والانتفاضة الفلسطينية (1987)؛ قدم الدعم السخي في جميع المراحل ما ساهم في تعزيز الصمود وتيسير الخدمات وتطوير البنى التحتية وخلق فرص العمل وبناء وتطوير المؤسسات؛ شارك في اللجنة الرباعية وطور موقفًا مميزًا تجاه فكرة الدولة، وخاصة التشديد على أن الإطار القانوني يتمثل في قرارات الأمم المتحدة (242، 338، 1379)؛ اعترف بالمنظمة ودعم السلطة وشكل عونًا دائمًا لها، وفتح قنوات اتصال مع حركة «حماس».

لا زال الاتحاد الأوروبي يمثل الداعم الأكبر للفلسطينيين اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، وقد عبر عن رفضه لمخطط الضم وشكك في جدوى صفقة القرن، لكن "إسرائيل" لا تألوا جهدًا في سبيل إضعاف الموقف الأوربي أو تحييده، وهي تستغل علاقاتها الاقتصادية وجماعات الضغط اليهودية وتأثير الولايات المتحدة لضمان أن يبقى موقف الاتحاد الأوروبي ضعيفًا وغير مؤثر؛ موهمًا نفسه بعكس ذلك من خلال «استراتيجية الزعيق».

يربط البعض قدرة الاتحاد على اتخاذ موقف موحد تجاه القضية بعدة عوامل؛ الهولوكوست والإحساس بعقدة الذنب والرغبة في التكفير أو استجابة للابتزاز، صعود اليمين، الارتباط باتفاقات اقتصادية وأمنية استراتيجية، وأيضا المقايضة التاريخية (حل المسألة اليهودية في أوروبا مقابل رأس حربة استعمارية في المنطقة).

اتسم عقد الثمانينيات بكسوف الدور الأوروبي فيما يتعلق بالصراع، كانت رياح التغيير ليست في صالح الفلسطينيين، بينما انحازت تاتشر إلى الولايات المتحدة ورفضت أي مبادرة أوروبية تتعارض معها، واصلت فرنسا ميتران لعب دور محدد ومحدود. شكلت الانتفاضة 1987 تحولًا هائلًا على صناع الرأي والسياسة في أوروبا. مع اندلاع الانتفاضة الثانية، ووصول شارون إلى الحكم، وإعلان الحرب على الإرهاب في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 تجاهل الأمريكيون السلطة الفلسطينية ورئيسها ما شكل خلافًا مع الاتحاد الأوروبي. في مواجهة سياسة شارون المدعوم من الرئيس بوش الابن، وقف الاتحاد الأوروبي عاجزا حتى عن انقاذ المرافق والبنى التحتية التي مولها هو نفسه من التدمير، وأيضًا ترك عرفات يلقى مصيره منفردًا.

في السنوات الأخيرة، بدا أن الاتحاد الأوروبي يظهر بوصفه فاعلًا سياسيًا، وليس مجرد داعمًا ماليًا في إطار التسوية المتعثرة. تبنى أوباما تقريبًا موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، ومع ذلك، ظل عدم التوافق بين الخطاب الأوروبي والممارسة باديًا للعيان وقويًا. مع فوز ترامب بات الأمر ينذر بتعميق التباينات بين الطرفين.

ومع كل ما سبق؛ لماذا علينا أن نهتم بموقف الاتحاد ونحرص عليه؟

(1) سيكون لسياسة ترامب عواقب وخيمة؛ إنه يخاطر بتفاقم الصراع في الجوار المباشر لأوروبا ويقوض المعايير الدولية المعمول بها والقانون الدولي.

(2) تتعالى الأصوات داخل أوروبا تدعو إلى «دور سياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام يتناسب مع دوره الاقتصادي»، وأن على أوروبا أن تتحرك فورًا لمعالجة التدمير المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

(3) الصراع الممتد في المنطقة يهدد مصالحها؛ من حيث الفوضى وانقطاع إمدادات الطاقة والتطرف والإرهاب داخل أوروبا وبالطبع تدفق اللاجئين، وذلك كله مع إقليم تجمعه تاريخيًا مع أوروبا علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية متعددة الوجوه.

(4) لن يتمكن الاتحاد الأوروبي من مواصلة دعمه التقليدي ل"إسرائيل" طالما تمارس العنف والعنصرية وتنتهك حقوق الفلسطينيين وتتنصل من الإلتزامات، لأن ذلك يعد انتهاكا كاملا وفظا لقيم الاتحاد المعلنة والقانون الدولي. تنامي المشاعر الشعبية التي تنتقد بشكل متزايد سياسات "إسرائيل".

(5) إن الفشل في ترجمة الخطاب إلى عمل لا ينبع من عبث الخطاب، ولكن من القيود المؤسسية، والاختلافات الهيكلية، كما يفسر بالأولويات المتباينة لكل دولة وطبقًا لذاكرتها التاريخية. سوف يظل للخطاب تأثيره الذي لا ينكر! تفهم "إسرائيل" ذلك جيدًا.

(6) فرصة لبناء إجماع أوروبي حول الاعتراف بدولة فلسطين؛ سيكون لذلك تأثير كبير. ينظر للاتحاد الأوروبي باعتباره مقياسًا للشرعية الدولية، باعترافه بمقدور الاتحاد أن يضفي الشرعية على دولة "إسرائيل" داخل حدود 1967 بينما ينزع الشرعية عن الاحتلال. الاعتراف يرسل إشارة إلى "إسرائيل" أن عليها أن تدفع مقابل المنح وتمويل الأبحاث. الاتساق والامتثال مع جميع سياسات وإعلانات بناء الدولة السابقة، مما يساعد على إعطاء سياسات المساعدة هدفًا سياسيًا وإطار عمل. أخيرًا الاعتراف واجب أخلاقي، في إطار العدالة والحقوق والقانون الدولي.

العودة إلى الفهرس

إسقاط الضم القانوني
ليس سقف الموقف الفلسطيني

هاني المصري– مديرالمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)/فلسطين

لو سلّمنا جدلًا أنّ المعارضة الواسعة لمخطط الضم الوارد في رؤية ترامب، والمقرّ من دون ربطه بها في برنامج الحكومة الإسرائيلية، قد توقف أو تأجّل مؤقتًا، أو صُرف النظر عنه حتى إشعار آخر، فهل هذا انتصار تاريخي فلسطيني – كما يعتقد البعض – ويفتح طريق عودة المفاوضات على أساس الشرعية الدولية، كما جاء في الاتصال الهاتفي الذي جرى مؤخرًا بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، والذي أبدى استعداده للعودة إلى المفاوضات على أساس الشرعية الدولية، ومن النقطة التي انتهت إليها، كما ورد في التصوّر المضاد الذي قدمته القيادة الفلسطينية للامين العام للامم المتحدة وأطراف اللجنة الرباعية في شهر حزيران الماضي؟

نعم، وقف الضم أو حتى تأجيله انتصار، ولكنه محدود وليس تاريخيًا، خاصة أن العوامل الأهم التي أدت إلى التأجيل تتعلق بجائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية، وعلاقة ذلك بفرص نجاح الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الفوز بولاية ثانية، فضلًا عن الخلافات الإسرائيلية الداخلية التي لم تنطلق في غالبيتها الساحقة من الخلاف على مبدأ الضم، وإنما كيف ومتى يمكن تحقيقه، بما يحقق أفضل مصلحة لإسرائيل.

ما سبق هي أهم العوامل التي أدت إلى تأجيل الضم، وبعدها نضع الرفض الفلسطيني والعربي والدولي. لذا، يجب أن نضع في حساباتنا وجود سيناريوهات عدة لا تزال قائمة، أبرزها ضم جزئي، وتجميد مؤقت للضم.

من المبكر النزول عن الجبل واقتسام الغنائم، فالحرب ما زالت قائمة، والضم في صميم العقيدة الصهيونية، وطبق في مرات كثيرة، وهو يأخذ شكل الضم الزاحف المتواصل بشكل دائم من خلال كل ما يقوم به الاحتلال منذ وقوعه، خصوصًا بعد إقرار «خطة يغآل ألون»، التي شكلت أساسًا انطلقت منه الحكومات الإسرائيلية، وساعد على ذلك تصنيف أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية في اتفاق اوسلو وملحقاته كأراض خاضعة للسيطرة الأمنية والمدنيّة الإسرائيلية، وتأجيل القدس إلى المرحلة النهائية، ما يجعل الضم القانوني مجرد خطوة أخيرة يمكن أن تحدث حاليًا، أو تتأخر قليلًا أو كثيرًا، ولكنها آتية إذا استمر الوضع الفلسطيني والعربي على ما هو عليه الآن.

يكفي أن نذكر بأن سلطات الاحتلال زرعت أكثر من 850 ألف مستعمر مستوطن، وتخطط لرفع العدد إلى مليون خلال فترة قصيرة، وتمنع الفلسطينيين من الاقتراب من أراضيهم وممتلكاتهم، وتفرض على آخرين الحصول على تصاريح لزيارتها، وتمنعهم من حفر آبار مياه، وإقامة مشاريع تساعدهم على العيش، خصوصًا في المناطق المصنفة (ج)، تحت ادّعاءات مختلفة، منها أنها مناطق عسكرية وأمنية، ومحميّات طبيعية ومناطق حيوية لأسباب أيديولوجية ودينية وإستراتيجية.

أدت السياسات والإجراءات الإسرائيلية منذ وقوع الاحتلال وحتى الآن إلى تفريغ المناطق المصنفة (ج) من الضفة المحتلة من سكانها، حيث يقيم فيها حوالي 350 ألف، أي أقل من العدد الذي من المفترض أن يقيم فيها بأضعاف إذا نظرنا إلى عددهم قبل وقوع الاحتلال ومعدل التزايد السكاني خلال أكثر من عقود؛ ذلك نتيجة عملية إبعاد منهجية تاريخية تطبيقًا واستمرارًا لما قامت به الحركة الصهيونية منذ الهجرة الاستعمارية الأولى وحتى الآن، إذ كانت تستولي على الأرض، وتهوّدها وتستوطنها، وتطرد سكانها، ثم تأخذ الشرعية لذلك.

هكذا كان الأمر منذ قرار التقسيم وما بعده حين ضمت الدولة اليهودية التي منحها القرار حوالي 56% من الأرض، واحتلت 22% من الأراضي المخصصة للدولة العربية، وقامت إسرائيل على 78% من أرض فلسطين التاريخية، إضافة إلى احتلالها في العام 1967 ما تبقى من فلسطين، وضمت القدس الشرقية بعيد الاحتلال، ثم ضمت الجولان في العام 1980، وحصلت على تأييد إدارة ترامب لهذا الخطوات مؤخرًا.

ما سبق يوضح أن إعلان الضم القانوني مهم، ولكن لا يجب التقليل

ولا المبالغة بأهميته، لأنه يغيّر الطبيعة القانونية لهذه الأراضي، فأوسلو جعل الأراضي الفلسطينية المحتلة محل نزاع وسيحسم أمرها بالمفاوضات. كما أن الضم يجعلها خاضعة للسيادة والقوانين الإسرائيلية بدلًا من النظام العسكري الاحتلالي ، ولكنه لن يغير الواقع على الأرض كثيرًا فهي منذ 67 خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

والأهم، كيف ستتصرف القيادة الفلسطينية إزاء الأمر، سواء إذا تم الضم أو تأجل، بشكل كلي ودفعة واحدة، أو على دفعات تبدأ بخطوة رمزية جزئية، ولكنها بالغة الدلالة، إذ تؤشر إلى مواصلة إسرائيل لتنفيذ خطة إقامة «إسرائيل الكبرى»، وتخليها عن محاولة التوصل إلى تسوية، ولو كانت مختلة، لصالحها مع الفلسطينيين، على أساس أن كل الأرض هي «أرض الميعاد» و«أرض إسرائيل»، وهي لا تضمها بل «تسترجعها»؟

إذا توقف تطبيق الضم القانوني مؤقتا واستأنفت القيادة الفلسطينية مساعيها للمفاوضات، فلا معنى لكل ما تقوله عن قيام إسرائيل بقتل أوسلو والتسوية التفاوضية، وعن عدم وجود شريك إسرائيلي لصنع السلام معه. فمسيرة ما يسمى «السلام» منذ عقد مؤتمر مدريد في العام 1991، والانحراف عنها رغم عدم توازنها بعقد اتفاق أوسلو؛ ليس فقط لم تنجح، ولم تحقق أهدافها الفلسطينية بنقل الوضع في الأراضي المحتلة العام 1967 من الاحتلال إلى الاستقلال، بل أدت إلى نتائج كارثية تظهر في الحقائق التي أقامها الاحتلال، والتي أصبحت من المرجعيات المعتمدة عند البحث في أي مفاوضات.

إن من عيوب أوسلو أنه لا يمس الحقوق الفلسطينية فحسب، وإنما تجاوز القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ما جعله وكل المفاوضات التي جرت منذ توقيعه لا تستند إلى الشرعية الدولية فكيف سنشهد مفاوضات على أساس الشرعية الدولية بعد كل الترظي والمعطيات السلبية الفلسطينية والعربية.

يقال للفلسطينيين حتى من بعض الأشقاء العرب والأصدقاء: هل يعقل تفكيك الاستيطان؟ وأن عليهم تأكيد القبول بمبدأ تبادل الأراضي الذي وافقوا عليه سابقًا، وأصبح من «الثوابت» التي ستحكم أي مفاوضات قادمة. وهذا أغرى وسيغري الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إقامة حقائق احتلالية واستيطانية وعنصرية جديدة وباستمرار، لكي تصبح حقائق تأخذ بالحسبان في أي حل قادم، إلى أن نصل إلى وضع لن يكون ولم يعد فيه ما يمكن التفاوض حوله.

وحتى لو تمسكت القيادة الفلسطينية بأذيال التسوية الميتة، وراهنت على استئناف المفاوضات، فهي إما ستواجه برفض إسرائيلي كما حصل منذ العام 2014 وحتى الآن حيث رفض نتنياهو لقاء أبو مازن عدة مرات بوساطة روسية وفرنسية؛ وإما ستكون مفاوضات على أساس رؤية ترامب، أو من دون أساس، حيث يطرح كل طرف ما يشاء، وهذه وتلك صيغ مناسبة جدًا بدرجات متفاوتة للاحتلال كونه الطرف الأقوى والقادر على استخدام المفاوضات للتغطية على ما يقوم به من خلق المزيد من الحقائق الاحتلالية - سواء استندت إلى رؤية ترامب أم لم تستند إلى أي أساس - وهذا لا يجعل للمفاوضات من معنى سوى تعميق دور السلطة كوكيل للاحتلال، والعمل على ترويضها أكثر لقبول الحكم الذاتي المحدود على المعازل الآهلة بالسكان المقطعة الأوصال كحل دائم، إلى حين توفر فرصة ملائمة لتهجير دفعات جديدة من الفلسطينيين إلى الأردن وسيناء، وفي أركان الأرض الأربعة، حتى لا يبقى شعب على أرض وطنه، ولا قضية حية استمرت رغم كل المآسي والتضحيات والتنازلات والبطولات تلاحق إسرائيل، وتذكرها وتذكر العالم بما ترتكبه من جرائم بحق الإنسان والإنسانية، وحق الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحرب إبادة وتذويب، والتعامل معه كأفراد وليس كشعب يستحق ممارسة حقه في تقرير المصير.

ولتفكيك منطق الداعين إلى استمرار المفاوضات، والبحث عن تسوية تفاوضية في شروط غير ملائمة أبدًا، بحجة عدم وجود بديل لها، نقول إن الكارثة التي وصلنا إليها بعد عشرات السنين من المفاوضات مفترض أن تسقط التسوية التفاوضية بالشروط والأدوات والسياسات التي اعتمدت من الحساب كليًا، بغض النظر عن البديل، وقبل أن نبحث في أمره، فليس هناك ما هو أسوأ من تعبيد الطريق لتصفية القضية الفلسطينية بغطاء من «عملية سلام» مزعومة تشارك فيها الضحية رغم إدراكها لخطورتها وعبثيتها بزعم عدم وجود بديل، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن المشروع الصهيوني جذري، لم ولا يبحث ولن يرضى بأي تسوية تفاوضية تتضمن الانسحاب وإقامة دولة إلا مضطرًا، أي إذا أجبر على الانسحاب من دون قيد أو شرط، وهذا يتطلب بناء بديل وليس انتظار هبوطه من السماء، من خلال وضع رؤية شاملة تستخدم

العودة إلى الفهرس

إستراتيجية، بل إستراتيجيات متعددة الأطراف والأبعاد، مركزها إبقاء القضية حية، عبر تعزيز عوامل الصمود والوجود والمقاومة على أرض الصراع، تهدف إلى جعل الاحتلال وما ترتب عنه مكلفا لإسرائيل ومن يدعمها.

تتضمن الرؤية إستراتيجية عمل دؤوب مع الشعوب والقوى المؤيدة للحقوق الفلسطينية، وإستراتيجية للعمل السياسي والديبلوماسي على امتداد العالم، والاستعداد لمفاوضات في إطار دولي مستمر، ولكن هذا لن يحدث إلا بعد تغيّر جوهري بموازين القوى، وضمن مرجعية واضحة منذ البداية، تقوم على الالتزام بالحقوق الفلسطينية التي يجب ألا تخضع للتفاوض، وإنما التفاوض على رسم الحدود والتفاصيل، وكيفية تطبيق المرجعية المتفق عليها مسبقا.

لا خلاف بين عاقلين أن إسرائيل بعيدة بعد الأرض عن السماء عن الإقرار بذلك، لذلك لا معنى للتعلق بأوهام العودة إلى المفاوضات، والحديث عن استئنافها من النقطة التي انتهت إليها. بل أكثر من ذلك، فإن ما قامت به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من قتل لعملية السلام واتفاق أوسلو يوفر فرصة للفلسطينيين للتراجع عن كل التنازلات التي قدمت، على أن يقوموا بما يلي:

- سحب الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، الذي منح التنازل عن الحقوق الطبيعية والقانونية، وعن الرواية التاريخية، وقطع الطريق على البحث عن حل تاريخي جذري على كل أرض فلسطين، وضرب وحدة القضية والأرض والشعب، حل تاريخي يتحقق حين يكون هناك عدالة وحقوق متساوية حيث لا يكون هناك مشروع استعماري واحتلال وامتيازات عنصرية وتطهير عرقي.
- التحرر كليًا من الالتزامات السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية المترتبة على اتفاق أوسلو، بدلا من جعل بقاء السلطة كما هي و أوسلو والعودة إليه وإسقاط رؤية ترامب ومخطط الضم عمليا سقفا أعلى للمطالب الفلسطينية.
- سحب أو تجميد مبادرة السلام العربية أو على الأقل الإقلاع عمّا هو وارد فيها من استعداد عربي للتطبيع الكامل و للاتفاق على حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، كونه يضع مصيرها بيد إسرائيل.
- سحب الموافقة عن مبدأ تبادل الأراضي، وما يعنيه من موافقة على ضم كتل استيطانية لإسرائيل، وتقسيم القدس المحتلة «لإحياء عربية وأحياء يهودية»، وعن بدع الحلول الانتقالية المؤقتة، وتأجيل القدس إلى المفاوضات النهائية، وتغليب الأمن، وطمس طبيعة الصراع، ما أعطى للاحتلال المزايا والوقت والفرصة لاستكمال خلق أمر واقع من الصعب التراجع عنه وتجاهله من دون اعتماد مقاربة جديدة مختلفة كليًا، مقاربة تعتمد المقاومة الشاملة لكي تقوم بإحداث التراكم، وتزرع لتفتح الطريق للسياسة لتحصد.

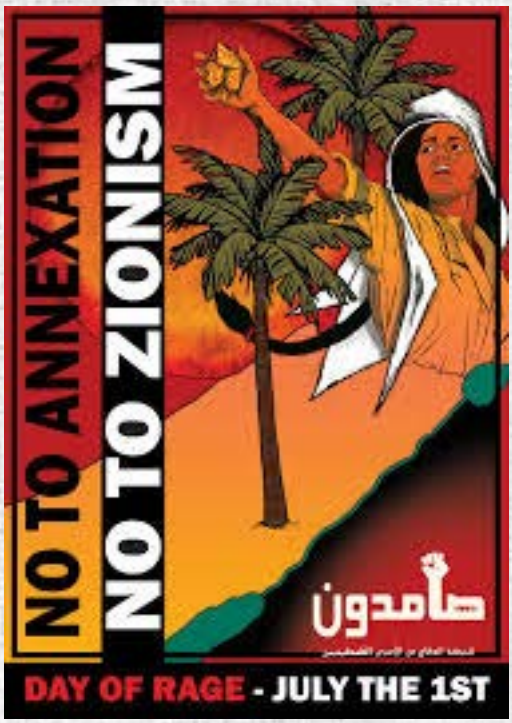

تأسيسا على ما سبق، يجب الحفاظ على كل المنجزات المتبقية والمتحققة على مختلف الأصعدة، بما فيها الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية، والرأي الاستشاري لمحكمة لاهاي الدولية، وكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف الوكالات الدولية التي تضمنت الحقوق الفلسطينية المعترف بها في القانون الدولي والشرعية الدولية.

كما يجب الحفاظ على هدف دحر الاحتلال وإنجاز الاستقلال كجزء من البرنامج المرحلي برنامج العودة وتقرير المصير والاستقلال، لأن هذا الهدف سيبقى صالحًا ما دام هناك ملايين الفلسطينيين صامدون في الضفة والقطاع، وما دامت الأرض تعدّ محتلة وليست معترف بها مثل إسرائيل، وما دام هو البرنامج المقر والمدعوم فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، ولا يوجد بديل واقعي عنه لأن الدولة الواحدة التي يقدمها البعض كبديل ينسى أنها قائمة على الأرض منذ الاحتلال في العام 1967، لكنها دولة استعمارية عنصرية لليهود، ولا مكان فيها للفلسطينيين حتى داخل إسرائيل، الذين ينظر إليهم كمجرد أفراد، ومشكلة يجب إيجاد حل لها خارج إسرائيل.

وهذا الأمر ترسخ بإقرار قانون القومية الذي يتعامل مع الفسطينيين في 48 كمقيمين وليسوا مواطنين، وبما جاء في رؤية ترامب عن إمكانية ضم أهل المثلث للكيان الفلسطيني، وبحديث نتنياهو أن الفلسطينيين في المناطق التي ستضم لن يحصلوا على الجنسية، ولا الإقامة مثل أهل القدس المحتلة، وإنما سيبقوا رعايا فلسطينيين في إسرائيل، وليس جزءًا من شعب له حقوق.

يجب أن يبقى هدف الاستقلال ومقاومة الاستعمار الاستيطاني الزاحف قائمًا، حتى لو تراجعت إمكانية تحقيق الاستقلال الآن بعد التحولات المتلاحقة في إسرائيل، والمرشحة للاستمرار نحو المزيد من التطرف الديني والسياسي حتى يمكن البناء على ما تحقق وليس البدء من الصفر.

إن وقف الضم القانوني مهم، ولكنه ليس سقفًا للموقف الفلسطيني، بل مجرد خطوة على طريق دحر الاحتلال وتفكيك الاستيطان وإنجاز الحرية والعودة والاستقلال والمساواة، على طريق تحقيق الحل التاريخي الجذري الديمقراطي على كل أرض فلسطين.

مخطط الضم وأفق النضال الفلسطيني

محمد صوان–كاتب سياسي فلسطيني/سوريا

طفت على السطح التباينات الجزئية بين زعيم «حزب الليكود» نتنياهو وزعيم «حزب أزرق أبيض» بني غانتس، وذلك حول بعض تفاصيل «خطة ضم الضفة والأغوار الفلسطينية» وطريقة تنفيذها، وسط الرفض الأوروبي والتردد الأمريكي والتخوف من التداعيات السياسية والأمنية لهذه الخطة التي بدأ تنفيذها فور توقيع ترامب ونتنياهو عليها في واشنطن أثناء الزيارة الأخيرة للأخير لها.

مهما يكن، جاء إعلان حكومة تحالف أحزاب اليمين القومي الديني في إسرائيل «لضم أجزاء من الضفة والأغوار الفلسطينية»؛ ليذكر النظام الرسمي العربي والإقليمي والدولي بفلسطين التي لا تزال تئن تحت نير أطول احتلال عرفه التاريخ الحديث؛ فليل النظام الرسمي العربي الطويل حوّل البلاد العربية إلى مساحات للكوارث، وأسس لنكبات وهزائم جديدة، وحجب الجرح الأول – فلسطين – عن الجسم العربي، بعد نجاح الأنظمة المستبدة والقوى الظلامية في تحويل الشعوب إلى مجموعات وكتل من اللاجئين، إضافة لجعل أوطانهم جرحاً نازفاً من دماء الضحايا!

ليسامحنا الشهيد غسان كنفاني وبطلة روايته «أم سعد»؛ إذ يبدو أن «خيمة عن خيمة» لا تفرق!.. والفدائيون الذين بشّرتنا بهم «أم سعد» تم استبدالهم بكتائب «الأمن الوقائي»، ولم يبقَ في مخيمات اللجوء سوى أطلال منازل وأكواخ مدمرة، لكن الشعب المتروك لوحده في مواجهة مصيره، يعرف جيداً كيف يعيد تنظيم صفوفه في مواجهات شعبية طويلة النفس، لم تتوقف منذ اندلاع الانتفاضة الكبرى عام «87 -93»، وأن الاحتلال بكل جبروته لم ينجح حتى الآن بتحويل شرقي القدس إلى ضاحية ملحقة بالمستعمرات الإسرائيلية.

إذا كانت القدس تحمل كل تلك الدلالات الرمزية والثقافية والحضارية، فإن المعركة التي يفرضها الصهاينة على فلسطين وشعبها ليست رمزية فحسب، بل هي معركة مصير ووجود واضحة الأهداف والوسائل.. فلسطين تواجه فصلاً جديداً لنكبتها المستمرة منذ «72 سنة»، وربما يكون أقسى الفصول؛ فالمشروع الصهيوني الكولونيالي يمضي نحو أهدافه بالتدرج وسط عجزين: الأول عربي رسمي، والثاني فلسطيني فئوي.. وما يميز هذين العجزين عن الذي اختبره الشعب الفلسطيني عام 1948 هو الإحساس العام؛ بأن عجز اليوم لا يصيب الأنظمة فحسب، بل هو عجز حركة التحرر الوطني والديمقراطي العربية، وهي تواجه أزمة الانقسام والتفكك المذهبي والإثني والطائفي المقترن بالتدخلات الخارجية السافرة، وهي

العودة إلى الفهرس

مجردة من رؤية أو مشروع بديل، بعدما أنهكها الاستبداد والفساد، واستشرت بينها أصوليات تريد تحويل الأساطير التاريخية إلى حاضر معاش!

تسعى «إسرائيل» اليوم لضم أجزاء من الضفة والأغوار الفلسطينية استمراراً لمسار صهيوني يستخدم أسلحته المعهودة، وأهمها: غطرسة القوة والتشريعات العنصرية الجائرة.

غطرسة القوة

كانت ولا زالت القوة العسكرية الإسرائيلية فالتة من عقالها؛ لأن «إسرائيل» تعلم أن ميزان القوى العسكري في المنطقة يميل لصالحها بشكل مطلق، ما دامت السلطة الفلسطينية في رام الله مصرة على المفاوضات فقط، بالرغم من عبثيتها وعقمها، وحركة «حماس» منشغلة بتشديد قبضتها وسيطرتها على قطاع غزة، أما النظام الرسمي العربي فبعض دوله قطعت شوطاً لا بأس به من التطبيع مع إسرائيل على المستوى الاقتصادي والأمني، والبعض الآخر يتابع «خطابه الممانع» في فراغ الوقت المستقطع!

إن التشريعات التي تضبط إيقاع الممارسات الصهيونية تشهد تطورات متسارعة على طريق مأسسة «نظام التمييز العنصري»؛ فالحكومة الإسرائيلية التي يقودها عتاة اليمين القومي الديني تخوض معركتها الداخلية من أجل انتزاع السيطرة الكاملة على جميع المؤسسات الرسمية، مثل: «الإعلام، القضاء، الاقتصاد، الجيش والأجهزة الأمنية» من جهة، وإصدار التشريعات والقوانين الجديدة من جهة أخرى، مثل: «قانون القدس الموحدة، قانون يهودية الدولة، قانون مصادرة الأراضي أو قانون التسوية.. إلخ»، وهذه القوانين تمس وتنتهك مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، ليس في الضفة وغزة فحسب، بل في جميع أماكن تواجده، وإذا أضفنا إليها «قانون أملاك الغائبين» والإصرار على إسقاط حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجّروا منها عام 1948، تكون «إسرائيل» قد وصلت إلى الفصل الأخير من هندسة «صفقة العصر».

لسنا من السذاجة بمكان لندعو إلى حرب، ولا يوجد في الأفق المنظور بوادر أي حرب أصلاً، وعند الحديث عن الحرب فالمقصود بها حرب عربية – إسرائيلية، وكل تجارب هذا النوع من الحروب باءت بالفشل، ورسّخت مسار الهزائم، حتى حرب تشرين عام 1973 كانت فاتحةزمن الاستسلام العربي الرسمي في كامب ديفيد عام 1978.

لا يوجد اليوم في «بلاد العرب» من يفكر بالحرب مع «إسرائيل» أو يتعامل معها حتى بوصفها احتمالاً؛ فالنظام الرسمي العربي منشغل بتحطيم إرادة شعوبه وإعادتها إلى حظيرة الخضوع والتجانس، وفقاً لقاموس ما تبقى من العسكريتاريا المتلحفة بالمافيا!

سلاح القوانين

أمام هذا الانسداد الفلسطيني الرسمي، يتفرد جيش الاحتلال بالعربدة المنفلتة، وهي عربدة مقتبسة من القاموس الفاشي، ومن الإصرار على بناء منظومة حكم للتمييز العنصري، مشفوعة بالقوانين، فأصبح الاستيطان ومصادرة الأراضي مقوننا وله مرجعيته.. فخلال السنوات الأخيرة استصدر تحالف الأحزاب القومية والدينية من الكنيست أخطر ثلاثة قوانين؛ وظيفتها إحكام الطوق وتشديد القبضة علىكامل فلسطين التاريخية، وبالتالي الانتقال الصريح إلى نظام التمييز العنصري «الأبارتهايد»:

الأول: «قانون أساس» ويحمل عنوان «قانون القومية» وينص على التعريف بـ «إسرائيل» بوصفها «البيت القومي للشعب اليهودي»، وأن حق تقرير المصير فيها يقتصر على «الشعب اليهودي فقط»، وبالتالي لا مكانة قانونية أو حقوقية للشعب الفلسطيني، ولا حتى للغة العربية.

الثاني: «قانون القدس الموحدة» وينص على اعتبار القدس «العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل والشعب اليهودي»، وبالتالي لا يجوز لأي مكون سياسي أو حزبي تعديل هذا القانون أو التراجع عنه إلا بأغلبية «80 صوتاً» من أصل «120 صوتاً» في الكنيست، أي الثلثين.

الثالث: «قانون مصادرة الأراضي أو قانون التسوية»، وينص على حق السلطات الإسرائيلية بمصادرة أراضي الفلسطينيين الخاصة، حيث يمكن أن تقام المستعمرات أو البؤر الاستيطانية، وبذلك يرخّص القانون للمستوطنين بالبقاء حيث هم، وبالتالي يحجب عن الفلسطينيين أصحاب الأرض حق المطالبة بها.

من هنا.. إلى أين؟!

لا جواب فلسطيني رسمي أو فصائلي.. فالكلام الذي يتكرر أصبح الوجه الثاني للرطن السياسي وعقمه، وما الهروب نحو سياسة المحاور العربية والإقليمية إلا أحد تجليات الهروب من الحقيقة المرَّة، فكل المحاور تصب في طاحونة الفراغ وإضاعة الوقت.. وهذا ما تعلمته الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بواكير تأسيسها في ستينيات القرن الماضي على يد الجيل الأول للنكبة أمثال الشهداء «ياسر عرفات، جورج حبش، خليل الوزير «.. وغيرهم الكثير.

زمن الاشتباك المفتوح:

في هذا الهزيع من القهر المتواصل، جاء مخطط الضم.. فحكومة اليمين القومي الديني بزعامة الثنائي «نتنياهو – غانتس» واثقة من قدرتها على فرض أمر واقع جديد، بالرغم من التوقعات بـ «انفجار شعبي فلسطيني شامل»، وفي هذا السياق تبرز أمامنا قضيتان جوهريتان: الأولى: يمكن للإرادة الشعبية والحالة الثورية الناضجة تحقيق «المجدي الممكن»، والمجدي اليوم في فلسطين ببساطة قابل للتحقيق بالرغم من تكلفته العالية.. إنه المقاومة التي تستعيد روحها حين تعود ملكاً لأصحابها، وتتحرر من كابوس التسلط الفئوي الذي فصل فلسطين عن شعبها وحضارتها. والثانية: لا يمكن للقرار الفلسطيني إلا أن يكون مستقلاً، وأن الشعب قادر على تجاوز هذه الغمة السوداء المتمادية في «لحظة الحقيقة» التي أطلق عليها الشهيد باسل الأعرج «لحظة الاشتباك».. الاشتباك مع المحتل المتغطرس ممكن وضروري؛ ممكن بالوحدة الوطنية التي تضع أساساتها وتحميها الجماهير صاحبة المصلحة وفقاً لضرورات البقاء.. وضروري لأن المقاومة ليست خياراً فحسب، بل ضرورة من أجل استرداد الأرض والتشبث بها ومنع استباحتها!

سؤال الاستراتيجية الفلسطينية والتنسيق مع الأردن في مواجهة قرار الضم الإسرائيلي

عليان عليان–كاتب وباحث سياسي/الأردن

ارتبط تأجيل تنفيذ قرار الضم الذي سبق وأن حدده رئيس وزراء حكومة العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو في الأول من شهر تموز/ يوليو الماضي، ارتبط بالخلافات داخل حكومة العدو حول توقيت الضم، وبالمواقف المتباينة للمستشارين في الإدارة الأمريكية، بشأن مدى تأثيرها على فرص فوز دونالد ترامب، في الانتخابات الرئاسية المقررة في الثالث من تشرين ثاني- نوفمبر القادم. وهذا التأجيل لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أنه سيتم إلغائه، فالمطروح كبديل مؤقت لقرار الضم الكلي بات معلوما، وهو قرار الضم الجزئي «الزاحف» الذي جرى الكشف عن خريطته، إثر المباحثات التي جمعت الوفد الأمريكي بتاريخ 27- حزيران/يونيو الماضي برئاسة المبعوث الخاص «آفي بيركوفيتش»، وعضوية السفير لدى الكيان الصهيوني «ديفيد فريدمان»، ومسؤول لجنة الخرائط «سكوت فايث»، مع المسؤولين الإسرائيليين (نتنياهو وبيني غانتس) بشأن تنفيذ ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى كيان العدو، بحيث يشمل الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية الواقعة في المنطقة (ج)، وهذا الضم لا يقل خطورة عن الضم الكلي، كونه يضيف «جيتوات جديدة» إلى خارطة البلدات والمدن التي تحولت إلى «جيتوات» بفعل جدار الفصل العنصري، بحيث يصبح الحديث عن موضوع الدولة الفلسطينية دربا من الخيال.

وهذه الخريطة الجديدة هي حصيلة قرار مشترك إسرائيلي أمريكي، بشأن خطة الضم بناء على الخرائط المشتركة التي وضعها الجانبان خلال الأشهر الماضية، على أن يكون هذا الضم متدرجاً يبدأ في مناطق خارج الأغوار، على أمل عدم إغضاب الأردن في هذه المرحلة وللتخفيف من ردة فعل السلطة الفلسطينية، وذلك وفق التقديرات الصهيو أميركية.

ويعود إصرار نتنياهو على تنفيذ قرار الضم كلياً أو جزئياً في زمن قريب، إلى أسباب عديدة على رأسها؛ استثمار وجود ترامب في السلطة، لإنجاز عملية الضم، ولأنه يخشى في حال تأجيل تنفيذ قرار الضم، أن يصطدم القرار بعقبات كبيرة، خاصة إذا لم يتمكن ترامب من الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة في تشرين ثاني/نوفمبر القادم. فاليمين الصهيوني عموماً، يرى في ترامب فرصة تاريخية لا تتكرر، لتنفيذ مشاريعه وخططه غير المسبوقة في المنطقة، سواءً عبر صفقة القرن، أو عبر قوانين الحصار لأطراف محور المقاومة.

ضم الغور جزء أصيل من الاستراتيجية الإسرائيلية

وللتذكير ابتداءً، نشير إلى أن قرار ضم

العودة إلى الفهرس

منطقة الغور والتوسع الاستيطاني ليس وليد صفقة القرن، بل طرح مبكراً في السياق الاستراتيجي الإسرائيلي، بعد حرب حزيران 1967، من خلال مشروع «ايجال آلون» الذي تضمن بنوداً عديدة من بينها: «تحديد الحدود الشرقية للكيان الصهيوني بنهر الأردن، وخط يقطع البحر الميت، من منتصفه تماماً مع الأردن/ ضم منطقة لغور نهر الأردن والبحر الميت، بعرض بضعة كيلومترات، إلى نحو 15 كيلومتر وإقامة مجموعة من المستوطنات والتجمعات الزراعية والعسكرية والمدنية فيها".

وللتذكير أيضاً، فإن موضوع ضم منطقة الغور، جاء في خطة وزير الخارجية الأسبق جون كيري في إطار ما عرف «بخطة كيري المتدحرجة» عام 2013-2014 التي نصت على بقاء القوات الإسرائيلية في منطقة الغور المحاذية للأردن لمدة عشر سنوات، نزولاً عند شرط نتنياهو، بهدف منع ما أسمته تسلل المسلحين، ومنع عمليات إدخال السلاح للضفة الغربية من نهر الأردن، واعتبار منطقة الغور خلال العشر سنوات هذه- رغم مرابطة القوات الإسرائيلية فيها - تحت السيادة النظرية للدولة الفلسطينية المرتقبة. ومناورة كيري بشأن الوجود الأمني الإسرائيلي المؤقت آنذاك، كانت تستهدف تذليل الموقف الفلسطيني الرافض لهذا الوجود، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جوهر الموقف الأمريكي هو ضم منطقة الغور للكيان الصهيوني، والذي كشف عنه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عشية جولة بيكر للمنطقة، في تصريحاته أمام مؤتمر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الذي نظمه معهد بروكينجز الأمريكي «حول دولة فلسطينية محدودة الصلاحيات في الضفة الغربية، مقتطع منها الغور والكتل الاستيطانية، ويلتحق بها قطاع غزة بعد أن يلمس الكرامة والنعيم الذي سيتحقق في الضفة"!!

الموقف الفلسطيني من قرار الضم

بداية نشير إلى أن إفشال صفقة القرن، وعنصرها الراهن ممثلاً بقرار الضم الكلي أو الجزئي يعتمد بالدرجة الأولى على تكامل الموقفين الفلسطيني والأردني، وصياغة خطة مشتركة للتصدي لها بعيداً عن الضغوطات الأمريكية، وضغوطات النظام العربي الرسمي، وخاصة الشق السعودي والخليجي منه المرتهن للإمبريالية الأمريكية.

من يراقب الموقف الفلسطيني؛ إن على صعيد منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، أو على صعيد الفصائل الوطنية والاسلامية، يلمس وحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن وقرار الضم الإسرائيلي، لكن هنالك فروقات جوهرية في سبل مواجهة الصفقة وقرار الضم؛ فالسلطة الفلسطينية من جانبها - وبعد تلكؤ طويل في الاستجابة لقرارات المجلسين الوطني والمركزي، الداعية لإلغاء اتفاقات أوسلو، والتنسيق الأمني، واتفاق باريس الاقتصادي- أعلنت على لسان الرئيس محمود عباس في ا مايو/ أيار الماضي، عن إنها في «حل» من العمل باتفاقات أوسلو، والتنسيق الأمني رداً على قرار الضم الإسرائيلي، لكن هذا الموقف من قبل السلطة توقف عند مجرد الإعلان، ولم يتبنَ آليات محددة لمواجهة قرار الضم وصفقة القرن، ناهيك أن مسؤولين في السلطة، تبنوا مواقفاً مغايرة، تؤكد على بقاء التنسيق الأمني من تحت الطاولة، وبهذا الصدد نشير إلى ما جاء في مقابلة حسين الشيخ- وزير الشؤون المدنية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح - مع صحيفة (نيويورك تايمز) في الثامن من حزيران/ يونيو الماضي: «إن الأجهزة الأمنية ستعتقل أي شخص في الضفة الغربية، يخطط لتنفيذ عملية في إسرائيل، وفي حال علمت السلطة بوجود ذلك المهاجم في المناطق الإسرائيلية، فسيخبر الأمن الفلسطيني نظيره الإسرائيلي – عبر وسيط- بضرورة اتخاذ التدابير، وسنجد أي طريقة لإحباط ذلك الهجوم». وكذلك التصريح الذي أدلى به حسين الشيخ «لشبكة كان الإسرائيلية» في (21) من حزيران/الماضي» الذي أكد فيه «بأن السلطة الفلسطينية، لن تسمع بالعودة إلى مربع العنف، وأنها لا تزال تسيطر على الأمور»، والتصريح الذي سبق وأن أطلقه الدكتور صائب عريقات – أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير – غداة إعلان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقف العمل باتفاقات أوسلو "بأن السلطة لن تسمح بالفوضى والعنف، ومخالفة القانون العام»!

هذه التصريحات لا تدع مجالاً للشك، بأن التنسيق الأمني لا يزال على سابق عهده، وأن مرجعية التنسيق الأمني ممثلة «باتفاقيات أوسلو» لا زالت قائمة عملياً، وليس أدل على ذلك تهديد قيادة السلطة والمنظمة بسحب الاعتراف (بإسرائيل)، ما يعني أن الاعتراف لا يزال قائماً حتى اللحظة، ومن ثم فإننا لسنا بحاجة للمزيد من الأدلة للبرهنة على أن السلطة لم تلغ في الجوهر اتفاقات أوسلو ومشتقاتها.

في الجانب الفلسطيني الآخر، صدرت ولا تزال تصدر تصريحات عن فصائل المقاومة (الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وحركتا حماس والجهاد الاسلامي) ترى في خطوة الضم لمنطقة الغور والمستوطنات التي تمثل (30) في المائة من مساحة الضفة الفلسطينية، إعلان حرب جديد وتطهير عرقي، يجب التصدي له بالمقاومة المسلحة وبالمقاومة الشعبية، وهذا الموقف من الفصائل الذي يتجاوز حالة الاحتجاج وتسجيل المواقف، في حال ترجمته عملياً في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، يشكل الرد المطلوب على خطوة الضم؛ الأخطر منذ حرب حزيران 1967.

غياب الاستراتيجية

حتى اللحظة ورغم التصريحات المتكررة الرافضة للصفقة، ورغم المسيرات الشعبية التي عمت القطاع والضفة والشتات التي تعكس نبض الشارع وتؤكد الاستعداد للمواجهة؛ إلا أن قيادة منظمة التحرير لم تضع استراتيجية محددة، لمواجهة قرار الضم وصفقة القرن، بينما تواصل فصائل المقاومة في غزة؛ النضال المشترك في إطار غرفة عمليات مشتركة، وسبق وأن قادت مسيرات العودة، وأدارت المواجهات العسكرية مع العدو الصهيوني بكفاءة واقتدار، لكن هذه التجربة في غزة على أهميتها، لم تصل إلى مستوى الاستراتيجية، ناهيك أن هذه التجربة ظلت محصورة في قطاع غزة، ولم تنتقل إلى الضفة الغربية؛ بحكم رفض السلطة الأمني والسياسي لنقل هذه التجربة ومناهضتها لها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا أعلنت السلطة عن قرارها بوقف التنسيق الأمني ووقف العمل باتفاقات أوسلو رداً فقط على قرار الضم، ولم تتخذ موقفها هذا مبكراً منذ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في

(26) ديسمبر/ كانون أول 2017، بعد أن وضعت الخطوط الأولية للصفقة في الرياض، بين مستشار ترامب «جاريد كوشنير» وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بترتيب مسبق مع نتنياهو ، وذلك إبان زيارة ترامب إلى الرياض في مايو/ أيار 2017 ، وعندما تم استدعاء رئيس السلطة محمود عباس للرياض، لإبلاغه بعناوينها الرئيسية وتهديده بالموافقة عليها، وإلا فإنه سيواجه خيار العزل من السلطة ؟!

فمنذ أن بدأ الحديث عن صفقة القرن في مايو- أيار 2017، مروراً بأول تطبيقاتها ممثلاً بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ولجوء الإدارة الأمريكية إلى تجفيف مصادر دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وصولاً إلى الإعلان النهائي عن صفقة القرن في يناير/كانون ثاني الماضي، وإعلان نتنياهو مبكراً أنه بصدد ضم 30 في المائة من مساحة الضفة الغربية (منطقة الغور والكتل الاستيطانية في المنطقة «ج»)، لم يصدر عن قيادتي السلطة والمنظمة على امتداد تلك الفترة، أي توجه بطرح استراتيجية لمواجهة الصفقة، بعناوينها وتفاصيلها المختلفة التي تصب في خانة تصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء الحلم التسووي بشأن إقامة دولة فلسطينية، حيث اكتفت قيادتا المنظمة والسلطة، بممارسة الشجب والإدانة، وتوصيف الأخطار الناجمة عن الصفقة، والتهديدات العنترية بإفشال الصفقة، وبالتالي سمعنا ولا زلنا نسمع جعجعة ولا نرى طحناً، وظل همها الرئيسي هو الدخول في المماحكات المتبادلة بينها وبين حركة حماس في قطاع غزة، والاستمرار في سياسة فرض العقوبات على قطاع غزة - الذي يدفع ثمنها عملياً أبناء شعبنا في القطاع - ومناكفة الجبهة الشعبية بوقف مخصصاتها، من الصندوق القومي في محاولة بائسة ويائسة، لثنيها عن موقفها النقدي من نهج قيادة المنظمة والسلطة.

صحيح أن قيادة المنظمة، لعبت دوراً إيجابياً في إفشال مؤتمر البحرين الاقتصادي، بوصفه آلية من آليات تطبيق الصفقة، لكنها توقفت عند هذه الخطوة، ولم تتخذ بعدها أي خطوات على الأرض في تلك الفترة، وراحت تتحرك على الصعيد الدولي، متجاهلةً حقيقة أن التحرك على الصعيد الدولي، يفقد قيمته في غياب التحرك على الأرض، حتى لو حصلنا على عشرات القرارات الدولية التي تدين الاستيطان والضم.

ولنعترف هنا بأن فصائل المقاومة، رغم دورها المركزي المقاوم في قطاع غزة؛ إلا أنها لم تصوغ حتى الآن خطة لمواجهة صفقة القرن في الضفة الفلسطينية، وإن كانت هذه الفصائل تمارس الفعل المقاوم بأشكاله المختلفة وبالحدود الدنيا بين فترة وأخرى، والسبب بات معلوماً للجميع وهو أن السلطة اتخذت قراراً بعدم مواجهة الصفقة على الأرض عبر نهج مقاوم، وأنها مستعدة للصدام مع أي طرف، يمارس الاشتباك المسلح أو الاشتباك الانتفاضي مع الاحتلال، وأنها ضد الاخلال بالنظام العام وضد ممارسة العنف، وغيرها من العبارات التي لا تمت بصلة لأدبيات التحرر الوطني، خاصة في ضوء تماهي موقف بعض قيادات «حركة فتح» النافذة مع موقف السلطة، لكن هذه المعوقات من قبل السلطة، لا ينبغي أن تغل يد الفصائل في وضع خطة المواجهة على الأرض مع الاحتلال لإفشال صفقة القرن وعناصرها، وآخر هذه العناصر قرار الضم الإسرائيلي لأكبر مساحة من الضفة الغربية منذ عام 1967، حيث يجري تبرير ذلك بمبررات من نوع الحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم الدخول في صدام مع أمن السلطة.. الخ.

إن هذه المبررات إذا ما استمر الأخذ بها، ستمنح العدو الفرصة لاستكمال مخططاته التهويدية ما يستدعي من فصائل المقاومة الرافضة لنهج أوسلو، أن تباشر بوضع استراتيجية المواجهة بكل أشكالها، بالتنسيق مع القيادات والكوادر الفتحاوية الرافضة لحالة المراوحة في المكان، وأن تعمل على تعبئة الشعب بمختلف تشكيلاته الاجتماعية، لخوض معركة المواجهة مع الصفقة وقرار الضم ، وذلك بغض النظر عن الأثمان التي سيتم دفعها.

كما يتوجب استمرار الضغط على قيادة السلطة، وعدم القطع معها بشأن بناء استراتيجية موحدة للنضال المشترك، وفق آليات متفق عليها للمواجهة؛ إن على صعيد الانتفاضة أو الشعبية وذروتها الانتفاضة، أو على صعيد المقاومة المسلحة، كما يتوجب أن تشتمل هذا الاستراتيجية، التفاعل والتواصل بآليات مختلفة، مع حراك الشارع العربي والأممي المتصاعد والرافض لصفقة القرن ولقرار الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية.

لقد رحبت الفصائل الفلسطينية، بالمؤتمر الصحفي المشترك لكل من جبريل الرجوب- أمين سر لجنة فتح المركزية- وصالح العاروري – نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس – في الثاني من شهر تموز/ يوليو الماضي، بشأن العمل المشترك مع بقية الفصائل لإفشال الصفقة وقرار الضم، ورأت في هذه الخطوة يمكن البناء عليها لإنهاء الانقسام، لكن تظل العبرة في آليات التنفيذ، في ضوء خبرة الشارع الفلسطيني باتفاقات المصالحة السابقة التي لم تتم ترجمتها عملياً، بسبب اختلاف البرامج من جهة، والصراع على السلطة من جهة أخرى.

الموقف الأردني من قرار الضم

كما أسلفت فإن إفشال قرار الضم وصفقة القرن يعتمد بالضرورة على تكامل الموقفين الفلسطيني والأردني؛ فالموقف الرسمي الأردني منذ أن حدد نتنياهو تاريخ الضم في الأول من يوليو- تموز، لا يزال يؤكد على رفضه للقرار، وسبق للعاهل الأردني أن صرح في مقابلة مع صحيفة «دير شبيجل» الألمانية في الخامس عشر من شهر أيار/مايو الماضي، «بأن قرار الضم في حال تنفيذه، سيكون له عواقب وخيمة وصدام كبير» دون أن يفصح عن أوراق القوة التي سيستعملها. والموقف الأردني الرسمي ينطلق من اعتبار، أن قرار الضم يشكل خطراً على الأمن الوطني الأردني، من زاوية الخشية من أن يتبع موضوع الضم، قرار الترانسفير الإسرائيلي للفلسطينيين للأردن، حيث يرى بعض المراقبين أن الأردن يخشى من طرح الوطن البديل والنظام البديل. وتشير بعض التسريبات، بأن الحكومة الأردنية، ستعمل على استخدام العديد من الأوراق لديها في حال أقدمت حكومة العدو على تنفيذ قرار الضم سواءً كان كلياً أو جزئياً مثل: التخفيض الدبلوماسي مع (إسرائيل) أو سحب السفير الأردني من تل أبيب، أو طلب مغادرة السفير الإسرائيلي من عمّان، في حين ستكون خطوة وقف التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري موضوعة على الطاولة الأردنية، إضافة لوقف

العودة إلى الفهرس

التنسيق الأمني والاستخباراتي؛ غير أن تجميد العمل باتفاقية السلام (وادي عربة) مستبعد مرحلياً.

وأشار رئيس الديوان الملكي السابق، جواد العناني" في مقابلات صحفية: "أن المملكة لن تستخدم أوراق الضغط مرة واحدة، إذ إنها تتابع اتخاذ القرار الإسرائيلي المنتظر لتبني عليه فعلا يناسبه، حيث إن إسرائيل ربما تضم عدة مستوطنات فقط، أو تضم أجزاء من الكتل الاستيطانية بالضفة والتجمع الاستيطاني فقط، أو تعلن عن الضم دون تنفيذ فعلي له، فلا يوجد تصور واضح عن الضم، أو كيف سيكون على أرض الواقع لغاية اللحظة". وأكد العناني «أن هناك أشواطاً كثيرة منتظرة أمام الأردن لمواجهة القادم، فلا بد من استمرار خطواته الدبلوماسية مع الدول الأوروبية والعربية، لوقف الخطة الإسرائيلية الأميركية، متوقعاً خفض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل، في حال إقرار مشروع الضم، إلا أن عمّان ستتأنى في اتخاذ أي قرار، ليكون وقعه حقيقياً على الجانب الآخر».

لقد بدأ الجانب الأردني بالتنسيق مع قيادة المنظمة والسلطة مبكراً؛ عبر عن نفسه بزيارة وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إلى رام الله، ولقائه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لوضع خطة للتحرك على الصعيدين العربي والدولي في مواجهة قرار الضم.

يبقى السؤال هنا: هل بوسع الحكومة الأردنية، أن تتصدى للضغوطات الاقتصادية والسياسية الأمريكية والخليجية، في ضوء أن جزءاً كبيراً من موازنة المملكة، يعتمد على المعونات والقروض، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأردن يتلقى مساعدات مالية عسكرية وغيرها من الولايات المتحدة قدرها مليار و (300) مليون دولار.. سؤال برسم الإجابة ؟!

يرى بعض المراقبين، أن بإمكان الحكومة الأردنية، أن تتسلح بموقف الشارع الأردني في مواجهة هذه الضغوطات، وأن تستند لموقف الشعب الأردني، الرافض بقوة للصفقة وقرار الضم، والذي عبرت عنه معظم القوى السياسية والنقابية «بأن الشعب الأردني مستعد لشد الأحزمة على البطون «،ومستعد لتحمل كلف قطع هذه المساعدات، في حال صمدت الحكومة في مواجهة الضغوط الأمريكية والخليجية.

ذاك زمان..وهذا زمان

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

ستة وثلاثون عامًا كان عمر غسان كنفاني حين أنهت حياته متفجرة صهيونية؛ اليد التي امتدت في الظلام، لم تكن تستهدف غسان الجسد، وإنما الرؤى والدور الذي يحمله ذلك الجسد النحيل الذي يُعاني جملة من الأمراض.

اغتيال غسان كان مجرد البداية لسلسلة من الجرائم الإسرائيلية التي تستهدف الرواية الفلسطينية، وتفوّق إرادة العقل على ضآلة الجسد، وكانت تعبر عن خوف عميق من ثقافة تستنهض همم الفلسطينيين، وتحثهم على تحويل مآسيهم إلى ملاحم كفاحية تتطلع إلى التحرر. وبما أن الثقافة بكل أشكالها وتنوعاتها، تعكس واقع الحال بمعناه الشمولي؛ فإن ما قدمه غسان قد تفوّق على أقرانه وزمانه الذي نلوذ إليه، نحن المخضرمون، كلما أتعبتنا قراءة الواقع الحالي على امتداد الوطن العربي، حتى آخر زاوية في العالم تتأثر بالقضية الفلسطينية وتؤثر فيها، ذلك زمن العقل، والفكر والثقافة التحررية، وهذا زمان الصوت والصخب الذي يغطي على فقر الكلام، وضحالة التفكير، وانحطاط القيم.

من الطبيعي أن الإنسان ابن بيئته، وأن أحوال الناس والمجتمعات تقرأ من خلال تعبيراتها الثقافية، بما أنها الأكثر صدقية، والأكثر شمولية وموضوعية في تقديم تفاصيل الحقائق بدون تزوير وإدعاءات، ذلك زمان غسان والكرمي، ودرويش والقاسم، وزياد، وجبرا، وعشرات القامات، التي زاملت عشرات وربما مئات القامات الكبيرة في الدول العربية. ذلك زمان أم كلثوم وفيروز وعبد الوهاب والرحابنة ويوسف شاهين، فأي زمان هذا الذي نعيش ؟ كم قامة فكرية وشعرية وأدبية ومسرحية وسينمائية وفنية يمكن أن نرصدها في هذه الأيام؟ أيام التفكك وانهيار المشاريع التحررية الكبرى، أيام الانحطاط الشامل.

ليس غريبًا أن يقتصر الاهتمام بالمنتوج الرائع الذي قدمه غسان ومزاميله من الأدباء والكتاب، على إحياء ذكراه كلما مر عام آخر على استشهاده؛ أليس غريبًا أن يقتصر اهتمام البعض على تقديم كتابات محدودة عن سيرته، تبدو على أنها مجرّد براءة ذمة أو بكاء على أيام الزمن الجميل ؟

غسان لم يكن مفكرًا أو أديبًا وفنانًا ومناضلًا عاديًا، فلقد ارتقى إلى مستوى العباقرة، كما يؤكد ذلك الصديق والرفيق الدكتور محمد عبد القادر في كتابه الأشمل الذي يحمل عنوان «غسان كنفاني جذور العبقرية وتجلياتها الإبداعية»؛ قرأت لغسان وعن غسان فلم أجد في كل ما كُتب، أشمل وأعمق وأكثر صدقية وموضوعية مما حملته ثنايا كتاب الدكتور الناقد والأديب محمد عبد القادر؛ إنّه الأفضل لتقديم غسان كما هو وكما يستحق.

من الصراع في المنطقة إلى الصراع على المنطقة!

أكرم عطاالله– كاتب سياسي فلسطيني /بريطانيا

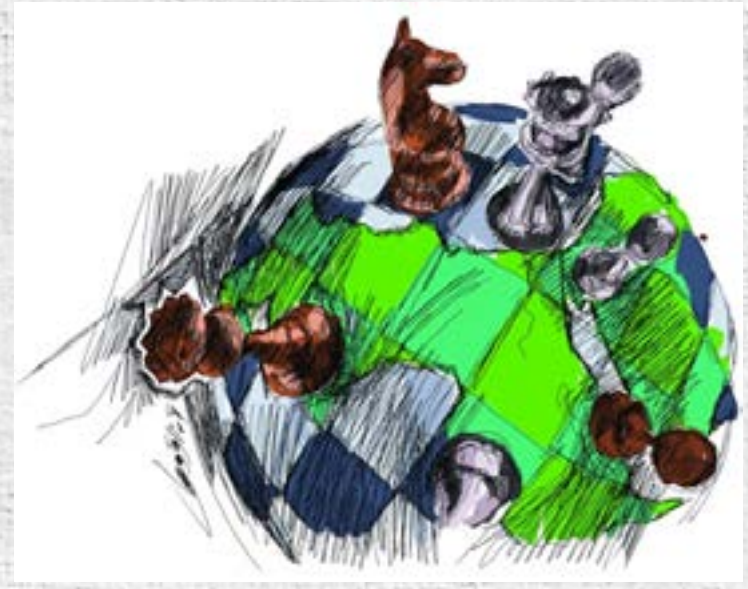

هل انتهى الاضطراب والخراب في الإقليم؟ بعد أشهر سيحيي الحطام العربي ذكرى عشر سنوات على عود الثقاب الذي أشعل المنطقة؛ بدأ بتونس ليمتد لهيبه إلى دول عربية ويترك رماد العواصف أمام صدمة أجيال لم تحلم في أسوأ كوابيسها أن ما يحدث سيحدث.

ما من شك بأن "إسرائيل" خرجت من الأمر رابحة، وانشغل العرب بالاختلاف على التسمية ربيع عربي أم مؤامرة؟ وما بين خلاف اللغة كان اصطفافاً يعكس مصطلحاتها بحجم الدم الذي سال، ضعفت الدول العربية، بعضها تحطم وبعضها تملكه الذعر، من انتقال عدوى الدم لينكفئ على ذاته في محاولة لتحصين الداخل، هذا كان وضع العرب، وما أن شارفنا على النهاية حتى تكون الصورة شديدة الصعوبة؛ إذ أحدثت تغييراً هائلاً في البيئة الإقليمية في صالح "إسرائيل" من مجموع عربي شبه معادي، إلى بيئة صديقة أو على الأقل جزء منها محايد في أحسن حالاته.

صراع بين العرب على السلطة، وكأنه يكمل تراثا امتد لمئات الأعوام بطابع وطني أو ديني؛ وإذ لم يوجد يجري استدعاء الطابع المذهبي، المهم أن كل شيء انفجر وفجر معه الكثير من القيم والثوابت التي كانت تحكم المنطقة، انشغل العرب بأنفسهم وبأحقادهم الموروثة وجشع السلطة.

لسنوات لم تهدأ المعارك ولم يتوقف نهر الدم، وانشغل العالم أول الأمر يبحث الصراع الدائر وخوفاً من انتقاله لدول قريبة من ساحل المتوسط، كان الجميع يراقب من بعيد تاركاً للعرب أن يصفوا حساباتهم. كل الدول كانت تحسب بهدوء تنتظر حتى يتم إنهاك الجسد العربي ليسهل الاستيلاء عليه حين تنتهي آخر مصداته الدفاعية ليتقدم الطامحون أو الطامعون؛ يرثون ما تبقى أو ما يريدون تماماً، كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية بعد حربين عالميتين؛ انتظرت أن تأكل أوروبا نفسها، وما أن انهكت حتى جاءت لتحسم الحروب، وتحمل سفنها أطناناً من الذهب الأوروبي ثمناً لتدخلها.

يمكن القول أن الصراع في الإقليم بعد عشر سنوات يشارف على نهايته، ولكن حتى قبل أن ينتهي، كانت الدول الكبرى وهي دوائر متعددة الدائرة الإقليمية التي تتنازعها ثلاثة دول كبرى غير عربية هي تركيا وايران – وإسرائيل التي تقع في قلب المنطقة، وتفتح أعينها وأذرعها لكل شيء، وكذلك الدائرة الأبعد، وتلك تشمل معظم الدول الكبرى مع تغيير المصالح ارتباطاً بالجغرافيا والموارد، وأحياناً ما كان يحدث تضارب بين مصالح الدول الإقليمية والدولية، كما حدث بين روسيا وتركيا في سوريا أو حتى أميركا وإيران في نفس المكان، لكن إسرائيل التي زاحمت الدول الإقليمية ظلت تحتفظ بمصالحها مع الدول الكبرى دون تضارب.

شارف الصراع على نهايته وبدأ الصراع على الإقليم فقير الإنتاج سواء الغذائي أو التكنولوجي وما بينهما، ولكنه يسبح على بحار من النفط والغاز ومصدر رئيسي للطاقة في العالم وهو السلعة التي أصبحت محرك رئيسي للسياسات الدولية، خصوصاً مع اكتشاف حقول جديدة، والمنافسة اليومية وخطوط الإمداد من منطقة الشرق لأوروبا وطبيعة التحالفات الدولية المستفيدة من تلك الخطوط والتحالفات المعطلة.

هذا كان جزءاً من الصراع، لذا كان دوراً بارزاً لدول إقليمية غنية بالنفط والغاز، كانت أحد ممولي اضطراب الإقليم، ودول أخرى كانت تحترق باعتبارها منتجة لإخراجها من سوق المنافسة؛ تعطلت خطوط كان يمكن أن يتم التوريد عبرها وجرت انزياحات متعلقة بصراع الطاقة.

و«إسرائيل" واحدة من الدول التي كانت تتابع وتراقب وتحرك بالخفاء أحياناً وبالعلن حيناً آخر؛ فإسرائيل منذ ثلاث سنوات أصبحت دولة مصدرة للغاز بعد اكتشاف حقلي «تمار» و «ليفيتان»، واللذان يحتاجان إلى ثلاثين عاماً للنضوب، وهنا ما يمكن أن يفسر الانقسام الفلسطيني، وتبكيت غاز غزة لعدم المنافسة، وضرورة أن تخرج غزة من غلاف السلطة القادرة على عقد اتفاقيات تنقيب وبيع وشراء وتصدير، وكان هناك اتفاق على شركة بريتش غاز، والآن لا أحد بإمكانه الحديث عن غاز غزة، وفقط شرق المتوسط للحقول الإسرائيلية.

عودة للإقليم الذي تتنازعه الدول

العودة إلى الفهرس

الإقليمية، وتبدو إسرائيل وسط هذا النزاع لتأخذ حصتها أو لتساهم بدمار دول؛ منعاً لمنافستها، بالإضافة للبعد الأمني الحاضر دوماً، والأهم من ذلك استمرار العمل على تحويل البيئة الإقليمية لتكون صديقة أكثر، وهنا كانت زيارات سرية لرئيس الموساد خلال الأسابيع الماضية لثلاث دول عربية، لم توقع اتفاقيات مع إسرائيل.

وإلى حد ما انتقل الصراع من السيطرة والتحكم بمخزون الطاقة على البر لينتقل نحو البحر شرق المتوسط، وهي المنطقة التي تمر عبرها خطوط الإمداد، وهي أيضاً منطقة تنقيب غنية مرشحة لاكتشاف مزيد من آبار الطاقة، فهي تقع وسط دول الإنتاج؛ مصر وليبيا وإسرائيل وتركيا؛ لذا فإن الاهتمام "الإسرائيلي" الذي تشير له الصحف "الإسرائيلية"، باعتبار أن ما يجري في ليبيا يؤثر على المصالح "الإسرائيلية" هو أكبر مثلاً مما يجري في اليمن البعيد، والذي من المفترض أن اليمن بالنسبة لإسرائيل أكثر ضرورية باعتبارها تحولت إلى السيطرة الايرانية العدو الرئيسي لتل أبيب، ولكن للطاقة ضرورات أخرى، هذا نموذجاً.

الجديد هو دخول الصين التي ظلت تراقب من بعيد ما يحدث، بعد الصراع في المنطقة، ثم الانتقال لمرحلة الصراع على المنطقة، فإن التغيير الأكبر في الإقليم هو المستجد الصيني، والذي يعقد اتفاقاً مع إيران يمتد لخمسة وعشرون عاماً؛ يتعلق الجزء الأكبر منه، بالطاقة وآبار النفط الإيرانية والتوريدات، هذا الاتفاق الكبير والذي يبيح تواجد قوات عسكرية صينية على الأراضي الإيرانية، وما دمنا نتحدث عن إيران ممكن أن يمتد هذا الحضور الصيني نحو دول باتت جزءاً من الغلاف الإيراني كسوريا ولبنان واليمن، ربما يوماً ما أو العراق. هذا المستجد يجعل مما حدث سابقاً يختلف عن اللاحق، حيث تعاد صياغة التحالفات من جديد، وهي مسألة طبيعية في السياسة، حيثما أين يمكن أن يكون موقع إسرائيل؛ الحليف الأميركي، والذي يعادي الصين ؟ التمدد الصيني لن يكون سهلاً "لإسرائيل"؛ لأن إيران عدوها الكبير من يفرش له الطريق تحالفاً وتعاملاً، لكن الثابت الوحيد أن الحالة العربية هي حالة مفعول بها وليست فاعلة... هي الموارد التي تتنازعها الأطراف دون أن يكون لها مجرد رأي...!

الرئاسة تهدد أطراف الأزمة: تونس وتجاذبات الحكم

تقرير – خاص الهدف

تمر تونس بواحدة من أكثر أزمات نظامها السياسي ما بعد ثورة 2011 تعقيداً، فمع استقالة رئيس الحكومة المشتبه به بالفساد، وأزمة المطالبات باستبعاد حركة النهضة من المنظومة السياسية، تبدو التجربة السياسية لتونس أمام أسئلة جديدة وأخرى قديمة تتعلق بالدولة والحكم وشكل العمل السياسي، وكأنها بعضها هو استعادة لأسئلة عن هوية النظام السياسي يفترض أن الثورة وما بعدها من حوار وكباش سياسي قد أنتجت إجابات لها.

وما بين كلام النهضويين عن غياب الاستقرار إذا غابت حركتهم، والدعوات لاستبعاد النهضة من النظام السياسي واتهامها بالإرهاب، تنعكس محاور الجدل بين بقايا النظام السابق، وقوى الإسلام السياسي، نقاش وجدل حديه الإقصاء ودعاية فاشية محملة بأدبيات غربية وتهديد واستعداد دائم للنكوص عن شروط العمل الديمقراطي والالتزام بسيادة الدولة وهيكلها، تظهره قوى الإسلام السياسي إذا ما استشعرت التهديد.

جاءت أزمة حكومة إلياس الفخاخ أثر اتهامه بخرق القانون الخاص بقضايا الفساد، فيما يتعلق بتعارض مصالحه وشركاته مع المصلحة العامة وفي مواجهة سعي النهضة لحجب الثقة البرلمانية عنه لجأ لإقالة وزراء الحركة من حكومته التي أصبحت حكومة تصريف أعمال بعد استقالته.

البرلمان التونسي طالته أيضًا دوامة الأزمة، باعتصام نواب الحزب الدستوري الحر احتجاجًا على تأخر تحديد موعد جلسة عامة برلمانية، للتصويت على سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، وللمطالبة بعدم إدخال من سمتهم الكتلة بـ«ذوي شبهة إرهاب» إلى أروقة المجلس. وكان مأمور الضابطة العدلية قد دخل إلى مقر مجلس النواب، الاثنين، لمعاينة اعتصام كتلة الدستوري الحر، حسب بيان صادر عن وزارة الداخلية التونسية.

موقف رئاسي وتهديد بإجراءات حازمة:

الرئيس التونسي قيس سعيد اعتبر ما يحدث تهديد لمؤسسات الدولة التونسية، وصرح الاثنين، إن تعطيل عمل مجلس النواب أمر غير مقبول بأي مقياس من المقاييس، ملوحًا باتخاذ إجراءات قانونية.

ولوّح سعيد باستعمال ما يتيحه له القانون لمواجهة هذا الوضع وأضاف أن: «الوسائل القانونية المتاحة في الدستور موجودة لديّ اليوم، بل هي كالصواريخ على منصات إطلاقها، ولكن لا أريد اللجوء إليها في هذا الظرف بالذات، ولكن لن أترك الدولة التونسية بهذا الشكل».

تشكيل الحكومة.. تكهنات وتجاذب:

يعطي الدستور التونسي للرئيس مهلة 10 أيام لتسمية مكلف جديد بتشكيل ورئاسة الحكومة، ورغم تردد العديد من الأسماء على طاولة الترشيحات، يبدو أنه لا زال من المبكر الحديث عن حسم لشكل الحكومة المقبلة، فلا زالت هذه المعادلة تخضع لعوامل جذب مختلفة، أبرزها رغبة الرئيس في تعيين حكومة مستقرة، بجانب ضرورة حيازة هذه الحكومة على الثقة البرلمانية، وتوافق الأحزاب التونسية في غمرة هذا التجاذب الحاد.

لم تخرج الأسماء المتداولة عن تلك الدائرة من رجال الأعمال والتكنوقراط المرتبط بالدوائر المالية الغربية والبنك الدولي ولكن جاء ترشيح هشام المشيشي مخالفا للتوقعات نتيجة انعدام خبرته السياسية على قربه من الرئيس.

أي كان طبيعة المسمى القادم لرئاسة الحكومة التونسية، فمن الواضح أن البلاد تشهد مخاض سياسي جديد، في ضوء الأزمات المتعاقبة التي لا زالت تعانيها المنظومة السياسية، في ظل استمرار دوران الترشيحات والمعالجات لوضع البلاد في فلك الشخصيات الليبرالية والتكنوقراط، فيما تبدو البلاد بحاجة لحلول جذرية لمسائل الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

المقدمات التاريخية "التحريضية": لثورة 32 يوليو
انقلاب أم ثورة؟

أبو علي حسن –مضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مضى على ثورة 23 يوليو المصرية بقيادة الزعيم عبد الناصر ثماني وستون عاماً, ولا يزال الجدل والنقاش مفتوحاً على مصاريعه في كل مناسبة لانطلاقتها أو مناسبة رحيل زعيمها؛ جدل لا يتوقف حول آثارها أو آثار ما سمي بالناصرية في الحياة السياسية السائدة في مصر, وفي الواقع العربي, فالنقيض لهذه الثورة وما يمثل من رجعية وتبعية للأجنبي, لا زال يحمل آثار معاداته لهذه الثورة وزعيمها, ويشكك في ضرورتها التاريخية والسياسية والاجتماعية, ويحاول أن يربط هذه الثورة بزعيمها عبد الناصر, دون أن يربطها بحاجة المجتمع المصري في حينه, وللأمة العربية إلى هذه الثورة بما تحمل من مبادئ وغايات نبيلة, كي يصل إلى الاستنتاج إلى أن ثورة 23 يوليو رحلت وانتهت برحيل زعيمها, ولم تترك وراءها أي أثر في الحياة السياسية والاجتماعية المصرية والعربية عموماً, وهم بهذا يقيمون الأوضاع السائدة عبر سياسة ومنطق القطع مع التاريخ, وأن الناصرية بما تمثل من تحولات بنيوية ليست إلا لحظة عابرة في التاريخ المصري والعربي كي يتوجوا انتصارهم على مبادئ وأهداف ثورة 23 يوليو بالقول «بأن الناصرية انتهت».

لقد مضى على ثورة 23 يوليو ثماني وستون عاماً, تغيّر فيها وجه العالم بنظمه وسياساته, وبناه السياسية والاقتصادية والاجتماعية, وغابت فيها دول وأحلاف وقوى عالمية, ودخلت البشرية عصراً جديداً مختلفاً عما كانت عليه ثورة يوليو, وعصرنا اليوم هو عصر التكنولوجيا المتطورة, وعصر اقتصاديات المعرفة, والحروب السيبرانية؛ عصر فيه من الصفات والمعطيات التي لم يعش أو حلم فيها جيل ثورة يوليو, تلك الثورة التي قامت في عصر راديو الترانستور, ولم يكن بعد قد دخل التلفزيون مصر أو الوطن العربي.

فهل يصح أن نحاكم اليوم ثورة يوليو في ذلك العصر, بإنجازاتها وإخفاقاتها, بمعايير ومعطيات عصرنا اليوم؟ إن أدوات القياس لمحاكمة ثورة يوليو ينبغي أن تكون هي ذاتها أدوات القياس في زمنها وعصرها, وليس أدوات القياس في عصرنا الراهن الذي يختلف جوهرياً في بناه عن عصر ثورة يوليو، وعليه فالسؤال الأساس يتمحور حول ضرورة ثورة يوليو من عدمه؛ هل الأوضاع السائدة في الحياة المصرية كانت تستوجب الثورة؟ أم أن الثورة كانت نزعات شخصية أو انقلاباً عسكرياً يستهدف السلطة والحكم؟

إن القراءة الموضوعية لثورة يوليو 1952, تكتسي أهميتها بالقراءة التاريخية لمقدمات الثورة التي تكن مقطوعة الجذور عن الحالة المجتمعية السائدة حينذاك, وليست مقطوعة الجذور عن تاريخ مصر المقاوم وحركتها الوطنية والشعبية, أي إنها ليست وليدة لحظة سياسية عابرة, أقدم عليها نفرٌ من المغامرين أو بضعة ضبّاط هواة؛ إنما هي تعبير ومحصّلة سياسية لحالة شعبية استطاع نفرٌ من الوطنيين الأحرار أن يلتقط صوتها, ويلبي النداء الوطني منذ قرون. لقد اختار الوطنيون أفضل الوسائل الممكنة لإنجاح الثورة الكامنة في النفوس والمشاعر, وهي وسيلة الإستيلاء على السلطة السياسية عبر المؤسسة العسكرية «وهذه ليست نقيصة»، ومن ثم يبدأ التغيير الشامل والبنيوي في الحكم والمجتمع والمؤسسات, أي استكمال الثورة على كل الأصعدة.

وعليه فالثورة المصرية لم تكن انقلاباً عسكرياً بكل المقاييس, كون قادتها عسكريين, إنما كانت ثورة سياسية واجتماعية واقتصادية وبنيوية على يد عسكريين, أطاحت بكل القديم وأعادت بنائه من جديد ليلبي الحاجة المصرية الوطنية والشعبية, وليواكب مجريات العصر, ويرسم خارطة طريق للحالة العربية بمجملها وطنياً وتحررياً, ولو لم يكن عبد الناصر ورفاقه قد فجّروا هذه الثورة, فعاجلاً كان سيقوم غيرهم من الحركة الوطنية بهذه الثورة، ارتباطاً بكل الأحداث التاريخية التالية كمحفزات ومحرضات تاريخية.

أولاً: إن مصر إبان ثورة يوليو كانت محتلة من الاستعمار البريطاني, ويعتبر الحاكم الفعلي في الحياة السياسية والاقتصادية؛ ألم تحاصر القوات البريطانية مقر قصر عابدين, حيث فرض السفير البريطاني السير مايلز لامبسون على الملك فاروق اعتماد زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة..!! أو يتنازل المالك فاروق عن العرش؟ تلك كانت واحدة من مفردات وسطوة الاحتلال البريطاني, أي أن مصر كانت فاقدة لاستقلالها الوطني

العودة إلى الفهرس

وسيادتها مصادرة لصالح المحتل البريطاني.

ثانياً: لقد كانت تحكم مصر أسرة محمد علي من سلاطين وخديوهات وملوك, امتداداً للغريب الأجنبي من مماليك وغيرهم من حكم مصر... وظلت هذه الأسرة تحكم مصر عبر مائة وخمسون عاماً, فيها من الفساد المالي والسياسي ما كتبت عنه المراجع التاريخية الكثير الكثير, ولعل أهمها فساد الخديوي إسماعيل الذي ذاع صيت فساده إلى الآفاق، بعد أن باع أسهم قناة السويس واستدان من الحكومات الغربية ما أغرق مصر بالديون, وفتحت المجال للتدخلات الأجنبية؛ ألم تكن عودة مصر للمصريين في الحكم والسلطة, أمرٌ وطني وقومي وفي صميم الفكر السياسي لثورة يوليو ؟

لقد اعتبرت أسرة محمد علي أن مصر ملك وراثي من الأجداد والآباء والأحفاد، وأن المصريين ليسوا إلا عبيداً لهذه الأسرة، والتاريخ شاهد على تفكير الأسرة وعلاقتها بالشعب المصري, فحين تقدّم الزعيم أحمد عرابي أمام قصر عابدين على رأس قواته ليطالب الخديوي توفيق بالاستجابة لطلبات الجيش، وأهمها إسقاط الوزارة وتحسين ظروف الجيش... الخ؛ نزل إليه الخديوي توفيق قائلا له: **«كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، أنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا..»**، **ورد عليه أحمد عرابي: « لقد خلقنا الله أحراراً، ولم يخلقنا تراثاً أو عبداً، فوالله الذي لا إله إلا هو، إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم...».** هذه واحدة من تاريخية الاستعباد لشعب مصر، والتي لم تغادر وعي الزعيم عبد الناصر, لتؤسس فكرة الخلاص من أسرة محمد علي, وانتقال الحكم إلى المصريين.

ثالثاً: من نافل القول أن سوء الأحوال الاقتصادية في مصر قبل الثورة والتناقضات الطبقية في توزيع

الجيش يقوم بحركة عسكرية سامية
اعتقال عدد من كبار الضباط وحماية المرافق العامة
اللواء محمد نجيب باك يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة
ويعلن أن الجيش كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور
قبول استقالة وزارة الهلالي وتكليف علي ماهر تأليف الوزارة الجديدة

الأراضي الزراعية, قد شكّلت عاملاً رئيسياً في تعميق الحاجة إلى الثورة للتخلص من الإقطاع الزراعي, ويقول المفكر الجغرافي العظيم جمال حمدان، صاحب اصطلاح عبقرية المكان، في كتابه «شخصية مصر»؛ أن من بين الخمسة أو الستة ملايين من الأفدنة التي كانت تمثل رقعة مصر الزراعية, كان نحو المليون منهم للأسرة الحاكمة, ونحو المليون لطبقة الإقطاع, ومثله للاستعمار ولطفيليات الاستعمار, ممثلا في الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح». ويستطرد بأن «عدد الملاك في مصر قبل ثورة يوليو 1952 كان 2,8**مليون** مالك, وأكثر من 2 مليون من هؤلاء الملاك لا يملكون، إلا 13% من المساحة الكلية بمتوسط نصف فدان لكل مالك..!!»، أي أنهم ملاك معدمين, **وكان** 94% من الملاك يملكون نحو 35% من المساحة الكلية, أي ثلث الأرض الزراعية, بينما الثلثان المتبقيان كانا حكراً لنحو 6% من الملاك, منهم 3% يمتلكون أكثر من ثلث الأرض, مع ملاحظة أن تعداد مصر في ذلك الوقت كان يراوح بين (17 إلى 20 مليون نسمة).

هذا الواقع الطبقي, كان حافزاً مستمراً للثورة لأجل القضاء على الإقطاع وطبقة الملاك من الباشوات والأجنبي, وهو الحافز الذي دفع ثورة 23 يوليو بعد انتصارها بثلاث شهور, لاعتماد قانون الإصلاح الزراعي في /سبتمبر 1952 الذي يحدد الملكية الزراعية لكل مالك, وهذا القانون المبكر جداً من عمر الثورة، لم يكن إلا استجابة موضوعية ومنطقية لحاجة الإنسان المصري في أرضه ووطنه, بل هو استجابة لمخزون الوعي الوطني لدى الشعب المصري, ونخبه الوطنية ضد الإقطاع والباشوات المرتبطة بالأجنبي.

رابعاً: ولا ريب أن هزيمة حرب 1948, وضياع فلسطين, وما رافقها من خذلان وتقاعس وغياب الرؤية القومية لقضية فلسطين, قد تركت آثاراً نفسية ومعنوية لدى الضباط الذين شاركوا في حرب 1948, وحوصروا شهوراً دون عون أو مدد, وجل الضباط من مجلس قيادة الثورة كانوا قد شاركوا وحوصروا في هذه الحرب الخاسرة, ومن ضمنهم جمال عبد الناصر وآخرين. لقد دخل الملك فاروق هذه الحرب دون مقدمات, ودون رؤية سياسية مسبقة بقضية فلسطين, ودون توافق في البرلمان أو رئاسة مجلس الوزراء, حيث أخذ قرار المشاركة في الحرب قبل يومين من بدئها..!! في ضوء نصائح من قبل عبد الرحمن باشا عزام أمين عام الجامعة العربية, وتحت تصور ورغبة الملك فاروق، بأن هذه الحرب ستكرسه زعيماً أو خليفة للمسلمين..!! وأنها ليست أكثر من نزهة عسكرية تعود بعدها الأمور إلى سابق عهدها.

ودون الأطناب في ملابسات هذه الحرب وأحداثها, ومسألة السلاح الفاسد, وغياب قضية فلسطين عن الوعي الوطني للنظام المصري الملكي الحاكم, فقد شكّلت هذه الوقائع حافزاً آخر في الإسراع في بلورة تنظيم الضباط الأحرار, حيث كانت هذه الحرب بمثابة فرصة لتقارب الضباط مع بعضهم في الرؤية والأحداث والمصير, مما فرضت عليهم الحالة التفكير في القضية الوطنية والقومية, بعد ويلات حرب لم يكن لهم دور في خوضها، إلا في مسرح الميدان الذي لم يحضّر مسبقاً.

خامساً: لم تكن ثورة 23 يوليو بدون

تحريض تاريخي على قيامها، أو دون موروث وأحداث سياسية عالقة في الوجدان الشعبي المصري، فقد كانت محصلة رفض شعبي كامل، لمرحلة تاريخية طويلة من استبداد الاحتلال البريطاني وعملائه المحليين، حيث شكّلت حادثة دنشواي عام 1906 في الوجدان المصري الشعبي ذروة وقسوة الاحتلال الأجنبي، وتقاطع العملاء المحليين مع سياساته العدوانية، تلك الحادثة التي على إثرها تم إعدام عدد من القرويين المصريين، ومحاكمة 92 قروياً؛ بحجة قتل أحد الجنود الإنجليز الذي توفي بضربة شمس، بعد مطاردة القرويين لجنود بريطانيين أشعلوا النيران في أجران المحاصيل الزراعية، وهي حادثة خلدها التاريخ المصري لبشاعتها وظلمها، لا سيما بعد رد الفعل الإنجليزي الذي تمثّل في محاكمة القرويين وإنزال حكم الإعدام في بعضهم والسجن المؤبد لآخرين، ومما زاد في استثنائية هذه الحادثة، أن الاحتلال البريطاني استخدم قضاة مصريين في محاكمة القرويين الأبرياء، كان على رأسهم إبراهيم الهلباوي وبطرس غالي الذي أصبح رئيس وزراء لمصر لاحقاً، والذي اغتيل لاحقا على يد ابراهيم الوردني المنتمي إلى الحزب الوطني الذي أسسه المحامي مصطفى كامل بعد واقعة دنشواي. هذه الواقعة التاريخية لا يمكن فصلها عن السياق العام والممتد تاريخياً في رفض الاحتلال ورفض التبعية، ولا يمكن فصلها عن موروث وطني تراكمي؛ أحدث نقلات نوعية في الوعي الوطني المصري وحركته الوطنية، ورموزها القيادية مثال محمد فريد، ومصطفى كامل، وسعد زغلول، وغيرهم من رواد النضال الوطني.

سادساً: قبل ستة شهور من ثورة 23 يوليو شبّ حريق هائل في وسط القاهرة بتاريخ 26 يناير 1952، وطال مئات من المنشآت العامة والمحالات التجارية والفنادق ودور السينما والشقق السكنية والنوادي الليلية، ويعتبر هذا الحريق من أضخم وأشمل الحرائق التي أصابت عاصمة كالقاهرة، مما خلّف خسائر مادية هائلة وقتلى وجرحى تجاوزت المئات. وبدا أن الحادث كان مدبّراً، وأن الفاعلين كانوا على مستوى عال من التدريب والمهنية ووضوح الخطة، وامتلاك وسائل إشعال الحرائق السريعة، فضلاً عن قدرتهم العالية من التنظيم والتخطيط والتنقل من مكان إلى مكان، وفي ضوء ذلك أعلنت الأحكام العرفية ومنع التجوال، وتعيين مصطفى النحاس حاكماً عسكرياً.

هذه الواقعة التي هزّت الشعب المصري لما لحق بعاصمته الجميلة من حرائق وتدمير، قد مثلت الشرارة التي تسببت في الإسراع بقيام ثورة 23 يوليو، بعد أقل من ستة شهور على الحريق، سيما ولم تصل كل التحقيقات حتى اليوم عن الفاعلين عن هذا الحريق، رغم أن كل المؤشرات كانت تتوزع على مسؤولية الملك فاروق للتخلص من رئيس الوزراء مصطفى النحاس، في ضوء خلافه معه، ومسؤولية الاحتلال البريطاني للتخلص أيضاً من مصطفى النحاس انتقاماً لإلغائه معاهدة 36، وهناك من اتهم حركة الإخوان المسلمين في محاولة منها لعقاب الملك وسرايا عابدين على مقتل زعيمهم حسن البنا، وهناك من اتهم حزب مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين القومي والاشتراكي المتطرف.

إن المحصلة كانت أن الفوضى السياسية والأمنية، والفساد المتمثل بالأحزاب والسرايا، كانت سبباً في حريق القاهرة، الذي عجّل بالثورة التي لبّت الحاجة الشعبية في ذلك الوقت. كل هذه المحفزات التاريخية ساهمت في انطلاقة ثورة 23 يوليو، بعد أن تضجت كافة المعطيات الموضوعية والعوامل الذاتية المتمثلة بحركة الضباط الأحرار، وعليه فإن الإخلاص الوطني الذي تحلى به عبد الناصر ورفاقه في الاستجابة لصوت وأحاسيس ومشاعر الشعب المصري، هو أحد أهم مقاييس التقييم لثورة يوليو، لذلك فإن الإفتراء على عبد الناصر وتجربته من كارهين ومعادين وانتهازيين وفاسدين، لم تستطع أن تسقط عنه أنه من أنبل وأخلص الزعامات في عصره على المستوى الوطني والقومي، فقد أخرج المجتمع المصري من حالة اليأس والإحباط إلى فضاء الحلم والرقي والرفعة والكرامة ويكفيه المحاولة:

- حاول أن يستكمل استقلال مصر ويتحرر من كل أشكال التبعية للأجنبي.
- حاول أن يلحق بعصره، تعليماً وصناعة وحداثة.
- حاول أن يضع مصر والأمة العربية في المساحة الجيوسياسية التي تليق بها.
- حاول أن يصنع أول وحدة عربية من بوابة الجمهورية العربية المتحدة، من خلال الوحدة مع سوريا.
- حاول أن يكون رقماً صعباً إقليمياً ودولياً.
- حاول أن يبني كتلة تاريخية دولية؛ دول عدم الانحياز.
- حاول أن يقدّم لحركات التحرر العربية العالمية كل عون ومدد.

سيبقى كل من يعادي عبد الناصر وثورة 23 يوليو، يكيلون له الاتهامات، وينهشون من لحم تجربته، وسيبقى هو وثورته دائم الحضور في الوجدان العربي.

العودة إلى الفهرس

الأحزاب في الأردن: واقع وتحديات

تقييم تجربة العمل الحزبي بعد 30 عاما على الترخيص

د.موسى العزب–عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني/ الأردن

في سعيه لتأكيد شرعيته السياسية، وتحقيق شكل أرقى من المشاركة الشعبية، نص الدستور الاردني لعام 1952 على قوانين منظمة للحياة السياسية، وأكد على حق المواطنين الأردنيين في ممارسة العمل العام، والعمل النقابي، والعمل الحزبي، وحرية التعبير، كما حددت المادة الأولى في الدستور هوية النظام السياسي؛ بأنه نيابي ملكي وراثي. وقد أسهمت وحدة الضفتين في العام 1950 في اتساع وتطور النشاط السياسي والحزبي لسكان الضفتين، حيث تلاقت معظم الأنشطة السياسية على القضايا القومية وقضية فلسطين، وكانت حكومة سليمان النابلسي أول حكومة حزبية قامت على أساس انتخابات نيابية ذات مصداقية وتمثيل سياسي واضح، وأثناء فترة ولايتها تم إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، ولكن حُلت هذه الحكومة بعد أقل من ستة أشهر من تأسيسها.

إعلان الأحكام العرفية، وحظر النشاط السياسي والحزبي

تبع ذلك إعلان الأحكام العرفية في الأردن، وتشكيل حكومة عسكرية، فحُلت الأحزاب السياسية، وحُظر النشاط الحزبي والسياسي، حتى نهاية تشرين الثاني 1958.

عاشت البلاد في حالة قانون طوارئ منذ نكسة حزيران 1967، ثم إعلان الأحكام العرفية للمرة الثانية في العام 1970، وتشكلت حكومة عسكرية، وتم تعيين حكامًا عسكريين في كل محافظات المملكة، وجرى تجميد العمل الحزبي بفعل قوانين الأحكام العرفية التي سادت لحوالي عقدين، وحُظر خلالها النشاط السياسي، وانتقلت الأحزاب التي كانت متواجدة إلى صيغ متفاوتة من العمل السري، والعمل عبر الواجهات النقابية العمالية والمهنية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، ولم يعفها ذلك من الملاحقات الأمنية والتنكيل، واستعيض عن البرلمانات المنتخبة بمجالس تشريعية معينة حتى العام 1986. وقد تخلل هذه الفترة إعلان العاهل الأردني، في منتصف عام 1988، قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

هبة نيسان، وصدور الميثاق الوطني، ورسم أولى خطوات الحياة الديمقراطية

وهكذا جُمدت الحياة الحزبية والنيابية، حتى قيام هبة نيسان عام 1989، التي تمثلت باحتجاجات ومظاهرات غاضبة، انطلقت من معان في جنوب الأردن لتمتد إلى معظم مناطق المملكة، بدأت بالاحتجاج على قرار رفع أسعار الخبز وانهيار صرف الدينار، وسرعان ما تطورت إلى المطالبة بالحريات العامة وإسقاط الحكومة، وبقانون أحزاب للبلاد، بعد أن واجهت الهبة، قمع الأجهزة العنيف، وقد أفضت المظاهرات العارمة، إلى إقالة حكومة زيد الرفاعي، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة زيد بن شاكر، وإجراء انتخابات برلمانية وتشريع العمل الحزبي وإلغاء قانون الطوارئ.

منذ عودة إرهاصات الحياة الديمقراطية في عام 1989، وصدور الميثاق الوطني في العام 1991، انتعشت الأحزاب الأيديولوجية القديمة ذات التوجهات القومية واليسارية والأممية والدينية، بعد أن كان معظمها ممنوع من العمل العلني بفعل الأحكام العرفية (ما عدا جماعة الإخوان المسلمين، حيث كان مصرحًا لها بالنشاط العلني طوال فترة الحظر).

في واقع الأمر فقد خلقت هبة نيسان، وما تبعها من تطورات، منعطفًا سياسيًا، ودينامية نشطة، أدت إلى مشاركة الأحزاب المتواجدة في الانتخابات البرلمانية للمجلس الحادي عشر، والأول بعيد إنهاء الأحكام العرفية، وبالرغم من حداثة التجربة الديمقراطية، فقد وصل أعضاء أحزاب وشخصيات وطنية عامة ومستقلين بشكل ملحوظ إلى البرلمان، حيث تنوعت القوى السياسية فيه، بين الاسلاميين والقوميين واليساريين والوسطيين والمستقلين.

نجح البرلمان الحادي عشر، وحكومة طاهر المصري في صياغة وإقرار قوانين إلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق الحريات العامة، وإصدار قوانين الصحافة والمطبوعات والأحزاب، وإشاعة أجواء إيجابية في الدفع نحو المشاركة في الحياة العامة، والتصدي للفساد المستفحل، والتأثير في القرار السياسي. وقد عزز من أجواء الانفراج الديمقراطي،

طرح الميثاق الوطني، كإطار جامع، ومرجعية فكرية للمجتمع وقواه المنظمة، تعظيمًا لدور المواطن والأحزاب، وصولا إلى تكريس مفهوم الدولة المدنية والحياة البرلمانية، تلك الحقبة التي عاصرت حرب الخليج الثانية، شهدت بروز صيغة التجمع القومي الديمقراطي، كإطار تشاركي يمثل مروحة سياسية حزبية عريضة، تضم قوى قومية ويسارية ووطنية ومحافظة، شارك أعضاؤه في حكومتين متتاليتين، وظهر كمنافس للحركة الإسلامية التي سيطرت على المشهد السياسي لثلاثة عقود متتابعة، تبع تلك الحقبة، حالة من النمو الأفقي والعمودي للنشاط الحزبي، وتوسعًا في عدد الأحزاب، واندماج أخرى، وقد شهدت هذه الحقبة إنجاز عدد من الملفات الحيوية الهامة على أكثر من صعيد.

لم تؤثر حرب الخليج الثانية على تماسك المجتمع الأردني، مع تزايد النشاط السياسي المجتمعي والحضور الفاعل للأحزاب، نظرًا لانسجام المشهد السياسي الرسمي والشعبي، وتبلور رؤية معلنة متوافق عليها لدعم العراق ونظامه، ورفض الحصار والعدوان الجائر ضد الشعب العراقي.. بينما شهدت مفاعيل ما سمي بمسيرة السلام وما تبعها من توقيع معاهدة وادي عربة، حالة من الشك، والرفض الجماهيري لأي تقارب مع العدو الصهيوني، حيث كرست الأحزاب والنقابات جُل جهودها لمحاولة إيقاف هرولة السلطة التنفيذية نحو التنازلات والحلول التفاوضية، في وقت بدأت الحكومة فيه، باتخاذ سياسات تقنين للحريات وتراجع عن خطوات الانفتاح الديموقراطي وهز العصا الأمنية، وبمقدار التورط في موضوع والتوغل في مسار المفاوضات، كان يتم الانتكاس عن وعود الانفراج السياسي، والتوجه لفرض حالة تراجع على مسيرة العمل العام وحضور الأحزاب.

انقلاب رسمي على إرهاصات الديمقراطية

إعادة ممنهجة لصياغة الحكومة لتقنين دور المجتمع بأحزابه ونقاباته، تمت ترجمته من خلال إجراء تعديل جوهري على قانون الانتخاب، سمي بقانون الصوت الواحد، كان يهدف إلى إضعاف دور وتأثير مجلس النواب الرقابي التشريعي، من خلال إبعاد النخب المجتمعية الواعية والمجربة، من أحزاب ونقابيين ونشطاء سياسيين وطنيين، ولم يغير في الصورة شيئًا، وطرح أكثر من مشروع للإصلاح السياسي، وعدد من المبادرات والأوراق النقاشية الملكية !!

لقد أدى تبني قانون الصوت الواحد إلى تراجع زخم المد الشعبي والحزبي، وأعاد تشكيل النخب السياسية الأردنية على أسس عشائرية وجهوية وفئوية تحت وطنية، فتبدلت بشكل كبير صيغة التمثيل السياسي النيابية اعتبارًا من المجلس النيابي الثالث عشر للعام 1997؛ فتراجعت قوة حضور المجالس المتتابعة على جميع المستويات.. ورغم طرح وثيقة «الأجندة الوطنية» للعام 2005 وتأكيدها بأن الحزب هو أساس الحياة السياسية، وعلى حقه في تداول السلطة التنفيذية، إلا أن تلك الفترة وما تبعها، قد شهدت شوطًا كبيرًا من تراجع وتشظي الحياة السياسية، بالرغم من تضاعف عدد الأحزاب المرخصة إلى 49 حزبًا، سيما وأن تلك الفترة، قد شهدت تسارعًا في سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام، وتفاقم مديونية الدولة، وعجوزات الموازنة، وتفشي الفساد المالي والإداري على نطاق واسع، مع تعمق انصياع الحكومة لاملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، فزادت نسب البطالة واتسعت رقعة الفقر، وشهدت البلاد تنامي دور السياسات الليبرالية الجديدة في الطبقة الحاكمة، وتكرست هيمنتها على الملف الاقتصادي الاجتماعي بشكل شبه كامل، فيما تراجع دور تشكيلات القوى المحافظة والبيروقراطية والتي كانت تشكل الركيزة الأهم للنظام والعنصر الأكثر حضورًا في تشكيل الحكومات.

مع بداية أحداث «الربيع العربي» تم إعلان مخرجات لجنة الحوار الوطني وما حملت من مضامين إصلاحية سياسية، والتي جرى على إثرها استحداث القائمة الوطنية في العام 2012، باعتبارها رافعة للعمل الحزبي؛ تُعزز النهج الديمقراطي، وتوفر الفرصة للوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية، ولكن أظهرت نتائج انتخابات 2013، استنكاف لافت للناخب وضعف المشاركة الشعبية بشكل كبير، ولم يتغير الوضع عن قانون الصوت الواحد سيئ الذكر.. لدرجة أن عددًا من الأحزاب الوسطية المحافظة، ذات الحضور الكبير، يئست من الوصول إلى السلطة عبر النشاط الحزبي، وحلت نفسها، أو أعلنت عن نيتها بالحل، لعدم مواءمة القوانين الناظمة، وتردي حالة البيئة الحاضنة حسب بياناتها، كما شهد أكبر حزب إسلامي حالة من الانقسام والتشظي، كان من نتيجتها تراجع دوره وتأثيره في الحياة السياسية.

إشكالية النشاط السياسي والعمل الحزبي، تتبدى من واقع مأزوم، لمملكة لديها برلمان منتخب من الشعب وفقًا لقانون يقدم الفرز المناطقي الجهوي على السياسي البرامجي، ولديها أحزاب مرخصة تمارس عملها بشكل علني، وتحظى بوجود عدد وافر من مؤسسات المجتمع المدني، وبالمقابل يتم تعيين رئيس الوزراء ورئيس المجلس القضائي ورئيس المحكمة الدستورية وقيادات جميع المؤسسات الأمنية، من رأس النظام دون وجود أي تتسيب من مجلس الوزراء، كما ينص الدستور،

العودة إلى الفهرس

وبغياب كامل لدور مجلس النواب.. حالة ملتبسة بين الملكية الدستورية والحكم الشمولي، عاجزة عن بلورة حياة حزبية صحية متنامية، مما أحدث نوعًا من الارتباك أمام الأحزاب السياسية، جعلها غير قادرة على إدارة معاركها وتحديد دورها، بشكل فاعل وذي أثر محسوس.

واقع الحضور الحزبي في الأردن

يبلغ عدد الأحزاب الأردنية حوالي خمسين حزبًا مرخصًا، مختلفة التوجهات والمشارب، مجموع هذه الأحزاب استطاعت استقطاب حوالي 35 ألف مواطن أردني (حسب أرقام وزارة التنمية السياسية للعام الماضي)، وهي نسبة تشكل أقل من نصف بالمائة من عدد السكان. وقد أظهر استطلاع للرأي أن 89 بالمئة من الشباب الأردني لم يلتحق بالأحزاب السياسية بأي يوم، فيما أظهر استطلاع رأي آخر، بأن ثقة الشعب الأردني بالأحزاب متدنية جدًا.

لماذا الأحزاب السياسية في الأردن ضعيفة؟ ما هي أسباب عزوف الناس عن الدخول فيها على الرغم من مرور ثلاثة عقود من تاريخ السماح لها بالعمل الحزبي؟ هل هو غياب الإرادة السياسية عند النظام، رغم تصريح النظام مرارًا بأنه لا مجال لتقدم الحياة السياسية، إلا من خلال بوابة الأحزاب، وأن جميع الكيانات التي يتم صناعتها وتوظيفها وإعادة تدويرها بديلًا عن الأحزاب، لم تتمكن من ملء الفراغ السياسي الاجتماعي؟

لقد استطاعت الدولة من خلال تفصيل قوانين الانتخاب البرلمانية، من تحويل العشيرة الأردنية من كيان اجتماعي، إلى كيان يمارس العمل السياسي الموسمي من خلال الانتخابات النيابية التي حولت النواب من نواب رقابة وتشريع إلى نواب خدمات، ويظهر هذا جليًا من خلال وصول حتى معظم النواب الحزبيين إلى البرلمان عن طريق عشائرهم لا أحزابهم.

رفع حظر التجول في مدينة السلط وعودة الحياة الطبيعية لكل أنحاء الأردن

ضبابية الرؤية وغياب البرنامج والمرجعية الفكرية عند عدد كبير من الأحزاب، وتركيبتها الطبقية، ونخبويتها وانشدادها للجانب الإعلامي، وابتعادها عن القواعد الشعبية والتواصل مع المواطن في أماكن عمله أو سكنه أو مشاركته اهتماماته، انعكس هذا على تراكم الخلل في التواصل الجماهيري وتكريس مشاعر شعبية من الإحباط وابتعاد الناس عن العمل الحزبي. بالإضافة إلى الملاحقة والتضييق الذي تمارسه الأجهزة الأمنية على كل منتمي العمل الحزبي المعارض، إذ يتم تصوير كل حزبي معارض على أنه خصم للدولة، لا معارض للحكومة، ويتم ممارسة منظومة من المضايقات الرسمية على العضو الحزبي ومعظم ذويه، تتمثل في الحرمان من الوظائف الرسمية ومضايقات السفر والاستدعاءات المتكررة للتحقيق والتوقيف.. لتشكل بذلك بيئة اجتماعية منفرة وطاردة للعمل الحزبي.

حالة الفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية عند قطاع كبير من المجتمع تبقيه في حالة من الكد والجري الدائم وراء لقمة العيش وتدبر الحياة الصعبة، وأثر ذلك كله في العزوف عن الأحزاب والنشاط السياسي. بالإضافة إلى ضعف التمويل المالي، وخاصة عند الأحزاب المعارضة ذات الاتجاه الديمقراطي التقدمي، في وقت تفشت فيه ظاهرة المال السياسي، وسيطرة الكمبرادور والمقاولين على المشهد السياسي، في جل محطات الاستحقاق الانتخابي النيابي أو المجتمعي.

تؤمن الأحزاب الأردنية بأهمية استقرار الأمن المجتمعي الوطني، وبالثوابت الوطنية المعروفة، وتعمل تحت سقف الدستور وبوحي من نصوصه، وقد ساهمت بجدية في تفعيل مسيرة الديمقراطية الأردنية، وشاركت بكل أطيافها بالانتخابات البرلمانية، رغم تراجع نتائجها؛ بسبب العوائق السياسية والتشريعية. وتؤكد أحزاب اليسار الثلاثة، بأنها تمتلك رؤية متماسكة، ورغم بعض الخلافات البينية، وتفاوت مستوى الفعالية، إلا أنها تطرح في معظمها، برامجها السياسية والاجتماعية المحكمة والموضوعية، وتعمل على مواجهة تحديات الأردن المتعددة في التعليم والفقر والبطالة والاقتصاد والخدمات والتنمية السياسية.

يتراجع على أرض الواقع الآن حضور معظم الأحزاب الأردنية، إلا أنها ما زالت تؤمن بوجود فرصة لدور لها في انتزاع حقوقها الدستورية، على طريق الشراكة والإصلاح السياسي الاجتماعي والتغيير نحو الأفضل في أردن سيد وحر.

الصراع على ثروات ليبيا

حاتم استانبولي– كاتب سياسي فلسطيني

بعد معارك كر وفر في مرحلة كانت الدولة العثمانية تشهد تراجعها على كافة الصعد. وقعت إيطاليا وتركيا (العثمانية) على اتفاقية أوشي أو اتفاقية لوزان لعام 1912، حيث وافقت فيها تركيا على التخلي عن نفوذها في ليبيا، مع إبقاء حضور رمزي في برقة وطرابلس. توقيع اتفاقية لوزان عام 1912 فتح الباب على مصراعيه أمام الاستعمار الإيطالي للاستفراد بالأقاليم الليبية لإخضاعها، بعد أن واجه رفضا عاما من قبل القبائل الليبية التي عانت من القمع والقتل والتشريد والتجويع وسرقة مقدارت ليبيا.

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية خضعت ليبيا لتقاسم نفوذ بين البريطانيين والفرنسيين، حيث سيطر الفرنسيون على إقليم فزان، والبريطانيون على طرابلس وبرقة، هذا النفوذ الذي تخلله تعارض استمر حتى إعلان استقلال ليبيا وتوحيد الأقاليم الثلاث الرئيسية؛ إقليم الشرق، الممتد ما بين برقة ودرنة وبنغازي وأجدابيا وسرت، وتتمركز فيه قبائل العبيدات والبراعصة والمسامير والقذاذفة والعواقير والمغاربة في أجدابيا، حتى واجهته القبلية التي تتلاقى مع حدود مصراته وطرابلس التي تنتشر فيها واحدة من أكبر وأهم القبائل الليبية (الورفلة التي يقدر تعدادها بمليون نسمة)، وتليها قبيلة المقارحة التي تنتشر في وادي الشاطئ غربًا، ثم قبائل ترهونة التي تقع جنوب غرب طرابلس، وقبائل الجنوب وأهمها قبيلة أولاد سليمان وكذلك الطوارق. بعد استقلال ليبيا 1951 توحدت أقاليمها وتم إعلان المملكة المتحدة الليبية التي استمرت حتى انقلاب مجموعة الضباط الوحدويين بقيادة القذافي في سبتمبر 1969. استمر الحكم الذي قاده القذافي، وكان يحظى بتوافق قبلي متغير تبعًا لتوزيع الحصص بين القبائل الليبية في الحكم، ولكنه كان يعتمد بالأساس على مجموعة من المصالح العامة التي كان يوفرها لجميع الليبيين بغض النظر عن انتمائهم القبلي، حيث أطلق برامج اجتماعية طموحة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والأشغال العامة والإعانات الأسرية وإعانات الأمومة والطفولة (500 د للأم ومثلها للطفل) والمواد الغذائية الأساسية وكهرباء مجانية. أما على الصعيد الوطني، فقد أمم شركات النفط الغربية؛ مثل: بريتش بتروليوم، وأنشأ المؤسسة الوطنية لنفط ليبيا والبنك الوطني الليبي الذي كان يعطي الليبيين قروضًا بصفر فوائد للإنتاج الصناعي، وكذلك كانت تقدم المزارع والأراضي بأثمان رمزية، وفي كثير من الأحيان، بلا مقابل؛ من أجل الاستثمار الزراعي، وكانت توزع الحبوب مجانًا للمزارعين وإطلاقه مشروع النهر الصناعي العظيم الذي نقل فيه المياه الجوفية من الدواخل إلى الساحل الليبي الذي يعاني من شح للمياه العذبة. كما أنشأ المؤسسة الوطنية للاستثمار الخارجي الليبي التي تحرك أكثر من 100 مليار دولار موزعة في عدة دول منها: مصر وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومعظم الدول الأوروبية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا. هذه الإنجازات أشار لها تقرير البرنامج الإنمائي لعام 2010.

أما خارجيًا، فقد كان لنظام معمر القذافي؛ دورًا عربيًا وإفريقيًا ودوليًا، يتعارض مع سياسات واشنطن وحلفائها وأتباعها في المنطقة، وكان عملية إسقاطه نتيجة لتلاقي مجموعة مصالح لهذه القوى للتخلص من نظام قارع الولايات المتحدة وإسرائيل على مدى 41 عامًا.

جاء إنهاء حكم القذافي باعتماد القوى المسلحة المتطرفة التي حظيت بدعم خليجي وتركي وفرنسي، وبغطاء أمريكي؛ ليسقط أسس الدولة التي لم تكتمل، ويفتح صراعًا في ليبيا لم يهدأ؛ تغيرت فيه الاصطفافات الداخلية، بناء على تغير علاقات حلفاء الأمس الذين أسقطوا نظام القذافي.

وبعد تسع سنوات ما زال مستقبل ليبيا لم يحسم بعد، والسؤال الذي فرض نفسه عشية اغتيال معمر القذافي لم تتم الإجابة عليه: ماذا بعد اغتيال القذافي ؟

من الواضح أن إنهاء حكم القذافي، لم يكن خيارًا ليبيًا داخليًا، فقد توضحت الصورة؛ أن ليبيا هي ميدان لصراعات مصالح القوى الخارجية، إن كانت أمريكية أو فرنسية أو إيطالية أو تركية أو مصرية أو خليجية أو روسية.

يعتبر الموقف الأمريكي الميدان الليبي، أمرًا ثانويًا، ولا يعير له أهمية قصوى بعد أن حقق هدفه بإخراج ليبيا من معادلة العداء "لإسرائيل" التي كانت دائمًا معيارًا

العودة إلى الفهرس

للعلاقة مع ليبيا، وكذلك يدعم الموقف التركي ويساومه على حضوره في ليبيا، ولكن لا يعطيه دعمًا للسيطرة التامة.

الموقف الفرنسي كان موقفًا حاسمًا في إسقاط نظام القذافي، وكان له دورًا رئيسيًا في العمل العسكري الميداني؛ مستغلًا التحالف الإقليمي والدولي الذي قاده في الحرب على سورية. فرنسا خاضت حربها ضد سورية وعينها على ليبيا التي تريد انتزاع اعتراف إقليمي ودولي لنفوذها فيها، وسيطرتها على نفطها. وقد واجه الطموح الفرنسي معارضة من قبل التحالف الإخواني التركي القطري الذي استطاع الحصول على الدعم الفرنسي لتشريع نفوذ تحالفه الميداني؛ من خلال حكومة الوفاق التي نالت دعمًا فرنسيًا لتشريعها دوليًا، هذا التعارض تطور تدريجيًا ارتباطًا بازدياد النفوذ التركي في سورية التي لم تعطه فرنسا أهمية قصوى، بالإضافة إلى الدور الأمريكي الداعم الخفي لتركيا في ليبيا وسورية التي تراه واشنطن أنه مدخلًا لتطوير التعارض بين تركيا وروسيا.

أما الموقف الإيطالي بحكم علاقاتها التاريخية مع ليبيا، فقد نسجت علاقات مع القبائل الليبية، ولها مصلحة مع كل الأطراف، وهي لم تأخذ مواقف عدائية حاسمة، فأي حل في ليبيا سيخدم مصالح إيطاليا الاقتصادية؛ بحكم التاريخ والعلاقات المتداخلة إن كانت نفطية أو استثمارية.

والموقف الخليجي الذي كان موحدًا ضد نظام معمر القذافي؛ افترق مع اندلاع الخلاف الخليجي القطري، وأصبح متصارعًا في الميدان الليبي، وكما حصل في سورية، فإن الاستثمار القطري في العامل التركي واجهه دعم سعودي إماراتي لحفتر.

الموقف الروسي يريد استعادة دوره وتصحيح خطأ ارتكبه الرئيس ميدفيديف بشأن ليبيا، حيث تريد روسيا العودة إلى ليبيا، ولكن من خلف الكواليس، لذلك حاولت صياغة اتفاق في موسكو، ولكنه أجهض فرنسيًا؛ روسيا ردت ميدانيًا برفع

الدعم عن خليفة حفتر، مما أدى إلى تراجع نفوذه ليصل إلى مشارف مدينة سيرت، وفتحت قناة للعلاقة معه؛ من خلال دعم الموقف المصري أمام الطموح التركي، وفرضت اصطفاف جديد في الميدان الليبي بين مصر وتركيا.

مصر جاء موقفها متأخرًا في الميدان الليبي، حيث بعد تسعة سنوات أفاقت على أن حدودها الغربية، أصبحت مهددة؛ من قبل تركيا وقطر وحلفائهم الميدانيين من جماعات إخوانية.

وليبيا بالنسبة لمصر رئتها اليمنى التي لن تستطيع التخلي عنها، وهي تعمل ميدانيًا على إعادة توحيد القبائل الليبية، وإعادة الاعتبار لدورها في تشكيل ليبيا المستقبل، ولن يكتمل موقف مصر إلا إذا أعادت تموضعها بالشأن السوري إلى جانب دمشق، وضغطت على الثنائي السعودي الإماراتي لوقف دعم قسد والجماعات المسلحة في الجنوب السوري، ودعم دمشق في حسم معركة إدلب؛ الخزان البشري للتدخلات التركية في الشمال اللبناني والليبي.

تركيا تسللت إلى الميدان الليبي بهدوء؛ من خلال مرورها بين هوامش التعارض الأمريكي الروسي الفرنسي في الميدان السوري والليبي، وتستثمر في القوى والجماعات الإخوانية في حروبها الميدانية، وتريد أن ترسم خطا للنفوذ البحري بين تركيا وليبيا؛ يعيد سلطانها إلى ليبيا، وتضع يدها على غازها ونفطها الذي هو ضرورة داخلية تركية؛ يؤمن استقرارًا اقتصاديًا نسبيًا. تركيا تدرك أن تقويضها لن يكون عسكريًا، بل من خلال الضغط الإقتصادي، هذا الضغط الذي كان عاملًا حاسمًا في تقويض حكم السلطنة العثمانية؛ فإذا كانت إدلب ضرورة بشرية لحروب أنقرة القائمة والقادمة، فإن ليبيا ضرورة اقتصادية ملحة لأنقرة؛ لتمويل حروبها واستقرار اقتصادها، وهي تسير في علاقاتها على حد السيف، كلما تثقلص هوامش التعارض بين خصومها وحلفائها، كلما اشتد الخناق على أنقرة التي ستجد نفسها لوحدها وستعاني من عوامل الضغط الخارجي.

و»إسرائيل" لها مصلحة في تعميق الخلاف التركي المصري لإضعاف الطرفين، ولكن موقفها الحاسم سيكون إلى جانب الموقف التركي لدورها في سورية والضغط على إيران؛ من بوابة التعاون الأمني والعسكري على الجبهة (الأذربيجانية- الأرمينية) لإحياء الخلاف التركي - الروسي - الإيراني في محيط قزوين - فأرمينيا مصلحة جيوسياسية روسية، لن تتخلى عنها، وأذربيجان مصلحة قومية تركية صرح عنها أردوغان؛ شعب واحد في دولتين مع الطموح التركي في الوصول إلى شواطئ بحر قزوين.

و»إسرائيل" تستثمر في الحلم الأردوغاني؛ لتقويض كل الأطراف المتصارعة التي تشكل خطرًا عليها بما فيها تركيا.

الكلمة الأخيرة في ليبيا ستكون كلمة؛ القبائل الليبية التي مصلحتها الجمعية هي في وحدة ليبيا التي تحاول القوى الخارجية إعادتها إلى ما قبل وحدة الأقاليم الثلاثة؛ برقة وطرابلس وفزان.

ليبيا:
حرب بالوكالة وأغلبية تتململ

د. حسين الشيخ العلوي – باحث وأكاديمي/ موريتانيا

شكل العام 2014 منعطف في الأزمة الليبية التي يكتوي بنارها الشعب الليبي منذ قرابة العقد من الزمن، حيث تحول الصراع المسلح بين السبتمبريين (أنصار النظام الليبي السابق) والفبراييين (المناوئين لنظام الراحل القذافي)، إلى صراع بين فصائل فبراير نفسها، كان أبرزها:

الصراع المسلح الذي دار بين مليشيات الإسلام السياسي، فيما عرف بمعركة «فجر ليبيا» التي مكنت تحالف مصراته/ الإخوان المسلمين من إحكام سيطرتهم على العاصمة الليبية؛ طرابلس وأجزاء كبيرة من الغرب الليبي.

ظهور الجنرال خليفة حفتر في المشهد العام الليبي الذي استطاع في بحر ثلاثة سنوات، أن يغدو الرقم الصعب في المعادلة الليبية، وأن يطيح بالتشكيلات المسلحة للإسلام السياسي في شرق ليبيا.

حرب ومعركة دارت رحاها في ليبيا16 خلال تسع سنوات؛ أنهكت الأطراف الليبية واستنزفت القوى المتصارعة علي السلطة والنفوذ في ليبيا، وجعلت التحالفات تتغير بشكل دراماتيكي كل أشهر قليلة، ليغدو رفاق الأمس أعداء اليوم، وأعداء الأمس حلفاء اليوم! هذا الأمر جعل الفرقاء الليبيين المتصارعين والمتنازعين على الشرعية يستعينون بالمرتزقة من الخارج ويستقوون به، ومع نهاية العام 2017، تمايز المشهد الليبي ليتمخض عن وجود كتلتين رئيستين تدور حولها التحالفات هما:

مجموعة الشرق التي يقودها ثلاثي مكون من:

خليفة حفتر؛ رجل ليبيا القوي الذي رقى نفسه تباعًا حتى أصبح برتبة مشير، واستطاع بتشكيل مسلح أطلق عليه الجيش الوطني الليبي أن يبسط نفوذه على قرابة ثلاثة أرباع مساحة ليبيا في شرق وجنوب ووسط ليبيا، ويتخذ من الرجمة في ضواحي مدينة بنغازي (ثاني كبريات المدن الليبية بعد العاصمة) مقرًا له.

عبد الله الثني؛ رئيس الحكومة الليبية المؤقتة في شرق ليبيا التي لا تعترف بها غير دمشق التي تبادلها التمثيل الدبلوماسي.

عقيلة صالح؛ رئيس مجلس النواب الليبي المعترف به دوليًا الذي يتخذ من طبرق مقرًا له في شرق ليبيا.

في هذه المجموعة تدور الأحداث وتتمحور في شخصية القائد العسكري خليفة حفتر، تحظي هذه المجموعة بدعم كل من مصر والإمارات والسعودية وروسيا وفرنسا قبل أن تنسحب هذه الأخيرة منذ ثلاثة أسابيع، وتسيطر هذه المجموعة على الهلال النفطي، حيث حقول النفط والموانئ والمصافي.

مجموعة الغرب التي يقودها:

فايز السراج؛ رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا.

العودة إلى الفهرس

خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، أبرز مخرجات اتفاق الصخيرات أواخر العام 2015، ويعتبر مجلس الدولة معقل الإخوان المسلمين في غرب ليبيا. تحظى هذه المجموعة باعتراف دولي لافت، وفيها شخصيات مؤثرة في المشهد السياسي الليبي؛ مثل نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق (من مصراته)، ووزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشاغا (من مصراته)؛ تتمتع هذه المجموعة بدعم كل من تركيا وقطر وإيطاليا وبريطانيا، وتسيطر هذه المجموعة على المصرف المركزي لليبيا والمؤسسة الوطنية للنفط.

في محاولة من المشير خليفة حفتر فرض سيطرة مطلقة على ليبيا، فقد زحف في الرابع من أبريل 2019 على العاصمة طرابلس، وفرض عليها حصارًا دام 14 شهرًا، إلي أن تدخلت تركيا بقوة قبل شهرين، وأخرجته نهائيًا من معاقله في غرب ليبيا. وقررت تركيا التي تدعم حكومة الوفاق بطرابلس؛ السيطرة علي الهلال النفطي وإخراج قوات حفتر منه، ولكي يمكنها ذلك لا بد لها أولا؛ من السيطرة على مدينة سرت الحد الفاصل بين شرق وغرب ليبيا، ومنطقة الجفرة في وسط ليبيا، حيث تتواجد معظم قوات المشير خليفة حفتر.

الهزائم المذلة التي لحقت بقوات المشير خليفة حفتر منذ شهرين؛ بسبب التدخل التركي المباشر، جعل المعسكر الذي يدعم ويساند حفتر يحس بخطورة الوضع، وقرروا وضع حد لمغامرة تركيا في ليبيا، ويبدو أنه تم الاتفاق بين القاهرة وأبو ظبي والرياض على ضرورة تدخل الجيش المصري لوقف زحف تركيا شرقًا في ليبيا.

تظهر صور الأقمار الصناعية والتقارير الاستخباراتية خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، أن الطرفان يقومان بتحشيدات عسكرية ضخمة في منطقة سرت والجفرة، مما يدل علي أن معركة وشيكة تختلف عن كل ما سبقها من معارك في ليبيا خلال السنوات التسع الأخيرة، وتدل المؤشرات أنها أساسًا ستكون حربًا بين الجيشين التركي والمصري على الأرض الليبية.

منذ قرر الفرقاء الليبيون الاستقواء بالخارج؛ بدأت خيوط اللعبة تخرج تدريجيًا من يد الليبيين، ومنذ منتصف مايو الماضي، لم يعد هؤلاء يملكون من الأمر شيئًا، حيث بات الأمر برمته يقرر في عواصم بعيدة عن ليبيا.

من خلال متابعتي لدقائق ومجريات الأزمة الليبية منذ اندلاعها مطلع العام 2011، أرى وبشكل جلي لا تجدي المكابرة حياله؛ أن واشنطن وموسكو استطاعتا جر أقوى جيشين بالمنطقة، هما الجيش المصري والجيش التركي - الذين يشكلان خطرًا حقيقيًا على الكيان الصهيوني – إلى المواجهة المباشرة علي الأرض الليبية، وذلك بغية تحطيمهما وإدخالهما أتون لعبة خطرة؛ المستفيد الوحيد منها هو الكيان الصهيوني، ولا أحد سواه.

وحجم الاستعدادات والتحشيدات الضخمة للعتاد والجنود يدل على أننا أمام معركة من العيار الثقيل، وستكون حروب ليبيا 16، وكأنها نزهة عسكرية أمام المتوقع من الحرب القادمة التي تدق طبولها دون هوادة.

تقول معطيات دراسات المراكز البحثية الرصينة؛ أن مجموع أعداد الليبيين سواء أفراد التشكيلات المسلحة في عموم ليبيا وأمراء الحرب ومتصدري المشهد العام وأبطال الكيبورد المجهولين الذين يغذون الحرب، بين الليبيين لا يتعدى 1,8٪ من مجموع الشعب الليبي، وهم يتجاوزون قليلا مائتي ألف نسمة! بينما البقية الباقية من الليبيين، أي 98% من مجموع السكان يرفض الحرب والاقتتال بين الليبيين، ورافض لكل الواجهات الرسمية المتصدرة للمشهد والمنتهية الصلاحية منذ ديسمبر 2016، هذه الأغلبية التي درجت الأدبيات علي تسميتها بالأغلبية الصامتة. هذه الأغلبية الصامتة التي آثرت الصمت طويلا وقررت الإنزواء والنأي بالنفس عن كل ما يحدث؛ يبدو أن هذه الأغلبية التي كان يلجمها الخوف من الإفصاح عن رأيها، قررت أخيرًا الخروج عن صمتها والوقوف في وجه كل ما هو موجود.

صوت الغالبية الصامتة بدأ أول الأمر من مدينة سبها، حيث يبعد فزان (جنوب ليبيا) عن قبضة التشكيلات العسكرية في شمال ليبيا (طرابلس وبنغازي)، حيث لاحظ المراقبين خروج أكثر من صوت ليبي في الجنوب معبرًا عن رأي الغالبية من الليبيين الرافضة لجميع أشكال الاقتتال، والداعية للحل السلمي للأزمة الليبية عبر التفاوض والحوار الذي يفضي إلي تسوية سياسية وتقاسم للسلطة بشكل سلمي دون حرب، ثم بدأت وتيرة النبرة تتصاعد عبر المنابر الإعلامية العربية والأجنبية، من قبل ليبيين من الشمال (شرق وغرب ليبيا) المقيمين خارج ليبيا كنازحين، وأصبح هذا الاتجاه ملاحظ حتى داخل ليبيا مع تصاعد وتيرة المعارك الأخيرة في غرب ليبيا.

ومؤخرًا، يبدو أن هذه الأصوات قد وجدت طريقها في تكتل سياسي، أعلنوا عنه منذ أسبوعين تحت اسم "تجمع ليبيا الأمل" الذي يقول مؤسسوه أنهم بصدد التحضير والإعداد لحراك سلمي عارم، سيخرج في نهاية العام الحالي، في 97 مدينة وقرية وبلدة ليبية، ويري مؤسسوا هذا التجمع؛ أنه سيطيح بكل متصدري المشهد الراهن، بمن فيهم مجموعتي الشرق والغرب.

لا شك أن طبول الحرب التي تقرع منذ أسابيع، ستغطي على هذا الصوت السلمي الذي سيضيع وسط قعقعة المدافع، لكن مما لا شك فيه أن أي حرب قادمة في ليبيا؛ ستعزز من حظوظ التيار السلمي في ليبيا، وستشجع أهوال الحرب وتبعاتها، معظم المترددين للالتحاق بهذا التيار السلمي غير المصطف.

دروس التاريخ وعبره تفصح بجلاء عن حقيقة مفادها؛ أن الخروج الناجح والآمن من الحروب الأهلية، لا يحدث إلا عندما يتحول غالبية الشعب من الحياد السلبي، بمعني النأي بالنفس وإيثار الصمت، إلي الحياد الايجابي الذي يعني ببساطة الوقوف في وجه جميع متصدري المشهد من مغامرين وعسكر وأمراء الحرب ومتصيدي الفرص وأثرياء الحروب.

من خلال متابعة لصيقة للأزمة الليبية بوقائعها ومجرياتها، أستطيع أن أقول وبثقة أن وراء الأكمة ما ورائها، وأن الشعب الليبي الصابر المحتسب الذي ذاق صنوف الهوان والإذلال واستبيحت أرضه ونهبت خيراته، وأصبحت بلاده مرتع للجريمة المنظمة وملاذ آمن للإرهابيين، ومعبر دولي للهجرة غير الشرعية على يد ثلة عاقة من أبنائه استمرأت الفوضى والفساد لتحقيق مصالحها الشخصية، هذا الشعب الصابر الذي تنكر له الأخ قبل الصديق، قد نفذ صبره، وأرى أنه يتحين الفرصة للانطلاق في موجة ربيع عربي حقيقي بأيادي ليبية ناصعة البياض، تعيد لبلاد المجد والشموخ والعزة والكرامة وهجها الذي أسس له كوكبة فريدة؛ من رجالات التاريخ الذي سجلوا أسمائهم بأحرف من نور في سفر الخلود.

أرى ليبيا الجميلة التي عرفناها تتململ لنفض غبار سنوات تسع عجاف.

ليبيا ومخطط التفتيت الإقليمي

د. محمد حسن خليل– عضو مؤسس وعضو السكرتارية المركزية للحزب الإشتراكي المصري/مصر

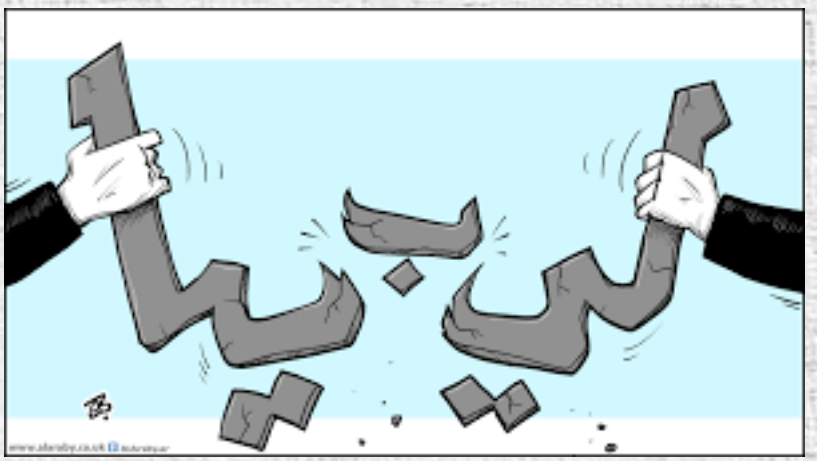

ربما تكمن البداية فى اتخاذ المفكر الصهيونى اليهودى المتعصب برنارد لويس مستشارًا للمحافظين الجدد فى الولايات المتحدة عام 2003، وتبنى نظريته التى يروج لها منذ سبعينيات القرن الماضي، لما يسميه بالقضاء على الحدود المفتعلة الموروثة عن معاهدة سايكس بيكو في منطقة الشرق الأوسط، وإقرار التفتيت الإقليمي القومي والدينى والعرقي لمنطقتنا، وإنشاء كيانات إقليمية صغيرة بالتحالف مع الإسلاميين، ربما بمظلة خلافة إسلامية شكلية، ضمانًا لإضعاف المنطقة استراتيجيًا واستدامة النفوذ الغربى عليها استغلالًا لمواردها وضمانًا لطرق مواصلاتها فى قلب العالم.

بناءً على ذلك، برز فى سياسات جورج بوش الابن وتصريحات كوندوليزا رايس المتعددة؛ مراهنتهم على بناء الشرق الأوسط الكبير والجديد وفقًا لتلك التصورات. وفى اجتماع سري مشترك للمخابرات الأمريكية البريطانية الفرنسية الألمانية فى أوروبا عام 2010، اتفقوا جميعًا على أن الفترة القادمة هي فترة حكم الإسلاميين للمنطقة العربية.

وجاءت فترة الثورات والانتفاضات العربية عامي 2010-2011، مناسبة ارتآها التحالف الإسلامي الغربي فرصة سانحة لسيطرة الإسلاميين على السلطة السياسية وتنفيذ مخطط التفتيت. ساعدت محدودية وعى الجماهير العربية في البداية على إعطاء أغلبية للإسلاميين فى أول انتخابات بعد تلك الثورات والانتفاضات، ولكن تناقض المحتوى الوطني الديمقراطي الاجتماعي لتلك الحركات مع استبداد ويمينية وتبعية القوى الإسلامية وافتضاح ذلك للجماهير العربية أدت إلى التراجع الشديد لنفوذهم فى الانتخابات الثانية.

كانت أكبر الضربات التى تلقتها الاتجاهات الإسلامية في المنطقة هي الإطاحة بحكم الإخوان في مصر يى ثورة 30 يونيو عام 2013. والضربة الثانية كانت التدخل الروسي فى سوريا عسكريًا لدعم الحكومة السورية وضد المنظمات الإرهابية في سوريا، وتمكنها بالتعاون مع الجيش السوري وحزب الله وإيران، من الوصول للرقة وإسقاط خلافة داعش، فضلًا عما أدى إليه التدخل من تغيير موقف السعودية والخليج والتوقف عن دعم إرهابيي سوريا جميعًا ماعدا قطر. أما الضربة الثالثة فهي تمكن الجيش العراقي من هزيمة داعش فى العراق وتحرير عاصمته في الموصل.

عانت الجماهير العربية المنتفضة في العديد من الدول العربية من الاستغلال والإفقار الناتج عن التبعية الاستعمارية، وكذلك من استبداد تلك الأنظمة، ولكن في ليبيا التي لها خصوصيتها، من حيث المساحة الشاسعة (الدولة رقم 15 فى العالم من حيث المساحة)، وقليلة السكان (حوالى 6 مليون نسمة)، والثرية بنفطها (الاحتياطي النفطى لها هو التاسع عالميا) كان الوضع مختلفًا نوعيًا.

استجابت ليبيا للتيار القومى العربي عندما أتى القذافي للسلطة عام 1969، لكي يتطابق مع الأنظمة القومية في مزاياها وعيوبها: فعادى الاستعمار وأنهى السيطرة الأمريكية على ليبيا بالجلاء عن قاعدة هويلس، وحاول عصرنة الدولة الليبية وتحديث البنى الإنتاجية، ولكنه من الناحية الأخرى أنشأ نظامًا استبداديًا؛ قمع حريات الشعب الليبي، ولكنه استفاد من الثروات النفطية الهائلة فى التنمية البشرية وتحقيق مزايا للشعب الليبي تفوق حتى مزايا دول الرفاه الاجتماعي فى أوروبا الغربية، حيث عمم التعليم المجاني حتى مستوى الدراسات العليا في الغرب، كما عمم خدمات الرعاية الصحية المجانية وتوفير السكن والكهرباء والمرافق كلها مجانًا للشعب الليبي. ولهذا فليبيا كانت من الدول ذات مؤشر التنمية البشرية العالية (0,869)، لكل هذا انعدم وجود الفقر، بل وانعدم وجود طبقة عاملة ليبية، حيث تعتمد على طبقة عاملة من مختلف البلدان الأجنبية ومن ضمنها مصر.

لهذا جاءت موجة ثورات وانتفاضات 2011 فى ليبيا على شكل انتفاضة محدودة فى بني غازي وتعاطف محدود معها خارجها، وبدأ القذافي التحرك لقمعها، وهو ما كان في متناوله بالطبع نظرًا لمحدوديتها، ولكن الغرب الإمبريالي انتهز الفرصة للهيمنة على ليبيا وثرواتها، فكان ما هو معروف من استصدار قرار من مجلس الأمن بالموافقة على حظر الطيران الليبي بدعوى منعه من قصف الجماهير، وتجاوز الأطلنطي لحدود القرار إلى مستوى قصف قوات القذافي والاحتلال المباشر لليبيا، مع تواطؤ بالموافقة من قبل جامعة الدول العربية.

انهارت الدولة فى ليبيا كما هي منهارة في الصومال، وكما تهددت سوريا واليمن بالانهيار، وبرز التفتت القبلي، كما وتحولت ليبيا إلى مرتع لمختلف تيارات الإسلام السياسي؛ استولت القبائل وبعض الفصائل الإسلامية على

العودة إلى الفهرس

الموارد الهائلة من الأسلحة المتاحة من مخازن نظام القذافي، وكذلك من الأسلحة الوافرة التى تم إسقاطها من قِبَل طائرات حلف الأطلنطي، حيث لم يَكن الغرب واثقًا من إمكانيةِ سيطرته على ليبيا كلها، فقرر، وفقًا لتكتيك الفوضى الخلاقة، إغراق ليبيا بالأسلحة؛ خدمة لمخطط التفتيت والتقسيم. ومثل هذا التفتيت خطرًا استراتيجيًا على العالم بمنحه تمددًا للإرهاب الإسلامي في مساحة واسعة، بعد أن كانت عواصمه هى قطر وتركيا مقر الإخوان والإرهاب الرئيسيين، مع جيوب مقاتلة فى سوريا والعراق بعد هزيمة دولة داعش الإسلامية فيهما، وكذلك في أفريقيا والمغرب العربي، كما مثلت خطرًا استراتيجيًا خاصًا على مصر، حيث شكلت دعمًا استراتيجيًا خطيرًا للإرهاب الإسلامي في سيناء ومصر كلها.

تشكل أول مجلس تمثيلى منتخب في ليبيا في يوليو 2012؛ المؤتمر الوطني العام، بأكثرية إخوانية تمثل 41% من الأعضاء، مثلما حدث في دول الثورات والانتفاضات العربية التي تمت فيها انتخابات، بينما أتت الانتخابات الثانية؛ انتخابات مجلس النواب الليبي فى يونيو 2014 بتراجع الإسلاميين إلى نحو 20% من المجلس. رفض المؤتمر الوطني العام ذو الأغلبية الإخوانية التنازل عن مواقعه ورفض دخول مجلس النواب الشرعي المنتخب إلى العاصمة طرابلس، مستندًا إلى تحالف مع ميليشيات إسلامية ومؤيدًا بقوة من الغرب. لجأ مجلس النواب الشرعي المنتخب إلى طبرق في الشرق، ونشأ نزاع واضح بين الشرق والغرب.

تدخل الغرب وفي القلب منه انجلترا أولاً وأمريكا ثانيًا لإغاثة الغرب الليبي ذو الاتجاه الإسلامي، والذي من المفترض أنه فقد شرعيته بانتخاب مجلس النواب، ولإضفاء الشرعية على المؤتمر الوطني العام الذي انتهت شرعيته. بدأت وساطات غربية مكوكية من أجل هذا الغرض حتى انتهى ذلك بما عرف بشرعية الصخيرات، وهى مدينة مغربية تم توقيع اتفاق فى ديسمبر 2015 فيها برعاية غربية. تم الادعاء بتمثيل هذا المؤتمر لكل الأطراف الليبية، إلا أن الإشراف الغربي على تشكيل ذلك المؤتمر جمع ممثلي الغرب، إلى جانب عينة مختارة من مجلس نواب الشرق تتكون حصرًا من العناصر الإخوانية التي تمثل أقلية مجلس النواب، هذا دون تمثيل أي تيار آخر!

تمثل اتفاق الصخيرات في ظل ميزان القوى وقتها، في الاعتراف بحكومة الغرب ومؤتمرها الوطني العام في طرابلس، وكذلك بمجلس النواب المنتخب والكائن في طبرق باعتباره السلطة التشريعية العليا، والدعوة لحل سياسي يقوم على تشكيل حكومة وفاق وطني بين الشرق والغرب لمدة عام أو عامين. سارع الغرب بالاعتراف بحكومة طرابلس باعتبارها الحكومة المعترف بها دوليًا، واعترف الشرق أيضًا بنتائج هذا المؤتمر؛ بسبب ميزان القوى الذى لا يسمح لأى منهما بالانفراد بالسلطة. كما تمثلت المحصلة العملية لمؤتمر الصخيرات، في إسباغ الشرعية على المؤتمر الوطني الإخواني بطرابلس، فمنحه قبلة الحياة، بينما هو في الواقع ذو شرعية منتهية، ولكن بالطبع يضمر كل طرف منهما محاولة تعديل ميزان القوى على الأرض، لكي يحقق أهدافه. الخطرين الموجودين يتمثلان- ليس فقط في احتمال سيادة الطرف الإسلامي الاستعماري، ولكن أيضًا في تفتيت ليبيا إلى دولتين بين الشرق والغرب.

ومن المهم الإشارة، إلى أن اقتراب سقوط دولة «الخلافة الإسلامية» في سوريا والعراق؛ دفع داعش إلى إرسال 6 من أبرز قادتها إلى ليبيا لإنشاء مركز جديد لها أواخر 2015 وأوائل 2016. ويجدر الإشارة إلى أن كل تلك التحركات وثيقة الصلة بتركيا التى تعمل منذ عام 2011 كمكتب تنسيق عالمى لتوزيع الميليشيات الإسلامية الإرهابية على العالم وتركيزها في أماكن الاحتياج، كما حدث عندما قامت بإدخال أكثر من مائة ألف مقاتل من الميليشيات إلى سوريا من حدودها معها، وهى قوة تفوق عدد الجيش السوري، في أعقاب ثورات عام 2011. كما أن تركيا هى التي يخرج إليها المقاتلون من داعش والإخوان وجبهة النصرة (خليفة القاعدة) عندما تضيق بهم السبل في سوريا، لكي تقوم تركيا بتوجيههم حسب المخططات الدولية، إلى الفلبين وبورما (والاثنتين نكاية

في الصين)، والأهم في سياقنا هذا إلى ليبيا، بالذات على نطاق واسع جدًا فيما بعد كما سيأتي.

كانت أهم ظاهرة حدثت في ليبيا ضد مخطط التفتيت الإقليمي هي محاولة إحياء جيش ليبيا بقيادة خليفة حفتر، وتمتعه بتأييد برلمان الشرق، وإصراره على مكافحة الإرهاب والميليشيات الإسلامية والقبلية المعادية لوحدة التراب الليبي. دعمت مصر بشدة هذا الاتجاه لمصالحها الإقليمية الواضحة ضد الإرهاب الإسلامي واستمراره فى سيناء ومصر كلها واعتماده في الكثير من مصادر أسلحته وكوادر مقاتليه على التسلل من الحدود الليبية المصرية (1200 كيلومتر). حقق جيش حفتر نجاحات متوالية بدعم مصري إماراتي وروسي (وروسيا ألقت بثقلها وراء حفتر منذ ديسمبر 2016). لجأ كل من شرق ليبيا وغربها إلى تحالفات، فتحالف حفتر مع بعض القبائل، وكذلك مع الميليشيات السلفية في مواجهة الميليشيات الإسلامية المتطرفة، وحتى مع الجنجاويد السودانية، كذلك بالتدريج دخل في حلفائه ميليشيات روسية خاصة معروفة باسم : فاجنر.

أما الغرب فبدا ممزقًا؛ فطرابلس بها 12 ميليشيا كبيرة على الأقل، قبلية وسياسية- إسلامية، كما أن ميليشيات داعش التي تمركزت في البداية في الجنوب الشرقي، قد تمكنت من احتلال سرت، وعندما طردها حفتر منها انتقل 5000 مسلح داعشي إلى طرابلس.

حقق حفتر انتصارات متوالية بدءًا بتحرير بني غازي من الميليشيات الإسلامية، وحتى مد نفوذه على الجنوب، ثم سيطر على جبل نفوسة غرب طرابلس وبلداته وأصبح يطوق طرابلس من الشرق والغرب، ثم تقدم حفتر إلى الهلال النفطي الساحلي الممتد في قسم من المسافة الفاصلة بين بني غازي شرقًا وطرابلس غربًا، والذي يحتوي على 60% من النفط الليبي وأهم موانئ تصديره. ونجح حفتر في القضاء على مراكز الميليشيات وإتمام السيطرة على الهلال النفطي في يونيو 2018، واستولى على سرت في يناير 2020، رغم أن رد الفعل الأولي لاستيلائه على الهلال النفطي هو انزعاج الغرب من تأمين البترول الهام له؛ إلا أن حفتر نجح بمناورة سياسية في امتصاص ذلك السخط وتحويله لصالحه؛ عندما أعلن عن تسليمه حقول النفط لمؤسسة النفط فى الغرب ضامنًا لمصالح الغرب، ولكن ببقاء قواته في تلك المنطقة «لحراسة أبار النفط من الميليشيات المسلحة الإخوانية والقبلية» كما قال.

هكذا بدا أن الأزمة الليبية تقترب من الحل، مع هزيمة حكومة الغرب والميليشيات الإرهابية المتحالفة معها، فاعترف الغرب بحفتر، واستضافته كل الدول بما فيها أمريكا وروسيا وألمانيا، واستعد الجميع لحسم معركة طرابلس لمصلحته، ولكن حكومة السراج الخائنة فى الغرب لجأت إلى بيع ليبيا لتركيا، مقابل إنقاذها من الذبح.

مع بوادر التراجع الاستراتيجى الخطير للغرب وقعت حكومة السراج اتفاقيتين مع تركيا في نوفمبر : اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا؛ تعطى لتركيا معظم المسافة الفاصلة بينهما، لكي تكون تكئة لأردوغان للتنقيب عن النفط فى البحر بانتهاك قواعد الحدود البحرية المعترف بها دوليًا (باسم أنها امتداد للجرف القاري التركي)، كما تسمح لأردوغان بالتنقيب في المياه الإقليمية الليبية، بينما الاتفاقية الثانية هي اتفاق تحالف عسكري يتعهد فيه أردوغان بضمان حماية طرابلس من حفتر والمساعدة العسكرية الضخمة لحكومة السراج. أرسل أردوغان خمسة عشر ألف إرهابي إلى ليبيا.

مكّن الوضع الجديد تركيا من عكس اتجاه الحرب في يونيو 2020، حيث تم فك حصار حفتر لطرابلس، واستيلاء قوات الغرب على قاعدة الوطية ومدنًا هامة في الغرب الليبي، بحيث أجبر قوات حفتر على الانسحاب من الغرب الليبي بأكمله والتمترس عند خط سرت- الجفرة. أنعشت تلك الانتصارات تركيا والسراج وشجعته على استمرار الهجوم على سرت والجفرة واحتلال الهلال النفطي؛ منبع ثروات ليبيا، ولكن تمكنت قوات حفتر، مع تكثيف دعم حلفائها في الصمود، في سرت وهزيمة هجوم الشرق. تقدمت مصر بمبادرة لوقف إطلاق النار وبدء المباحثات السياسية، وأيدت الدول الأوروبية وروسيا هذا الاتجاه.

تدفقت الجوائز التى منحها السراج لتركيا من ثروات الشعب الليبي، فوضع البنك المركزي الليبي في البنك المركزي التركي ثمانية مليارات دولار وديعة بدون فوائد ولا مصاريف (!) دعمًا لليرة التركية، كما منحت تركيا أيضًا حوالي ثلاثة مليارات يورو لا ترد باسم تعويضات عن ممتلكات الأتراك التي استولى عليها القذافي (!).

انزعج العالم وأوروبا من سلوك أردوغان في التنقيب في البحر المتوسط منتهكا الحدود البحرية لليونان وقبرص وغيرها، كما انزعج من محاولته الهيمنة على النفط الليبي الضروري بالنسبة للغرب، وتصدى الاتحاد الأوروبي لتركيا. يهمنا التأكيد على أن العالم، الذي يدعو جميعه أو أغلبه الآن إلى الحل السياسي بين الشرق والغرب، يعرف جيدًا أن العالم يسير وفق قواعد القوة وليس وفق المبادئ، ويعلم العالم أن الاقتصاد التركي، رغم أزماته الحالية، هو الاقتصاد السابع عشر في العالم، كما أن الجيش التركي هو الثامن في العالم والثاني في حلف الأطلسي.

جاءت ضربة جوية متقدمة ضد قاعدة الوطية في يوليو 2020، لكي تدمر 80% من الأسلحة، بالإضافة إلى موت لواء تركي، كما تم ضرب قوات متوجهة إلى سرت، وأعلن جيش حفتر قيامه بهذه الضربة، وإن انتشرت فى العالم تكهنات بأنها قد تكون ضربة مصرية أو روسية! وهكذا اصطف العالم كله فى انتظار انفجار معركة الشرق والغرب التي تبدو حتمية، ومصر صاحبة مصلحة أكيدة في دعم حفتر دفاعًا عن أمنها القومي، وأعلنت خط سرت الجفرة خطا أحمر، بينما قال أردوغان: أنه مستعد لوقف إطلاق النار وعمل مباحثات سياسية، إذا انسحب حفتر أولا من سرت والجفرة! رأى حفتر أن الظرف مناسب لمنع تصدير البترول الذى تدعم أمواله حكومة طرابلس، وقدم عرضا لاستئناف إنتاج وتصدير النفط (وهو ما يحرص عليه الغرب) بشرط عدم وصول أمواله إلى حكومة السراج وتوزيعها بشكل عادل على القوى والمناطق الليبية. تدعم مصر حفتر بالكامل، وجيشها أيضًا ليس بالهين فترتيبه بين جيوش العالم يتراوح بين العاشر والثاني عشر، ويتميز بقرب خطوط إمداده على عكس تركيا؛ يبدو أنه آن الأوان الآن لأن يحدد حسم السلاح نتيجة المستقبل.

العودة إلى الفهرس

الصراع في حوض المتوسط
الجناح الغربي للوطن العربي وصراع الأمم

محسن النابتي – الناطق الرسمي باسم التيار الشعبي /تونس

يشهد حوض المتوسط اليوم تقلبات متسارعة تهدد الاستقرار وتضاعف المخاطر في المنطقة، حيث تنامت موجات الهجرة غير الشرعية نتيجة الانهيار الاقتصادي والعنف الذي تعيشه مجمل دول الضفة للمتوسط، فضلا عن تمدد الجماعات الإرهابية وتفاقم النزعات العنصرية والانفصالية وإحياء النعرات الإثنية والقبلية وتصدع عدد الدول في المغرب العربي ودول الساحل والصحراء.

ويمكن القول أن التوازن الإقليمي الذي استمر في المنطقة لعقود طويلة، بدا يتداعى نتيجة التقدم الحاصل في مشروع الشرق الأوسط الجديد، في ما يخص الدول العربية شمال القارة الإفريقية، وكذلك نتيجة المواجهة التي تخوضها أمريكا وحلفائها ضد مشروع الطريق (الحزام الصيني)، وقد عجلت الاكتشافات الهائلة للغاز والنفط في المتوسط من اندلاع المواجهة.

توزع القوى في حوض المتوسط:

– الولايات المتحدة الأمريكية: برغم التواجد العسكري الكبير لأمريكا في حوض المتوسط، سواء في البحر من خلال قوات البحرية الأمريكية أو من خلال قواعد الحلف الأطلسي في قواعدها في أوروبا، فباستثناء مرحلة حصار ليبيا والعدوان عليها في أواسط الثمانينيات، لم تخض هذه القوات مواجهة كبيرة في المنطقة في العقود الأخيرة، مثلها مثل قوات الأفريكوم التي لم تجد لها موطئ قدم في الدول الكبرى؛ مثل الجزائر ومصر أو الدول ذات المواقع الاستراتيجي مثل تونس وليبيا.

وتتولى أوروبا عمومًا، وبالأخص فرنسا إدارة المنطقة بشكل مباشر، ولكن تحت مظلة وإشراف أمريكي، هذه الأخيرة كانت إلى حدود انطلاق «الربيع العربي» هدفها هو فرض مشروع الشرق الأوسط الجديد على الجناح الغربي للوطن العربي، ولكن بعد التطورات الحاصلة، وعودة روسيا تدريجيًا للمياه الدافئة، ونمو المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة؛ فرضت عليها تحديات جديدة في ظل تراجع هيمنتها على النظام العالمي.

تبقى أمريكا قوة دولية رئيسية في أي ترتيبات في المنطقة وهي تحاول استعمال أدواتها من دول وجماعات لإدامة أزمات المنطقة بطريقة تمس حتى من مصالح حلفائها في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد صعود ترامب الذي مست سياساته الخارجية من مصالح حلفائه بشكل كبير، مما خلق تململ كبير، خاصة لدى الفرنسيين، ولكن عمومًا أمريكا لم تعد مطلقة اليدين في المنطقة وهو حالها في كل العالم.

– الاتحاد الأوروبي: الاتحاد الأوروبي يعيش مرحلة من أصعب مراحله، وتشير كل الدلائل إلى تضاؤل دوره كمنظومة أوروبية، وقد كشفت أزمة «كورونا» عن مناطق الوهن الاقتصادي والمؤسساتي، حيث تعيش مجمل دوله صعوبات اقتصادية كبيرة، باستثناء ألمانيا، ولكن أزمته السياسية تظهر في الأزمة الليبية وتقسيم النفوذ في المتوسط؛ فالمواقف الأوروبية في ليبيا انقسمت لثلاثة مواقف؛ موقف فرنسي يوناني قبرصي، وغيره اختار مواجهة التمدد التركي والحفاظ على مصالحها في المتوسط ودول جنوب الصحراء؛ موقف ثاني تمثله بريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى وهو الانحياز للموقف الأمريكي، ولو على حساب مصالح دول جنوب أوروبا؛ وموقف ثالث رمادي تمثله ألمانيا وإيطاليا. وحتى بخصوص ترسيم الحدود وتقسيم مناطق النفوذ في المتوسط، خاصة في ما يخص تقاسم ثروات النفط والغاز، فقد اختارت كل دولة التصرف منفردة، ولم يكن هناك تنسيق كبير بين دول الاتحاد، وهذا مؤشر آخر على الضعف والتفكك الذي اعترى مؤسساته وبروز نزاعات هيمنية داخله؛ ففرنسا تريد استغلال خروج بريطانيا والتفرد بقيادة الاتحاد سياسيًا وعسكريًا، وألمانيا تحاول استغلال الأزمة الاقتصادية للعودة للعب دورٍ سياسي وعسكري، لم يكن متاحًا سابقًا.

ولكن بخصوص الأزمة الليبية، خاصة بعد التدخل التركي، فإن فرنسا وحلفائها في الاتحاد الأوروبي أكثر فاعلية سياسية وعسكرية، وسيكون لهما دور حاسم في مصير تحولات التمدد التركي الذي يتم بضوء أخضر أمريكي وإسرائيلي.

– الدول العربية المطلة على المتوسط ودول الساحل والصحراء:

بالنسبة للدول العربية؛ من المجازفة الحديث عن رؤية أو حتى تنسيق في السياسات، فلا توجد منظومة يمكن تتبع آليات اشتغالها، ولكن تعتمد فقط على ضرورات «الأمن القومي» لهذه الدول والترابط الموضوعي بينها؛ جغرافيًا وتاريخيًا واجتماعيًا الذي يفرض نفسه في كل مرة على سياسات الأنظمة.

– مصر: منذ الإطاحة بالإخوان المسلمين في 2013، يمكن المتتبع للسياسات المصرية أن يكتشف أولوية الأمن القومي المصري، خاصة في ما يتعلق بمقاومة الإرهاب، وتحت هذا الشعار تمت عملية من أكبر عمليات التسليح في تاريخ الجيش المصري؛ اعتمد فيها مبدأ تنويع مصادر السلاح، حيث عقدت الصفقات مع معظم الدول الكبرى المصدرة للسلاح، وأبرزها روسيا التي عادت لتسليح الجيش المصري بعد عقود طويلة، برغم الضغوطات الأمريكية الكبيرة لإبطال هذه الصفقة. كما متنت مصر علاقتها بشكل كبير مع دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات والبحرين التي تتولى دعم وتمويل المشروعات الاقتصادية الكبرى في مصر وحتى تمويل بعض صفقات السلاح لأسباب معروفة، حيث تفطنت هذه الدول في 2013 أنها باتت في العراء بعد مساهمتها في إسقاط العراق وإنهاك سوريا، وباتت هذه الدول مكشوفة بالكامل وهي لا تملك أي مقوم من مقومات القوة الإقليمية على المستوى العسكري للدفاع عن نفسها أو في الحد الأدنى؛ فرض نوع من التوازن مع القوى الإقليمية الصاعدة، فلم يكن أمامها سوى مصر وقدراتها الردعية، وتلقفت مصر حاجة هذه الدول ورفعت شعار «مسافة السكة»، وتحت هذا الشعار تتولى هذه الدول تقديم الدعم المالي والسياسي لمصر، وتحاول مصر أن تطمئنها من خلال استعراض قدراتها على تنفيذ شعار مسافة السكة، وتعتبر الأزمة الليبية اختبار لقدرات الردع لدى

مصر ومدى إمكانياتها في تنفيذ هذا الشعار؛ فنجاحها في ردع تركيا سواء بالتهديد أو بالمواجهة سيزيد من ثقة دول الخليجية، وكذلك الأردن والسودان ودول أخرى، قد تلتحق بقدرات مصر على حفظ الأمن القومي العربي وخلق التوازن المفقود أمام التهديدات الإقليمية والدولية.

وإلى جانب التحدي الليبي تواجه مصر تحديًا كبيرًا جدًا وهو تحدي المياه، وما أدراكما المياه، حيث بدأت أثيوبيا بدعم إسرائيلي وغطاء أمريكي في ملئ سد النهضة، بالتزامن مع الضغط التركي على جبهةٍ سرت - الجفرة التي وضعتها مصر خطا أحمر للأمن القومي المصري.

نقطة الضعف المصرية ليست عسكرية بالمطلق؛ فالجيش المصري قادر على ردع أي قوة إقليمية، وقادر لو توفرت الإرادة السياسية من فرض توازن إقليمي يحفظ الأمن القومي العربي على الأقل في حده الأدنى، ولكن نقطة الضعف هي في إغفال التهديد الرئيسي لمصر والمتمثل في الجبهة الشرقية، وهو الكيان الصهيوني الذي هو أصل المخاطر في الجنوب والغرب ومتى تحررت مصر سياسيًا من كامب ديفيد ووضعت التهديد الصهيوني كأولوية في سياساتها؛ ستعود مصر وبأسرع وقت للعب دورها كاملا، وسيتم احتضان الدور من الأمة العربية أرضًا وشعبًا، فهناك دور يبحث عن بطل، ومتى نهضت مصر بهذا الدور نجحت مصر والأمة العربية معًا.

- الجزائر وتونس: بالنسبة للجزائر وتونس؛ هناك تقارب وتنسيق في المواقف، ولذلك سنتحدث عليهما معًا. السياسة الخارجية لكلا البلدين متقاربة إلى حد الآن، مع فارق موازين القوة بينهما، وتحاول الجزائر قدر الإمكان تأمين جبهتها الغربية، وقد نجحت بشكل جيد. تونس لم يتجرأ أحد على محاولة المس من علاقتها مع الجزائر، وهذا في حد ذاته مهم، ولكن نقطة الضعف في السياسة الخارجية الجزائرية هي كيفية تدارك سنوات الغياب التي فرضت على الجزائر خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق بوتفليقة، وتواجه الجزائر في سياساتها أمرًا واقعًا وضعته قوى إقليمية أخرى في غيابها، خاصة مصر وتركيا اللتان يقفان على طرفي نقيض في المنطقة، وقد أخذت بسرعة قياسية من التطورات الكبيرة الحاصلة الآن، وهي ما زالت تتحسس طريق العودة للساحة الإقليمية، وهي باتت مطوقة بالجماعات الإرهابية جنوبًا وغربًا في ظل وضع اقتصادي صعب، ويصعب على الجزائر أن تكون بفاعلية عالية في أزمات الإقليم، ولكن ستحاول تأمين جبهتها الداخلية في انتظار التطورات الخارجية والتعامل معها. أما تونس، فإن نقطة الضعف الفادحة هي البيئة الداخلية، فضلًا عن الوهن الاقتصادي الخطير الذي وصلت إليه، وغياب رؤية وطنية موحدة للصراعات الإقليمية والدولية، حيث باتت مؤسسات الحكم مسرحًا لنزاع تركي- فرنسي لا يخفى على أحد، وهو ما يجعلها تراوح مكانها بدون فاعلية تذكر، وفي حال اندلاع مواجهة عسكرية مصرية وتركية في ليبيا، ستكون تونس في وضع لا تحسد عليه داخليًا، نتيجة تضارب وتناقض المواقف داخل المؤسسات الرسمية للدولة.

تونس والجزائر بدون فاعلية عسكرية خارجيًا، أما سياسيًا فإذا تم تنسيق عالي للمواقف، يمكن لهما تدارك المخاطر المحدقة.

بقية الدول العربية في إفريقيا ودول الساحل والصحراء ليس لها فاعلية كبيرة، إما من خلال محاولات النأي بالنفس مثل المغرب، أو لهيمنة القرار الفرنسي على بقية الدول، ولكن المؤكد أن هذه الدول ستكون مسرح لحسم جزء كبير من الصراع في المنطقة.

- دول الخليج العربي: تقف قطر بلا مواربة، حيث تقف السياسة التركية والإخوان المسلمين، أما التحالف السعودي الإماراتي فهو يقف على «النقيض من ذلك» في الصراع الدائر في حوض المتوسط، وخاصة في ليبيا، حيث تقوم هاتين الدولتين منذ فك الارتباط بينها وبين المشروع الإخواني في 2013، بدور كبير على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر وحوض المتوسط وأساسًا في ليبيا، وهي تقف بقوة خلف الدور المصري، وتدعم بشكل كبير الجيش الليبي، ولا يمكن الاستهانة بدورها فهي تملك أوراق ضغط كبيرة حتى على بعض الدول الأوروبية.

- تركيا والكيان الصهيوني: باتت تركيا لاعبا رئيسيا في الصراع المحتدم في المتوسط، فبعد تدخلها في سوريا واحتلالها لأجزاء واسعة في شمالها، وما قابله من تهليل إخواني ومن حاضنتهم الشعبية الغارقة في أحلامها الخلافوية، وبعد تدخلها في شمال العراق، ونشر قواتها في قطر في قلب الجزيرة العربية وإرساء قواعدها على الساحل الغربي للبحر الأحمر، في إشراف على الممرات الكبرى؛ باب المندب وقناة السويس، جاء الدور على حوض المتوسط، حيث بدأت بإجراء مناورات البحر المفتوح في المياه الدولية، ومن ثم عقد اتفاق وصاية واحتلال لليبيا مع حكومة الإخوان في طرابلس، بدأت بمقتضاه بنقل المرتزقة من جهة، ومن جهة أخرى السيطرة على القواعد الليبية الإستراتيجية في غرب ليبيا؛ مثل قاعدة الوطية ومعتيقة ومصراته، وباشرت التنقيب على النفط، وهي تتحرك بغطاء أمريكي ودعم صهيوني؛ فتركيا والإخوان هم آلة التفجير الجهنمية للدول الوطنية العربية من داخلها وإدامة أزماتها، لذلك جمعنا في هذه الورقة الكيان الصهيوني بتركيا؛ فالكيان هدفه الاستراتيجي يتجاوز الصراع على الطاقة في عرض المتوسط وتقسيم النفوذ إلى تحييد الأمة العربية نهائيًا وإنهاء وجودها الموضوعي، ولذلك فهو معني بزيادة الشد في أطرافها من خلال تركيا وأثيوبيا، وبالضغط من داخلها من خلال الجماعات الإخوانية والتكفيرية.

ولكن بالنسبة لتركيا، فإن أردوغان يدفع الدولة التركية إلى مصير كارثي، فكل الدول التي اعتمدت استراتيجية هجومية تفوق إمكانياتها الموضوعية معتمدة على الدور الوظيفي الموكول لها فقط، انتهت نهاية مأساوية.

- روسيا والصين: تعود روسيا بعد عقود إلى حلبة الصراع في المتوسط، وباتت من القوة بمكان يجعل كل التسويات تمر بموسكو، فقد استغلت بشكل ممتاز الفوضى التي طبعت السياسة الأمريكية، في عهد ترامب، وهي تحاول استغلال الفرص، وتعتبر فرصة الصراع التركي المصري في ليبيا؛ فرصتها الذهبية للعودة من الباب الكبير للتعاون المتين مع أكبر دول وجيوش المنطقة، وهو جيش المصري. وإذا ما اندفعت مصر في المواجهة مع تركيا المدعومة أمريكيًا، قد تكون فرصة روسيا لإضعاف أمريكا في مصر إلى الحد الأدنى، وعمومًا تملك روسيا فرص كبيرة، حيث لا تملك رصيد استعماري لدى شعوب المنطقة، مما يمكنها من لعب دورها بهدوء وبدعم صيني غير خفي، حيث تعتبر الصين المغرب العربي وإفريقيا؛ مجال حيوي في مشروع الطريق والحريري.

في حوض المتوسط تسير صفقة القرن بالتوازي مع تقسيم ليبيا وحصار مصر وإنهاك تونس والجزائر داخليًا، ولا خيار أمامنا، إلا تنسيق الجهود ومواجهة المخاطر؛ فالمطلوب تشبيك المنطقة للحد من حالة الاشتباك الداخلي، انطلاقًا من ليبيا؛ فالاشتباك الداخلي هو أخطر المخاطر والتحول إلى المواجهة الشاملة لكل المخاطر لحماية الوجود الموضوعي لدولنا وأمتنا.

العودة إلى الفهرس

قرار الضم: دوافع، أبعاد، تكتيكات

شاكر شبات–كاتب مختص في الشان الإسرائيلي/ فلسطين

جاء الحديث عن الضم «ضم إسرائيل» لأراضي تقع في حدود الضفة الغربية المحتلة عام 1967م، كبند أساسي في خطة ترامب «صفقة القرن» التي أعدتها وأعلنتها الإدارة الأمريكية، في مقاربة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس تحقيق كما تزعم الخطة استقرار أمني وسياسي واقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، تعيش فيه «إسرائيل» كدولة طبيعية ترتبط بعلاقات مع محيطها العربي. الخطة وفق معديها مبنية على أساس التفكير خارج الصندوق؛ ما يعني تجاوز ودفن كل المبادرات والمفاوضات السياسية السابقة التي استهدفت حل الصراع، صفقة تم تصميمها لتحقيق مصالح «إسرائيل» الأمنية والسياسية على حساب الحقوق الفلسطينية التي أقرتها الشرعية الدولية والقانون الدولي.

دوافع إعداد الخطة بما تضمنته من بنود تحمل في كل منها انحيازًا للموقف "الإسرائيلي"؛ جاء على خلفية عقائدية تجسيدًا لمقولة توراتية «لا يهمنا ما يقوله الأغيار، ما يهمنا ما يحتاجه اليهود»، ولتنفيذ الخطة بهذه البنود والخلفية العقائدية، جاء تشكيل الفريق الأمريكي لينسجم مع المرجعية التوراتية، حيث أن كل أعضاء هذا الفريق من اليهود.

إعداد الخطة رغم أنه جاء بدوافع وخلفيات عقائدية توراتية كما أسلفنا؛ إلا إنه ولضمان تنفيذها وتمريرها؛ عمل الفريق الأمريكي اليهودي على قراءة معمقة للظروف الأمنية والسياسية للمنطقة التي تتقاذفها الصراعات الإثنية والطائفية وما رافقها من انهيار للدولة الوطنية وحاجة الأطراف المتصارعة الى حلفاء إقليميين ودوليين. استغل هذا الفريق ظروف المنطقة وخلفيات الصراعات الطائفية والإثنية، حيث عمل بتخطيط وعن وعي على صناعة وتعميق حدة الصراعات الطائفية وتغذية العداء بين بعض الدول العربية السنية في الخليج «السعودية والإمارات العربية والبحرين» مع إيران الشيعية، حيث تمكن هذا الفريق بمساعدة دوائر أخرى في الإدارة الأمريكية وبالتعاون والتنسيق مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، من تحويل الصراع في المنطقة من صراع فلسطيني – إسرائيلي كعنوان رئيسي في سياسات المنطقة إلى صراع عربي – إيراني، بهدف الربط بين المصالح الإسرائيلية ومصالح بعض الدولة العربية الخليجية لمواجهة وهم الخطر الشيعي الإيراني الذي يهدد أنظمة ومصالح هذه الدول واقتصادياتها واستقرارها.

الإدارة الأمريكية راحت بعيدًا في انحيازها لإسرائيل وترجمت ذلك بخطوات تعتبر في عرف السياسية والمصالح بأنها قرارات خطيرة، قد يكون لها تداعيات خطيرة على مصالح بعض الدول، وقد تتسبب في تدهور خطير للأمن والاستقرار؛ قرارات ضربت بعرض الحائط مصالح الأطراف الأخرى، خاصة الطرف الفلسطيني، حيث قررت الإدارة الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل الموحدة ونقلت السفارة الأمريكية للقدس واعترفت بالجولان السورية المحتلة كجزء من أراضي إسرائيل.

بعد فترة من التكتيم الإعلامي والتحفظ والسرية امتدت شهورًا مراعاة للانتخابات الإسرائيلية التي أعيدت ثلاث مرات، وكذلك لتهيئة ظروف حلفاء واشنطن في المنطقة للتعامل مع الصفقة والمساعدة في تمريرها، أعلنت الإدارة الأمريكية وفي مؤتمر صحفي مشترك في البيت الأبيض بحضور ترامب ونتنياهو عن خطة صفقة القرن التي تعتمد في جوهرها على الاعتراف الأمريكي بضم إسرائيل لأراضي فلسطينية في الضفة المحتلة عام 1967م، حيث استعرض الرئيس ترامب خرائط لتنفيذ الصفقة أعطت إسرائيل الحق في ضم ما يقارب 30٪ من أراضي الضفة الغربية، وهي المناطق المقام عليها المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة الأغوار الحدودية مع الأردن، خطة وخرائط مجحفة بالحقوق الفلسطينية ومنحازة بالكامل للموقف الإسرائيلي؛ صفقة لا يمكن للطرف الفلسطيني الرسمي والشعبي أن يقبلها أو يتعامل معها، فلقد حولت أراضي الدولة الفلسطينية العتيده إلى كنتونات ومعازل، وحولت مدنها إلى جزر محاطة بمستوطنات وحواجز تحول دون تواصلها الجغرافي والسكاني، بمعنى أنها في حال تنفيذها تدفن وإلى الأبد فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجوار إسرائيل وفق القانون الدولي والاتفاقات التي تم توقيعها بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الموقف الإسرائيلي من الضم: بين التنفيذ والتأجيل

ا – موقف الحكومة الإسرائيلية:

تلقفت الحكومة الإسرائيلية اليمينية برئاسة نتنياهو التي سبقت الانتخابات الإسرائيلية الخطة ببنودها وخرائطها وأعلنت عن موافقتها على الخطة وما جاء فيها بالكامل؛ فالخطة تحاكي برنامج اليمين السياسي إن لم يكن أكثر مما كانت تحلم فيه هذه الحكومة

وأحزابها. الخطة تتضمن بعد الاعتراف بالقدس عاصمة ونقل السفارة الأمريكية للقدس ضم إسرائيل 30 % من أراضي الضفة الغربية التي من المفترض أن تكون أراضي الدولة الفلسطينية بعد الإعلان عن قيامها. صفقة أعطت إسرائيل الأرض والأمن والسيطرة والتفوق والشرعية وعلاقات مع الدول العربية السنية، وقتل أي فرصة أو إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م.

- الإعلان عن بنود صفقة القرن بعد تأجيلات متعددة نتيجة مرور إسرائيل بعاصفة سياسية وعدم استقرار سياسي، حيث أعيدت الانتخابات فيها ثلاث مرات؛ ظروف سياسية أجبرت الإدارة الأمريكية وفريق العمل انتظار وترقب ما ستسفر عنه الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة؛ انتخابات مكررة وصلت في نهايتها إلى تشكيل حكومة تختلف عن سابقتها من حيث الشركاء والسياسات، فلم تعد هذه الحكومة حكومة يمين خالصة، فلقد تمخضت مفاوضات تشكيل الحكومة مغادرة الحزب اليميني برئاسة نفتالي بينت ودخول حزب أزرق أبيض كشريك أساسي في الحكومة؛ شراكة منحت الحزب أن يكون أحد طرفي المتراس في الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فلم يعد نتنياهو صاحب البيت، ولم يعد يقبض على رقبة القرار في الحكومة الجديدة، فلقد حصل حزب أزرق أبيض علي حقيبتي الدفاع والخارجية؛ حقائب ذات تأثير عميق في السياسة الخارجية والأمن؛ شراكة أضعفت قدرة نتنياهو في اتخاذ قرارات مصيرية في السياسة والأمن، رغم أن الاتفاق السياسي لتشكيل الحكومة تضمن بندًا ينص ألا يعترض حزب أزرق أبيض على التصويت في الحكومة على قرار الضم إذا طرحه رئيس الحكومة على طاولتها؛ عدم الاعتراض لا يعني بالضرورة أن حزب أزرق أبيض موافق على تنفيذ الضم بنفس التصور والكيفية والآليات والموعد الذي أعلنه نتنياهو في بداية شهر يوليو. الاختلافات والتباينات باتت واضحة ومعروفة التقطتها الإدارة الأمريكية والفريق المسؤول عن صفقة القرن، هذه الاختلافات والتباينات دفعت السفير الأمريكي أحد مهندسي صفقة القرن وأكثر أعضاء الفريق تطرفًا وانحيازًا لإسرائيل السفير الصهيوني اليهودي «فريدمان» التوسط بين نتنياهو وجانتس للاتفاق على صيغة موحدة لكيفية وآليات وتوقيت وحجم الضم؛ مساعي فريدمان فشلت ولم تنجح، مما دفع الإدارة إرسال مبعوثها وأحد أعضاء الفريق اليهودي «بيركوفيتش" للضغط على الطرفين من أجل التوصل لصيغة مشتركه يسهل على الإدارة إعطاء الضوء الأخضر للشروع في عملية الضم.

٢ – دوافع وأسباب تحفظات حزب أزرق أبيض:

تحفظات أخذت الأبعاد التالية:

الأول: موجه للجمهور الإسرائيلي، حيث تطرق زعيمي أزرق أبيض وزير الدفاع جانتس ووزير الخارجية اشكنازي في تصريحات صحفية أنهم مع الضم ومع صفقة القرن؛ الخطاب بهذا المضمون موجه للشارع الإسرائيلي، حيث لا يريد قادة حزب أزرق أبيض أن يظهروا أمام الرأي العام الإسرائيلي أنهم ضد الضم، على اعتبار أن استمرار بقاء الحكومة ليس مضمونًا، وأن الذهاب لانتخابات جديدة وارد وخيار قائم.

الثاني: تحفظات حزب أزرق أبيض جاءت لإضعاف زعامة نتنياهو وتبهيت صورته أمام الرأي العام وأمام جمهور اليمين خزان الأصوات الانتخابية لنتنياهو؛ التحفظات لن تمكّن نتنياهو من تنفيذ وعوده التي أطلقها في حملته الانتخابية لجمهور اليمين وشعاراته الأيديولوجية. تحفظات أزرق أبيض تم صياغتها بطريقة بحيث لا تتسبب في توتير الساحة السياسية الإسرائيلية، وإلا تعطي الإدارة الأمريكية وفريقها مبرر للخصومة والتنافر.

الثالث: حزب أزرق أبيض في الحقيقة رغم تحفظاته التي أخذت الطابع الشكلي والمناكفات الحزبية كما أسلفنا، لكنه في الحقيقة ليس معارضًا للضم من الناحية الجوهرية، بل اعتبرها خطة واقعية تؤسس لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فلقد وجه «بيني جانتس» رئيس الحزب وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية انتقادًا حادًا للموقف الفلسطيني الرافض للخطة، وقال لن ننتظرهم كثيرًا, إذا استمر الفلسطينيين في رفض الصفقة وعدم العودة للمفاوضات على أساس خطة ترامب؛ سننفذ الخطة بما يضمن مصالح إسرائيل. تأييد الضم مع التحفظات على الأسلوب والطريقة والآليات غلف موقف الحزب وزعيمه جانتس، حيث أعلن في اجتماعات داخلية مع جهات أمنية أنه مع الضم، لكنه لن يؤيد فرض السيادة في المناطق التي يكون فيها عدد كبير من الفلسطينيين لتجنب الاحتكاك معهم، وحتى لا يُعرض اتفاق السلام مع الأردن للخطر. ويرى أن أى عملية ضم يجب أن تكون ضمن عملية سياسية واسعة، تتم بموجب خطة الإدارة الأميركية للتسوية في المنطقة، وألا تكون من جانب واحد، وإلا تكون منفصلة عن السياق السياسي، ويفضل أن يكون الضم على مراحل.

ومن جهته انضم وزير الخارجية جابي اشكنازي أيضًا عن حزب أزرق أبيض في الحكومة لجانتس، حيث أعلن أنه ليس معارضًا للصفقة والضم، لكنه يصر على أن يتم تنفيذ الضم مع مراعاة ضمان الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، وألا يؤثر على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية «الأردن ومصر»، وألا يؤثر كذلك على إمكانية فتح علاقات جديدة مع دول عربية خليجية.

٣ – المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وقرار الضم:

رغم أن المؤسسة الأمنية بكل مركباتها؛ الجيش والموساد والاستخبارات العسكرية والشاباك، أجهزة تنفيذية تخضع لقرارات الحكومة؛ إلا أن لديها هامش يمكنها من التأثير علي صناعة القرارات السياسية وتنفيذها من خلال طرح رؤيتها ومعطياتها ومعلوماتها أمام المستوى السياسي، وقد جرت العادة والأعراف أن يأخذ المستوى السياسي بملاحظات وتحفظات ومواقف المؤسسة الأمنية، خشية أي تداعيات سلبية لأي قرار يتعارض مع مواقف هذه المؤسسة. المؤسسة الأمنية ليست منسجمة في تقديراتها فلقد حدث في الماضي أن اختلفت تقديرات أجهزة المؤسسة الأمنية تجاه قضايا مصيرية ما وضع هذه الأجهزة والمؤسسة في مواقف سببت لها الإحراج وتعرضت لانتقادات من السياسيين والإعلاميين والمثقفين.

في قضية تنفيذ الضم، المؤسسة ليس لها قراءة موحدة واتضح أن هناك اختلافات في التقييم والمعلومات والتداعيات، وذلك علي النحو التالي:

١- الموساد برئاسة يوسي كوهين يتقاطع كثيرًا مع نتنياهو وأبدي عدم معارضته تنفيذ الضم، بعد أن قدم تقديرات ومعلومات عن الساحة التي يعمل فيها الساحات الخارجية، وتحديدًا «ساحة الدول العربية والإقليمية"، فلقد

العودة إلى الفهرس

قدم رؤية تقوم على أن تنفيذ الضم لن يؤدي إلى تغييرات حادة في مواقف الدول العربية من إسرائيل، وأن الضم لن يغير من تهافت الدول العربية خاصة الخليجية من نسج علاقات مع إسرائيل، ويعتمد الموساد في تقديراته على معلومات من خلال شبكة علاقاته مع صنَّاع القرار في هذه الدول، ومعرفته لحاجه هذه الدول لإسرائيل في مواجهة الخطر الإيراني والجماعات الإسلامية المتطرفة، وأيضًا حاجة هذه الدول إلى المنتج التكنولوجي الإسرائيلي المتقدم.

رؤية الموساد تلامس إلى حد بعيد الواقع، ففي خضم الاشتباك السياسي الفلسطيني مع إسرائيل والإدارة الأمريكية وحاجتها إلى ظهير عربي يساندها في هذه المواجهة، جاءت المقالة الوقحة للسفير الإماراتي في أمريكا «يوسف العتيبة" التي تضمنت استجداء لإسرائيل أن تؤجل الضم؛ لأن الظروف الإقليمية غير مناسبة وطرح مقاربة خطيرة تقول «تأجيل الضم مقابل التطبيع»، وتلا هذه الرسالة الإعلان عن توقيع اتفاق وعقود لأعمال مشتركة بين شركات إماراتيه وشركات حكومية عسكرية وأمنية إسرائيلية متخصصة في صناعة التكنولوجيا.

2 - علي الجانب الآخر اختلف جهاز الشاباك مع رؤية الموساد، ووفقا لمجال عمله الأمني على الساحة الفلسطينية؛ قدم رؤية تقوم على أساس أن تنفيذ الضم الكامل الذي يتضمن ضم 30٪ من مساحة الضفة الغربية من المحتمل ووفق المؤشرات والمعلومات التي بين يديه أن يؤدي هذا القرار إلى زعزعة حالة الاستقرار الأمني التي استمرت لسنوات في الضفة الغربية، فإعلان السلطة التحلل من الاتفاقيات مع إسرائيل التي تضمنت وقف التنسيق الأمني الذي ساهم كثيرًا في حالة الاستقرار الأمني من شأنها أن تحدث ثغره في جدار حالة الاستقرار ومن الممكن أن تمر الضفة الغربية بموجة احتجاجات شعبية، قد تتطور إلى عنف مسلح يدفع الجيش الدخول إلى شوارع المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، سيناريو مرعب لا ترغب للمؤسسة الأمنية أن تتورط فيه. وكذلك قدم الشاباك تقديرات للمستوى السياسي خشيته أن ضعف السلطة ومؤسساتها، تحديدًا الأجهزة الأمنية قد تستغلها التنظيمات الفلسطينية بما فيها حركة فتح أو ما يطلق عليه مصطلح التنظيم وحماس والجهاد والشعبية وغيرها»، تستغلها لتنتشر في شوارع مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية واستنساخ تجربة غزه في مواجهة الجيش الإسرائيلي.

3 - الجيش الإسرائيلي:

الجيش الإسرائيلي ومن خلال تقديراته ووفق ما لديه من معلومات قدمتها شعبة الاستخبارات العسكرية يخشى أن تتدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، وكذلك قدرت الاستخبارات العسكرية انضمام جبهة غزه للتصعيد العسكري على الحدود مع غزة؛ الجيش لا يرى أن الضم ممكن أن يمر بدون ردود أفعال فلسطينية، وقدم رؤيته للحكومة؛ بأن من شأن إعلان الضم التسبب فى انهيار منظومة السلطة الفلسطينية وانتهاء سيطرتها على الضفة الغربية، يرافق هذا الانهيار سيطرة وانتشار لمجموعات مسلحة تدخل في مواجهة مع الجيش، قد تنتهي باحتلال الجيش للضفة الغربية من جديد؛ ما يعني أن يتم استنزاف الجيش في مواجهات مع مجموعات مسلحة تهدد حالة الاستقرار الأمني.

التأجيل.. تكتيك أم استراتيجية؟

واضح أن التباينات في أروقة الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية، ليس على جوهر الضم والسيطرة، بل في التكتيك والتوقيت والآليات والطريقة، وذلك نتيجة لعوامل ذاتيه وموضوعية فرضت نفسها علي صناع القرار. فبعد انقضاء الموعد الذي حدده نتنياهو كتاريخ لبدء تنفيذ خطة الضم ولم يحدث شيء، بل وتراجع عنوان الضم عن اهتمامات وتصريحات السياسيين وعن اهتمامات وسائل الإعلام الإسرائيلية، فما الذي حدث؟ وكيف اختفى الضم عن جدول أعمالهم بعد كل ذلك الحماس؟ واعتبار الضم بمثابة قضية مصيرية وفرصة تاريخية لا تتكرر، لا سيما في ظل وجود ترامب وتعاظم النفوذ الصهيوني، وفي ظل حالة الضعف الفلسطيني والانهيارات لدى الظهير العربي؟

أسباب موضوعية وذاتية كثيرة وقفت على الأقل خلف تراجع إقرار خطة الضم أو تأجيلها، وقد تداخلت هذه الأسباب مع بعضها البعض وأكملت بعضها البعض لتفضي إلى ما يمكن أن نسميه تراجع مؤقت. من الأسباب الذاتية التي لها علاقة بخطأ تقديرات نتنياهو لحجم رد الفعل الفلسطيني والعربي والدولي وللموقف الأمريكي، وأسباب ظرفية لها علاقة بقرب موعد الانتخابات الأمريكية، فعندما يخطئ نتنياهو في قراءة الواقع السياسي والتداعيات والمخاطر، فالنتيجة تراجعًا إسرائيليا، ولا نستطيع تسميته هزيمة، فلا زالت كل الاحتمالات قائمة.

ما حدث مع نتنياهو في خطأ تقديره لخطة الضم، يشبه إلى حد كبير ما حدث في قضية البوابات الالكترونية في يوليو 2017، حيث تفاجأ برد فعل الشارع الفلسطيني والموقف الأردني، فأذعن وتراجع وقام بتفكيكها عكس وعده لجمهوره.

خطة الضم التي كان ينوي نتنياهو تطبيقها تعبير عن استهتار واستخفاف شديدين بالعالم كله، وغرور كبير بقدرته في حصوله على ضوء أخضر أمريكي لتنفيذ الضم، دون ربط ذلك بأية خطة سياسية، بل وذهب إلى أكثر من ذلك، عندما وعد قادة المستوطنين بأنه سينفذ بند الضم من صفقة القرن، ولن ينفذ بند إقامة دولة فلسطينية، وغروره وأجندته الصهيودينية أعمته عن قراءة صحيحة حتى لشركائه في الإقليم والعالم.

وثمة عوامل موضوعية كان لها تأثير عميق في «تأجيل" الضم؛ وأهمها التخوف من تدهور العلاقات مع الأردن الذي أعلن أنه ضد الضم بغض النظر عن الكمية والكيفية؛ التخوف أن يلجأ الأردن إلى تخفيض العلاقات الدبلوماسية أو سحب السفير وقطع العلاقات الأمنية وعدم السماح للطائرات الإسرائيلية التحليق في المجال الجوي الأردني؛ العلاقات الإسرائيلية الأردنية ليس لها بديل ولا يمكن لأي دولة أن تحل مكانها. الموقف الأوربي الذي أعلن رفضه الكامل لتنفيذ الضم واعتباره مخالفًا للقانون الدولي؛ مهددًا باتخاذ قرارات ترقى إلى مستوى فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل والتلويح بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967م.

في المحصلة ومن المعطيات والظروف التي أحاطت بتنفيذ قرار الضم؛ فمن المحتمل أنه أزيح عن المشهد حتى تتغير الظروف أو إدخال بعض التعديلات، كي نصل إلى اللحظة التي نرى تأكيد الضم القائم فعليًا على الأرض بإعلان إسرائيلي رسمي!

رشى نتنياهو: هل ستاتي بجديد؟

محمد أبو شريفة –كاتب سياسي فلسطيني/سوريا

يلجأ رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو كعادته إلى تدوير الزوايا للخروج من مآزقه الشخصية والسياسية، فقد أعلن مؤخرًا عن منح تعويضات مالية للجمهور الصهيوني في محاولة منه لاسترضاء واحتواء الاحتجاجات الرافضة لتعامل الحكومة مع التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، والتي طالب فيها آلاف المحتجين الصهاينة نتنياهو بتقديم استقالته، وبلغت قيمة التعويضات نحو مليار و 700 مليون دولار وبمعدل مئتي دولار لكل إسرائيلي، بغض الطرف عن مستحقيها سواء تضرر من إجراءات الحظر والإغلاق خلال الموجة الأولى من انتشار الفيروس أم لا.

نتنياهو الذي يعتبر نفسه الساحر والقادر على التملص من كل المآزق التي تواجهه؛ يشعر أنه امتلك زمام اللعبة بكاملها وأصبحت طيعة بين يديه، لكن الأوساط السياسية والإعلامية الصهيونية اعتبرت أن هذه المساعدة المزعومة ليست إلا "رشوة جماعية» مقدمة للجمهور مقابل السكوت عن تردي الأوضاع الاقتصادية واستشراء الفساد الحكومي وتراجع شعبيته. وأيضًا السكوت عن فشل الإجراءات الحكومية بالسيطرة والحد من انتشار فايروس كورونا، والتي باتت إسرائيل تواجه تحديات الموجة الثانية منه، حيث وضعتها في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وتشيلي، بعدد الإصابات نسبة إلى عدد السكان، وحذر وزير الصحة الإسرائيلي يولي أدلشتاين من التداعيات المرتقبة للفيروس بعد انتشاره، «لافتًا إلى أن معجزة فقط هي التي يمكن أن تنجي إسرائيل من الكارثة».

وما يثير الانتباه في هذا السياق أن نتنياهو قد قفز عن استحقاق الضم الذي أعلن عن الالتزام به مطلع الشهر (تموز- يوليو)، ودون الحديث بالمطلق عن هذا الموضوع، معيدًا الاعتبار إلى الكارثة الحقيقية التي تواجه المجتمع الصهيوني، حيث خلال أسابيع قليلة ارتفع عدد الإصابات والوفيات بفايروس كورونا بشكل كبير ليصل إلى أكثر من 36 ألف إصابة، شملت جميع المناطق بحيث اصبحت القضية الأولى لكيان الاحتلال. وعلى الرغم من هذا، فإن تلك الرشوة جاءت في سياق خارج عن تلك المعطيات، فالحديث يدور اليوم أيضًا عن تمزق الائتلاف الحكومي وتشظيه، وبالتالي فإن توجهات الرأي العام الصهيوني اليوم تميل إلى إعادة الانتخابات مع بداية العام القادم والذهاب إلى جولة رابعة، وحينها سيبقى نتنياهو أسيرًا للقضاء الذي سيبت بأمره على ما يبدو قبل حصول الانتخابات.

ومنذ الإعلان عن أول حالة «كورونا» في كيان الاحتلال حاولت الأجهزة الحكومية وعلى رأسها رئيس حكومة تسيير الأعمال آنذاك بنيامين نتنياهو التعامل معها كظاهرة فريدة من نوعها وتوظيفها خارج سياقها الصحي وعلى أكثر من محور وجانب. فالجانب السياسي وعبر القرارات المتدرجة والمتواصلة يوميًا من قبل نتنياهو، والتي حاول من خلالها أن يظهر أنه الرقم واحد القادر على التعامل مع هذه الظاهرة في حين أن وضعه الانتخابي والجنائي لا يؤهلانه لذلك؛ فإعلانه عن رصد ميزانية تتجاوز ال 3 مليارات دولار لاحتواء آثار فايروس كورونا على الجانب الاقتصادي لكيان العدو، يوحي بالقدرة السياسية قبل القدرة الاقتصادية والصحية. وما نود الإشارة إليه هنا أن حالة التضخيم في القدرة على احتواء هذه الظاهرة الصحية، تشير إلى أن نتنياهو يحاول الخروج من مأزقه السياسي أو على الأقل المماطلة أو المراوحة في ذات المكان. فالمشهد كما أراد أن يرسمه يتمحور على الشكل التالي وهي أن إسرائيل تعيش ظاهرة خلاف عن المألوف وخارجه عن النطاق السياسي، وبالتالي لا بد من القفز عن الاستحقاقات الانتخابية القائمة. الخلط المتعمد للوضعين هدفه واضح لدى نتنياهو فهو يريد الاطمئنان لموقعه داخل خارطة الانتخابات وبألا تلفظه خارج المشهد السياسي، في المقابل كل المؤشرات الاقتصادية التي أعلن عنها نتنياهو بقدرة الكيان الاقتصادية تكذبها الوقائع؛ فها هي شركة الخطوط الجوية الصهيونية «العال»، والتي توظف ستة آلاف شخص قد أعلنت عن فصلها لـ850 موظف وإحالة نحو 3 آلاف إلى إجازة بدون راتب، في حين لم تلحظ التقارير والبيانات وجود

العودة إلى الفهرس

مساعدات مادية من قبل الحكومة لهذه الشركة أو غيرها من الشركات المتضررة من تداعيات الفايروس. فهي تخشى مزيدًا من التداعيات الاقتصادية التي تفاقم من حدة التأزم لدى المجتمع الصهيوني وتزيد من نسبة البطالة التي فاقت نتيجة الموجة الأولى من الفيروس ال21% وهي مقدرة أن تتصاعد. وبحسب المصادر فإن أكثر من نصف مليون إسرائيلي تم تعطيلهم في إجازة غير مدفوعة الأجر، وأن عدد العاطلين عن العمل يقارب ال 800 ألف شخص، وباتت قطاعات كاملة بحكم الإفلاس والتوقف الكامل عن العمل.

ال3 مليارات دولار التي أعلن عن رصدها لتجاوز أزمة «كورونا» هي مجرد بيان صحفي، وليس قرارًا حكوميًا، وبالمحصلة هل يمكن أن تخدم ظاهرة كورونا أهداف نتنياهو المرحلية والاستراتيجية في حين نشهد وجود تحرك حزبي سياسي في الطرف المقابل من المشهد يتمثل بالتحشيد البرلماني والذي يجهز لسلسلة من الإجراءات والتي ربما بدأت أولها بإزاحة رئيس الكنيست الحالي الموالي لنتنياهو واستبداله بآخر معارض، ومن ثم المرور بالتوافقات الحزبية على اختيار رئيس حكومة من خارج كتلة الليكود وانتهاء بسن قانون يمنع أي شخص من تولي حقيبة رئاسة الوزراء في حال تم إعلان لوائح اتهام بحقه. وضمن هذا الواقع تعيش (إسرائيل) مأزقها السياسي غير المسبوق، وتبقى المرحلة القادمة مزدحمة بالكثير من المفاجآت، لكنها في النهاية تعبر عن خلل مركزي في بنية النظام السياسي وهذا بالضرورة سيقود إلى انكشاف وضع، سيفضي في النهاية إلى إعادة تموضع الكيان الصهيوني وأخذ حجمه الحقيق بدون ادعاءات نتنياهو بتضحياته البهلوانية.

يبدو أننا أمام مسار قد يفتح الباب إلى تحولات عميقة في بنية كيان الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فإن كل التقرحات ستظهر على جسم هذا الكيان عاجلًا أو آجلًا.

ناجي العلي

من أرشيف الهزيمة الصهيونية عام 2006

السيد نصر الله: نصف الإعلام.. نصف المعركة.. نصف هزيمة «إسرائيل»

نواف الزرو– كاتب وباحث في الشؤون الإسرائيلية/الأردن

أربعة عشر عامًا على الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان، وعلى الانتصار التاريخي للمقاومة اللبنانية.

أحد عشر عامًا على الهزيمة الإسرائيلية الحارقة التي لم تأت في حساباتهم الاستراتيجية أبدًا؛ أحد عشر عامًا وما تزال تلك الدولة مذهولة لا تصدق ولا تستوعب ما جرى هناك في الميدان اللبناني.. والنتائج التي خرجت بها التحقيقات التي أجراها نحو اثنين وخمسين طاقمًا عسكريًا إسرائيليًا في أعقاب الهزيمة الإسرائيلية أمام حزب الله في صيف/2006، كلها أجمعت على التفوق الاستخباري لحزب الله.

وفي إطار هذا التفوق، وبعد كل ذلك القصف المكثف المرعب للضاحية الجنوبية والمواقع الأخرى، والتي أخفقت تمامًا في اصطياد أي قائد من قادة حزب الله،

كتب يوسي ملمان المحلل العسكري في هآرتس (2006/8/1) صارخا: أين يختبئ قادة حزب الله بحق الجحيم...؟!». ولذلك، شرع الثالوث الاستخباري الإسرائيلي-الاستخبارات العسكرية والموساد والشاباك- عمليًا بمهمة لجمع أكبر كم من المعلومات عن قيادات حزب الله؛ استكمالا لاستعداداتهم الحربية. فالمسألة مسألة وقت وتوقيت، والتوقيت بالنسبة لهم رهن باستكمال أكبر كم من المعلومات الاستخبارية حول خريطة منظومة الصواريخ لدى حزب الله، بل إن مصادر غربية تنبأت ب»أن إسرائيل ستبدأ الحرب في اللحظة التي يتاح لها اكتشاف مخبأ الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله، مهما كانت الساعة أو الظروف أو أي شيء آخر... وعندها تكون ساعة الصفر في المواجهة المفتوحة التي تعتقد إسرائيل أنه من خلال اكتشاف مكان وجود نصرالله، تصبح قادرة على حسم نصف المعركة»، وذلك ليس عبثا، ففي حساباتهم الاستراتيجية في المواجهة مع حزب الله، فإن السيد نصرالله، كان بمثابة نصف الحرب آنذاك.

فعسكريًا، بات هناك لديهم منذ 2006/ استسلام للحقيقة الصارخة، بأن جيشهم الأسطوري قد هزم، ما فرخ بدوره تداعيات مرعبة بالنسبة لهم على مختلف الصعد المتعلقة بالثقة بقياداتهم وجيشهم ومعنوياتهم ومستقبل دولتهم؛ تداعيات توجت بسلسلة من الاعترافات والشهادات، بأن ذلك الجيش الذي لا يقهر، قد قهر وتقتقر وهزم في لبنان، بل أكثر من ذلك، فإن النظريات الحربية لذلك الجيش تساقطت، ما كان أكده المحلل العسكري أمير أورن في هآرتس حيث قال: «إن نصر الله أفقد إسرائيل أركان نظريتها الأمنية».

فحينما أعلن الجنرال فيلنأي في أعقاب الحرب: «لم نعرف من نقاتل»، ويضيف محلل استراتيجي إسرائيلي: «إن الصفعة التي تلقيناها من حزب الله أضاعت قوة ردعنا». ويوثق الجنرال ديسكين: «أن أجهزة السلطة في إسرائيل إنهارت بشكل مطلق أثناء الحرب»، ويعززه الباحث ميرون بنفنستي قائلا: «إن الحرب تعيد إسرائيل جيلا كاملا للوراء». ويشهد الجنرال احتياط بن العيزر ب:»أن الحكومة الإسرائيلية ذهلت من قدرة حزب الله على البقاء»، ليتبعه الجنرال احتياط أوري ساغي مؤكدًا: «إن حزب الله أصبح مشكلة إقليمية-استراتيجية»، وليستخلص المؤرخ المعروف توم سيغف: «أن نتائج الحرب على لبنان تحتاج إلى لجنة تحقيق تتألف من مؤرخين». يضاف إلى ذلك مئات الوثائق والشهادات الإسرائيلية وغيرها في السياق ذاته، فإننا نغدو عمليًا أمام حقيقة كبيرة ساطعة تكرست

العودة إلى الفهرس

على مستوى الوعي الجمعي الإسرائيلي وهي: «أن إسرائيل العظمى»، منيت عمليًا بهزيمة حارقة على يد حزب الله لن تنسى على مدى الأجيال الاسرائيلية»، وأن ذلك «الجيش الذي لا يهزم»، قد هزم وتمرغ أنفه وردعه وهيبته في المستنقع اللبناني...! بل إنه كان من المحتمل أن تذهب الهزيمة إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ كتب المحلل العسكري رون بين يشاي في «يديعوت أحرونوت» يقول: «ما حصل للجيش الإسرائيلي في الواقع يشبه الهزيمة التي مني بها الجيش الأمريكي في فيتنام»، بل وبرأي بن يشاي فإن «وقف إطلاق النار منع وقوع هزيمة أكبر بكثير أمام حزب الله».

فكلهم يعترفون اليوم إذن أن «إسرائيل»؛ هزمت على مستوى الاستراتيجية والاستخبارات ونظرية القتال والاستعداد والتنظيم، والقيادة والسيطرة، غير أن الهزيمة الإسرائيلية الكبرى أيضًا كانت على مستوى الحرب الإعلامية السيكولوجية، فإن كان «نحمان شاي» الإعلامي العسكري الإسرائيلي المعروف، قد ثبت في صحيفة معاريف: «أن الإعلام ذاته هو ساحة الحرب، وهو وسيلة غير عادية، وإسرائيل تدير أمورها عبر ثلاث وسائل: الجهد العسكري، والسياسي، والإعلامي..»، فإن حصيلة الحرب على لبنان، كانت هزيمة «إسرائيل»؛ عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا..!

الإسرائيليون كانوا ينتظرون خطابات نصر الله..

وفي السياق هذا، المتعلق بالتأثير الدرامي لشخصية وخطابات السيد نصرالله، تحدثت وما تزال مصادر إسرائيلية عديدة عن المصداقية العالية التي يتمتع بها السيد نصرالله لدى الرأي العام الإسرائيلي، لدرجة أن الإسرائيليين ينتظرون منذ ذلك الوقت، وعلى مدى السنوات الماضية خطاباته بفارغ الصبر ويعتبرونها بوصلة لهم لما هو آت.

وتبين من دراسة إسرائيلية عالجت الحرب الإعلامية النفسية المعنوية التي جرت بين «إسرائيل» وحزب الله إلى أي حد، وأي مدى نجحت الحرب النفسية المعنوية التي خاضها حزب الله، في التأثير على المجريات الحربية وعلى الرأي العام الإسرائيلي الذي منح ثقته للسيد حسن نصرالله على حساب «قادة إسرائيل». وأشارت إلى «أن الجمهور الإسرائيلي كان ينتظر -خلال الحرب- بفارغ الصبر خطابات الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بسبب صدقيتها أساسًا، وأن الجمهور يمنح نصر الله علامة أفضل بالمقارنة مع الناطقين باللغة العبرية/ النص نقلًا عن موقع عرب 48 على الانترنت/ 2006/4/9».

وفي إطار الدراسة التي كان عنوانها «إدارة الإعلام أثناء حرب لبنان الثانية»، طلب من أعضاء 6 مجموعات مشاهدة شريط فيديو عرض فيها الإعلام الإسرائيلي في الداخل والخارج، الإجابة على نماذج أسئلة.

وبحسب أقوال د. ليفل من جامعة بن غوريون الذي أجرى في السابق عدة دراسات حول الإستراتيجية الإعلامية وعلم النفس السياسي وعلاقات الجيش مع وسائل الإعلام، فإن نتائج البحث أظهرت أنه في حالات كثيرة كان الجمهور يضطر إلى الاعتماد على تصريحات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، ويقول: «مقابل قائد إعلامي مثل نصر الله، كان على المؤسسة الإسرائيلية أن ترد بنفس المستوى على الأقل»، ويضيف: «القائد الإعلامي يمنح المشاهد 3 مرتكزات: تأملات وتأكيد وصدقية»، وبحسب أقواله، فإنه لدى سؤال المشاركين في الدراسة حول من قدم لهم «التأكيد» حول مواصلة الحرب، ولمن ينسبون «الصدقية»، كانت الأجوبة تقول أن الجمهور الإسرائيلي أشار إلى خطابات نصر الله كمن زودته بالعنصرين».

ويستخلص ليفل: «وصلنا إلى وضع جنوني.. حالة نفسية لا تخطر ببال أحد، فبدلًا من أن ينتظر الجمهور الإسرائيلي ناطقًا قوميًا يوضح له ماذا يحصل في كل يوم، ويقلص الفوضى ويرتسم كصادق، فقد حصل ما لم يحصل من قبل.. الجمهور لجأ إلى القائد الذي نحاربه، وجلس بفارغ الصبر ينتظر خطاباته».

صواريخ سيكولوجية عابرة للمعنويات الإسرائيلية...!

تفوق السيد نصرالله، كما جاء في استطلاع مثير للرأي العام الاسرائيلي أجراه د. شاؤول كمحي من كلية علم النفس في جامعة تل حي، والبروفيسور يوحنان أشيل من جامعة حيفا على قادة «إسرائيل» وجاء أيضًا: «أن حسن نصرالله هزم أولمرت -حينما كان رئيسًا للوزراء- وفق كافة المعايير.. إذ عرض نصرالله كأيديولوجي وصاحب رؤية ويعمل وفق تخطيط بعيد المدى.. وقد حصل نصرالله على 5,5 نقطة، مقابل 3,9 فقط، حصل عليها أولمرت». ويضيف الباحثان الإسرائيليان «أنه رغم كونه عدوًا صعبًا، إلا إن الإسرائيليين وجدوه أنسب من أولمرت لموقع القيادة خلال الحرب../ يديعوت».

وما بين ذلك الوقت واليوم، أي بعد أربعة عشر عامًا على الحرب؛ تعززت الاستخلاصات المشار إليها أعلاه على نحو مذهل، ف«ما زال الأمين العّام لحزب الله اللبنانيّ، السيّد حسن نصر الله، موضع بحثٍ لدى كبار صنّاع القرار في الدولة العبريّة، وفي مراكز الأبحاث بتل أبيب التي تُحاول سبر أغوار هذه الظاهرة التي ما زالت تقض مضاجع الإسرائيليين، قيادةً وشعبًا. فقد خاض الشيخ نصر الله نصف الحرب النفسيّة بالكلمات والعبارات التي حرص على انتقائها خلال إطلالاته الإعلاميّة، وأكثر ما يُغيظ الإسرائيليين أنّ العديد من الخبراء والمُختّصين والمُحللين في الغرب المؤيّد لإسرائيل، باتوا يُغرِّدون خارج السرب؛ الأمر الذي يُضفي بحسبهم الشرعيّة والمصداقية على أقوالهم «رأي اليوم – من زهير أندراوس 2020/5/10».

فعلى سبيل الذكر لا الحصر، يقول الدكتور نورمان فنكلشتاين، وهو أستاذ جامعيّ أمريكيّ يهوديّ، مُختّص في العلوم السياسيّة، لطلّابه في إحدى المحاضرات: «إنّ نصر الله هو القائد السياسيّ الوحيد الذين تتعلّمون من خطاباته، فهو مُعلِّم؛ نصر الله ليس مُبتذلًا كأوباما، لم أعُد أستطيع تحمّل أوباما أكثر من ذلك، فهذا الرجل يقودني إلى الجنون. وتابع قائلًا إنّ نصر الله يعلم كلّ شيء عن المجتمع الإسرائيليّ من خلال الإعلام العبريّ، لافتًا في الوقت عينه إلى أنّ لدى الإسرائيليين كميّةً كبيرةً من الأكاذيب، وعلينا فضح ذلك كله، على حدّ قول الدكتور فنكلشتاين». وتابع الدكتور اليهوديّ-الأمريكيّ قائلًا لطلّابه: «نصر الله يقرأ كثيرًا عن الأعداء، أيْ الإسرائيليين، ويبحث عن نقاط ضعفهم لكي يقوم باستغلالها في خطاباته وفضحهم وجلب العار لهم، وحزب الله ما زال معنا، وهذا هو السبب لكون القوى السائدة في العالم تتآمر عليه. قال د.

فنكلشتاين، وتابع: يُريدون تدميره ليس لأسباب دينيّة، إنّما لأنّه ذكيّ ومُختّص، وهُو مُرعِبٌ المُرعبين».

وكان الصحافي الإسرائيليّ داني روبينشتاين، قد وثّق في هآرتس بتاريخ 2014/1/27 قائلا: «حسن نصر الله هو شخصية عظيمة، تشخص لها أبصار الفلسطينيين والشارع العربيّ، بدرجة تفوق عبد الناصر في زمنه، عبد الناصر صمد في حرب حزيران ستة أيام، أمّا حسن نصر الله، فقد حبس رُبع سكان إسرائيل في الملاجئ أكثر من أربعة أسابيع».

وقبل ذلك كشف تقرير استخباراتي عسكري «أن السيد حسن نصر الله هو أول زعيم عربي يكون لخطبه تأثير على الرأي العام الإسرائيلي منذ الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في الستينيات من القرن الماضي»، ونقلت صحيفة «هآرتس العبرية في 2010/7/1: أن ضابط الاستخبارات الرئيسي في القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي، قام بدراسة خطب نصر الله خلال حرب لبنان الثانية، وحللت الدراسة عشر خطب له أذيعت خلال الحرب التي استمرت 33 يومًا، وقال الضابط –كولونيل رونين-: «إن الخطب كانت إلى جانب الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل سلاحًا هجوميًا في الحرب مع إسرائيل، كما أنها كانت الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يوصل من خلالها نصر الله رسالته إلى جمهوره على اختلافاتهم».

ويجمع الإسرائيليون اليوم- من الجنرال إلى القائد السياسي إلى الأيديولوجي إلى المواطن العادي-على أن السيد حسن نصرالله الأمين العام لحزب الله؛ كان نصف الإعلام.. ونصف المعركة.. ونصف «هزيمة إسرائيل»، وأن خطاباته شكلت صواريخ سيكولوجية عابرة للمعنويات الإسرائيلية.

مصداقية نصر الله في الحرب القادمة

واستتباعًا، ونحن اليوم أمام الذكرى الرابعة عشرة للعدوان وهزيمة العدو الإسرائيلي، فإن المؤشرات تؤكد أن الكيان يستعد لعدوان جديد على لبنان، والمؤشرات حول النوايا العدوانية الجديدة تتراكم. فلم يعد سرًا أن المؤسسة العسكرية الأمنية السياسية الإسرائيلية تجمع منذ ذلك الوقت على أن «إسرائيل»، لا يمكنها أن تتعايش مع حزب الله مدججًا بالعقيدة والإرادة والقيادة الفذة والاستراتيجية والتدريب والتنظيم الفولاذي، كما لا يمكنها أن تتعايش على نحو حصري، مع ذلك المخزون الصاروخي الهائل بحوزته الذي يطال كافة المدن والأهداف الإسرائيلية على امتداد مساحة فلسطين، والأهم من كل ذلك أنها لا يمكنها أن تتعايش مع قائد كبير فذ صادق تفوق شعبيته- كارزميته- ومصداقيته شعبية ومصداقية أي زعيم عربي أو حتى أممي على الإطلاق...! ولذلك غدت «إسرائيل» بكاملها -مؤسسات عسكرية امنية استخبارية سياسية أكاديمية بحثية وإعلامية، إضافة إلى الرأي العام الإسرائيلي- تتابع متابعة حثيثة تحركات وخطابات وتحذيرات وتهديدات السيد نصرالله، ببالغ الاهتمام والترقب والتحسب، فهو يفعل ما يقول، ويقرن الأقوال بالأفعال على نحو يثير ذهولهم على مختلف انتماءاتهم ووظائفهم وأدوارهم.

وفي بحثه العلميّ عن العلاقة بين الإعلام والجيش في حرب لبنان الثانيّة، أكد د. أودي ليبل، أستاذ العلاقات الدوليّة في جامعة بئر السبع، أنّه توصّل لنتيجة قاتمة للغاية حول الدعاية الإسرائيليّة: «لقد وصلنا إلى وضع من الجنون، فعوضًا عن قيام الجمهور الإسرائيليّ بالاستماع إلى الناطق الرسميّ في الكيان حول مجريات حرب لبنان الثانيّة في صيف العام 2006، فإنّه توجّه إلى ألد الأعداء، أي زعيم حزب الله حسن نصرالله، لكي يعرف ماذا يدور في أرض المعركة، وهذا العدوّ هو الذي كنّا وما زلنا نحاربه-) الإخباريّYNETكما نشر في موقع (-العبريّ– «رأي اليوم 2020/7/19، ترجمة زهير أندراوس». ويضيف: «ولا يختلف عاقلان في أنّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، حفر عميقًا في الوعي الإسرائيليّ، لا لأنّه الشخص الذي يقف على رأس الجهة التي تمثل التهديد الاستراتيجيّ الثاني لإسرائيل بعد إيران فحسب، بل أيضًا باعتباره رمزًا للمصداقية والمعرفة العميقة بمجتمعها وعسكرها وسياسييها، إلى درجة بات فيها اسمه في المفردات العبرية المتداولة لدى العامّة والخاصّة، دلالة على كلّ ما يهدد إسرائيل والإسرائيليين، جماعة وفرادى».

الأمر الذي ينسحب على احتمالات الحرب القادمة...!

ففي آفاق الحرب القادمة التي تعد «إسرائيل» العدة لها، فعندما يعلن نصرالله على سبيل المثال: «أن إسرائيل يمكن أن تشن حربًا على لبنان.. نحن لا نريد هذه الحرب، لكن إذا هجمت إسرائيل علينا، فإن مقاومتنا ستسحق وتدمر وتشتت جيشها وستضيع فلوله.. وسيتغير وجه المنطقة؛ لأنه إذا حطمنا جيشها (إسرائيل) وسنحطمه وندمره في لبنان، عندها أي مستقبل لإسرائيل.. عندها سنذهب بالسيارات والباصات إلى بيت المقدس؛ السبت 2009/9/19»، فإن في ذلك دلالات حقيقية ومصداقية، يلتقطها الإسرائيليون بلا شك وبلا تردد، بل وبمصداقية عالية!

وحينما يعود ليعلن مرة أخرى: «سنغير وجه المنطقة في أي مواجهة مقبلة مع إسرائيل، وسنصنع النصر التاريخي الكبير؛ الجمعة 2010/1/15»، فإن ذلك يعني بالنسبة لهم أن حزب الله، بات يمتلك المزيد من الأسلحة الاستراتيجية والمفاجآت القادرة على تغيير مجريات الحرب والنتائج والخرائط، وهم أيضًا يصدقون السيد في ذلك.

وحينما يعود علينا مرة ثالثة ليعلن: «أن حزب الله سيقصف البنى التحتية في إسرائيل، وهو «يملك الإمكانات لذلك»، ف»إذا ضربتم مطار الشهيد رفيق الحريري الدولي في بيروت سنضرب مطار بن غوريون في تل أبيب؛ إذا ضربتم موانئنا سنقصف موانئكم؛ إذا ضربتم مصافي النفط عندنا سنقصف مصافي النفط عندكم؛ وإذا قصفتم مصانعنا سنقصف مصانعكم؛ إذا قصفتم مصانع الكهرباء عندنا سنقصف الكهرباء عندكم؛ وكالات 2010/2/16»، فإنهم هناك في الكيان يفتحون أفواههم ذهولًا من هول التهديد.. وليس في ذلك أية مبالغة أبدًا... فإن كان السيد نصرالله يحظى بشعبية ومصداقية عربية إسلامية جارفة على امتداد مساحة الأمة، كما تثبت مجسات الرأي العام في كل مكان، فإن مصداقيته على مستوى الكيان الصهيوني؛ كبيرة راسخة متزايدة مدعمة باقتران أقواله بأفعاله في كافة محطات الحروب والمواجهات في الساحة اللبنانية، بل إنه يحظى بمصداقية تفوق مصداقية قياداتهم العسكرية والسياسية والإعلامية... بل إن السيد نصرالله في حساباتهم: نصف الإعلام والحرب المعنوية والنفسية... نصف المعركة... نصف هزيمة «إسرائيل»..! بل إنهم يعتقدون أن حزب الله بقيادته يشكل خطرًا وتحديًا استراتيجيًا حقيقيًا يقض مضاجع المؤسسة والقيادات والمجتمع الإسرائيلي.

العودة إلى الفهرس

أزمة الدولة في جمهورية مالي:
الأبعاد والتداعيات

سليمان منغاني–باحث ومنسق وحدة الدراسات الأفريقية بمركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات/مالي

مالي دولة إفريقية، ومستعمرة فرنسية سابقة، وريثة الممالك والإمبراطوريات التاريخيّة بمنطقة غرب إفريقيا، على غرار أمبراطوريات غانة (Ghana) (ق 3م–13م) ومالي (1230م–1545م) وسُنغي (Songhaï) (1446م–1591م). ومن أشهر مدنها التاريخيّة تمبكت المعروفة بمعاهدها ومخطوطاتها التاريخيّة (1) ، وكذلك مدينة سيغو (Ségou) عاصمة الأسرار والحكم، وموطن الثقافة الإفريقية المالية الأصيلة.

تمتد مالي على مساحة 1,240192 كيلومتر مربع (2) ، لتحتل بذلك المرتبة 24 عالميًا من حيث المساحة أمام جمهورية جنوب إفريقيا (1,219 مليون كم^2) وخلف أنغولا (1.246 مليون كم^2). تقع جمهورية مالي ضمن ما يعرف بمنطقة الساحل الإفريقي التي تمتدّ على أكثر من ثلاثة آلاف كلم2 محاطة بسبعة بلدان تتقاسم معهم حدودًا بطول 7243 كيلومترًا؛ وتتوزع على النحو التالي: موريتانيا 2237 كم غربًا، الجزائر 1376 كم شمالا، بوركينا فاسو 1000 كم شرقًا، غينيا 858 كم جنوبًا، النيجر 821 كم الشمال الشرقي، كوت ديفوار 53 كم جنوبًا والسنغال 419 كم، مما يعطيها أهمية إستراتيجية خاصة (3).

شكّل اندلاع القتال في شمال مالي، بين المتمرّدين الطوارق وقوات الجيش النّظامي، تطوّرًا طبيعيًا في مسار الحشْد والتّعبئة، الذي عرفته المنطقة منذ سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي ومقتله في العشرين من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2011م، وعودة مئات المسلّحين الطوارق بأسلحتهم إلى ما يعرف بإقليم «أزواد» (AZAWAD) في شمال مالي، وتحالفهم مع الحركات التكفيريّة الوظيفيّة، مكّنتهم من السيطرة على جزء كبير من المناطق الشماليّة من البلاد، أصبحت على إثرها مرتعًا للفوضى الأمنيّة وميدانا فسيحًا لأنشطة الحركات التكفيريّة، ودعوتها إلى إقامة الخلافة الإسلاميّة وتطبيق الشريعة. كان من أبرز تجلّيات هذا الوجود للتنظيمات التكفيريّة تدميرها للأضرحة بمدينة تنبكت التاريخيّة، لمعالمها التاريخيّة، وفرضها عنوة ما يسمى بـ» الشرطة الإسلاميّة»، تمامًا مثل ما حدث في العراق وسوريا، ممّا يوحي بوجود علاقة وطيدة بين الحركات التكفيريّة، من حيث الوكالة والوظيفة وطابعها المعولم.

ولئن شهدت مالي منذ استقلالها سنة 1960م سلسلة من حركات التمرّد لفصيلة من الطوارق شمال البلاد، في كونها كانت ترفض دائمًا الانضمام إلى الدّولة الوطنيّة، فإنّ عودة القتال هذه المرّة، في 2012م اختلفت عن سابقتها، حيث يبدو أنّ عاملا مهمًّا أضيف تمثّل في دور التنظيمات التفكيريّة، الذي أثار مخاوف الأوساط الإقليميّة والدّوليّة، وأثار تساؤلات عديدة عن طبيعة العلاقة بين حركة التمرّد، وهذه التنظيمات، والأهداف التي ترميان إلى تحقيقها عبر التّسلّح والعنف، وانعكاساتها على استقرار منطقة السّاحل الإفريقيّ، وعن إمكانية تغيير المنطقة إلى بؤرة عالميّة جديدة للإرهاب وإفشال الدّول، حتى بتنا نتحدّث عن «أفغنة» و«صولمة» جديدة، ممّا يعني أنّ الرهان جسامّ، والتحدّيات شداد، وهذا ما يَحاول المقال بيانه مَن خلال العناصر التالية:

ا– الأهميّة الجيواستراتيجية لمالي:

إنّ السّاحل الإفريقيّ عموما وشمال مالي خصوصًا، المتاخم مع الجزائر شمالًا شرقًا، وموريتانيا غربًا منطقة نشأت عليها دول حديثة ومتنوعة اثنيًا وسياسيًا وعقديًا ومتخلفة تنمويًّا؛ الأمر الذّي جعلها عديمة الاستقرار السياسي، وتفاقم ذلك مع تزايد الحسابات الدولية من جهة، إذ لم يعد الأمر يتعلّق باهتمام الدول التقليديّة المستعمرة فحسب، كفرنسا، بل أصبح يشملَ دولا أخرى مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وتركيا، وجميعها تريد أن تضطلع بدور في المنطقة عبر العوامل الجيواقتصادية نتيجة اكتشاف كميات كبيرة من النفط واليورانيوم والطاقة البديلة (الشمس والرياح)، وتخزينها لاحتياطات

هائلة من المياه الجوفيّة.
فعناصر الثروة هذه يمكن أن تضيف أبعادًا جديدة وحيوية للاهتمام الإقليمي والدولي بالساحل والصحراء. وقد اكتسب الدور الأميركي زخمًا قويًا منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، مع تزايد الإعلان عن حركات مسلّحة في المنطقة قد تستهدف المصالح الغربية. فقد أضحى التحدي الناجم عن وجود تلك الحركات، السمة الأساسية لمشكلة الأمن في الساحل والصحراء، فهي حركات يمكن تصنيفها من حيث انتمائها الجيوسياسي ومنطلقاتها، إلى أربعة أصناف: جماعات مسلحة وسياسية محضة لا علاقة لها بالنشاط التكفيري، وأخرى مسلحة ذات أهداف «وظيفيّة» (مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة بوكو حرام في نيجيريا المتحالفة مع تنظيم داعش، وحركة أنصار الدّين وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا)، وثالثة مسلحة متخصصة في التجارة غير المشروعة (تهريب الأشخاص والمخدّرات والسجائر والسلاح)، ورابعة مسلحة تمارس القرصنة والسرقة والخطف.
أهم عناصر القوة لدى هذه الجماعات هو الجغرافيا الصعبة التي تنشط فيها داخل واحدة من المناطق الأقل مراقبة في العالم؛ إذ يتضح من ذلك أن الجماعات الجهادية في المنطقة ليست على جاهزية عالية، تنظيميًا ولوجستيًا وبشريًا، إذ ارتكز أغلب عملياتها، حتى عام 2010، على اختطاف رهائن، مع بعض الهجمات المتقطعة والصغيرة في موريتانيا، بينما شكلت عمليتها ضد مركز أمني في مدينة تمنراست الجزائرية، في مارس 2012، إحدى عملياتها النوعية القليلة في المنطقة.
رغم محدودية هذه الجماعات المسلحة، فإنها نشطة بسبب ضعف الدول التي تنشط فيها ومن بينها مالي، والتي تفتقر لبنيات أمنية قوية، وللرقابة على مساحات واسعة من أراضيها وحدودها الطويلة، كما هو حال الحدود الطويلة في شرق موريتانيا مع مالي، حيث تتداخل المناطق وحركة السكان الرحل. وأمام هذا الوضع تقوم بعض الدول الإقليمية بدور اللاعب المحوري، كما هو حال الجزائر التي أصبحت «الراعي الرسمي» لمحاربة الإرهاب في الساحل والصحراء، وذلك انطلاقًا من وضعها الجغرافي الذي يمنحها صحراء واسعة في الجنوب، وتجربتها في محاربة الجماعات المسلحة، وكونها البلد الأغنى في المنطقة ضمن بلدان الميدان الأخرى.
إنّ ظواهر نشاط الحركات التكفيريّة الوظيفيّة والتطرف وأشكال الجريمة المختلفة، كعناصر استراتيجية للأمن في مالي والساحل والصحراء، لا يمكن معالجتها بمعزل عن مشكلات الفقر والبيئة الجغرافية الصعبة، وكذلك معضلة انتشار الفساد الإداري والسياسي في دول المنطقة. ومن ذلك، الأزمة الداخلية التي اندلعت في مالي عام 2012، وأعقبها استيلاء التنظيمات المسلّحة المتشدّدة على شمال البلاد، مما استدعى عملية التدخل العسكري الفرنسي في عام 2013 من خلال عملية «سيرفال» وهي عملية تقع في الإطار والجيواستراتيجي العام للإدارة الفرنسية حيال هذه المنطقة بصورة خاصة (4) لكنّها لا تنفصل عن عناصر الأزمة التأسيسية الجذرية والعميقة في مالي وجاراتها الساحليات الأخريات.
إنّ ترسيخ الأمن والنهوض بالتنمية بشمال مالي وبدول الساحل الإفريقي قد أصبح الشغل الشاغل بعد تزايد وتيرة الأحداث والمستجدّات السياسية الأخيرة، والتي كان أبرزها التدهور الأمني بالدولة الليبية عقب سقوط نظام العقيد القذافي، وما سبّبه من انتشار رهيب للأسلحة ووقوعها بيد مختلف الجماعات الإرهابية المتشددة، المنتشرة بشكل واسع بجنوب الصحراء الجزائرية، ومن جهة أخرى حالة عدم الاستقرار التي تعيشها الدولة في إفريقيا عمومًا والساحل خاصة، والتي أفضت في آخر تجلياتها إلى تدخل عسكري فرنسي، بهدف القضاء على «حركات التمرد» المتمركزة بشمال مالي، وبذا أصبحت الجيوسياسية بالمنطقة تتمحور حول الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي العوامل التي تجعل مالي اليوم إحدى دول المنطقة الضعيفة بنيويًا والمختلة أمنيًا، خاصّة بعد تمدّد بؤر التنظيمات الدّينيّة الوظيفيّة المتشدّدة إلى وسط البلاد(). يضاف إلى ذلك كون مالي مستعمرة فرنسية سابقة جعلها ترث حملا ثقيلا من الأزمات المعقّدة، أدت إلى تأخير التنمية من حيث الأزمات الداخلية الاجتماعية والاقتصاديّة المتواصلة، والأوضاع الأمنيّة المتدهورة منذ عقود في شمال البلاد والتي كانت السبب المباشر في عدم الاستقرار وظهور تبعات سلبيّة على الدّولة.
كانت مالي، بحكم موقعها الجغرافي - حلقة تواصل بين جنوب القارة وشمالها تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات ممّا أهلها لتكون واحةٍ سلام وتواصل والتقاء، وجسرًا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية... ولكن التقلبات السياسيّة والجيواستراتيجيّة وفشل بناء الدّولة الوطنيّة القويّة جعلتها غير قادرة على الاستمرار في الاضطلاع بهذا الدّور التاريخي. ويرجع ذلك إلى مزيج معقد من الأسباب والدوافع يتمثل أبرزها في الإرث الاستعماري، وأزمة الهوية والاندماج الوطني، والكوارث الطبيعية، والثروات الطبيعيّة الهائلة التي تحويها، والتدخلات الأجنبية.

II- أزمة الدّولة الوطنيّة: العوامل والأبعاد

البعد التاريخي والسياسي
لا يمكن فهم ما يحدث اليوم في مالي إلى بإلقاء الضوء على تاريخها السياسي وعلاقتها بالمستعمر الفرنسي، ويرجع التواجد الفرنسي الرسمي والإداري في مالي إلى العهد الاستعماري أواخر القرن التاسع عشر ضمن الحملات الاستعماريّة الإمبريالية العالميّة التي استهدفت الشعوب، حيث وجّهت فرنسا نشاطها الاستعماري إلى احتلال عدد كبير من الدول الإفريقية، التي كانت تمثل أهمية بالغة لاقتصاد الأمبراطوريّة الفرنسيّة، فكانت تنقل من تلك المستعمرات المواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة، كما كانت تمثل سوقا واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية.
وبهذا شكلت الظاهرة الاستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن

العودة إلى الفهرس

الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية عمومًا، ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو ما تعكسه خارطة توزيع القوى الاستعمارية الأوروبية على القارة الإفريقية التي يمكن من خلالها تعداد العديد من المستعمرات الفرنسية في المنطقة (الجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو، والسنغال لتصبح معها فرنسا) أكثر القوى الاستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها السابقة.

لاستمرار التواجد الفرنسي في مالي وفي إفريقيا، كونت رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة بـ «الفرنكوفونية. وقد أتاح ذلك لفرنسا من الناحية الدبلوماسية، إنشاء ما كان يعرف بالقمة الفرنسية - الإفريقية التي تعقد بشكل دوري منذ 23 نوفمبر 1973 في عهد الرئيس جورج بو ميبدو (Georges POMPIDOU) (1911-1974). وقد قامت العلاقات الفرنسية الماليّة على ركيزة أساسية بعد الاستقلال هي التعاون، حيث طورت فرنسا علاقات جديدة مع مستعمراتها السابقة مبنية على سياسة التعاون بمختلف أنواعه، وسعت هذه السياسة للمحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية، إذ يعد تأمين الموارد الاستراتيجية أحد العناصر الأساسية في سياسة التعاون الفرنسية من جهة، والارتباط بالتعاون التقني والعلمي والثقافي لتأمين مكانة مستمرة لروح اللغة و الثقافة الفرنسيتين من جهة ثانية، وإبرام اتفاقيات تعاون عسكرية توطد الدفاع المشترك إزاء التهديد الخارجي أو التدخل لفرض النظام في حالة اضطراب النظم السياسية من جهة ثالثة. ويتضح لنا أن فرنسا لم تكن مستعدة لخسارة نفوذها في لذلك حاولت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي رسم استراتيجية جديدة في مالي تتواءم مع المعطيات المستجدة والأحداث والتطورات الإقليميّة والدّوليّة، أبرزها نهاية الحرب الباردة والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى، وما تبع ذلك من تمدّد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته على مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة إضافة إلى وجود قوى عالمية جديدة على الساحة الإفريقيّة كالصين. وفي مواجهة هذه المستجدات، حاولت فرنسا أن تعتمد استراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في إفريقيا. وقد أعلن كل من الرئيس فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) (1916-1996) في مطلع التسعينيات ونيكولا ساركوزي (SARKOZY Nikolas) منذ توليه الحكم عام 2007 ، عن نهاية العلاقة التقليدية التي ربطت بين فرنسا والدول الإفريقية، وانتهاج سياسة جديدة قائمة على دعم سياسة إفريقية للأفارقة قائمة على احترام قواعد الحكم الراشد، وإدخال الإصلاحات السياسية وترسيخ القيم الديمقراطية. ولعل المتمعن في السياسة الفرنسية تجاه مالي، سيجد أنّها شهدت نوعًا من التحول في توجهاتها ومحدداتها خلال العقدين الأخيرين إلى درجة المساس بنفوذها ومصالحها التقليدية في القارة الإفريقية بين طابع الانكفاء والتراجع، وبين التدخل والاهتمام، إلى حدود عام 2002، والذي شكل منعطفا نوعيًا في عودة السياسة الفرنسية بقوّة وبحثها عن موطئ قدم جديد لها، هذه السياسة طبعها الرئيس ساركوزي بمقاربته الخاصة المتمثلة في ربط سياسة باريس الإفريقية بالاتحاد الأوروبيّة.

ولا يمكن فهم هذه العودة إلا في إطارها العالمي الذي تميّز بالدّعوة الأمريكيّة إلى تسخير القوى الدّوليّة لمواجهة ما سمّتها « الإرهاب الدّولي» والجريمة المنظمة التي تمثل تهديدًا للأمن العالمي، وهو المسار الذي انخرطت فيها فرنسا بسخاء بقيادة الرئيس ساركوزي الذي اعتبر عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الفرنسي والأوروبي، حيث عمل على تعزيز الحضور الفرنسي في المنطقة، وحل الأزمات بالاعتماد على الآليات العسكرية كالتدخل في تشاد وساحل العاج.

ويلاحظ أن «الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لفرنسا «لعام 2008، أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، ومن موريتانيا إلى باكستان. وكون هذا القوس يشمل منطقة الساحل، مما يستدعي بحث فرنسا في تأمين مكانتها المستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطرابًا والمكلفة على كل المستويات (5) وقد تحولت سياسة فرنسا تجاه إفريقيا من الأحادية إلى التعددية، من خلال إشراك المنظمات الدولية- مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة- في العمليات العسكرية في إفريقيا، وعلى سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بأكبر عملية حفظ سلام في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى في عامي 2008 و2009g وكانت فرنسا أهم عنصر فاعل فيها، كما لا يمكن نسيان الدور الفرنسي في ليبيا منذ 2011، وثقله العسكري في مالي منذ عملية «سيرفال» شمال مالي في ماي 2013.

ولعلّ هذه التعددية في الوجود يفسّر بتكامل الأدوار بين القوى الغربيّة في القارة وفي مالي، كما أن الواقع يثبت أنّ سياسة كلّ من فرنسوا هولاند (François HOLLAND) وإيمانويل ماكرون (MACRON Emmanuel) لم تخرج عن مبادئ السياسة الفرنسية العامّة تجاه مالي، ولم تتغير مع تغير رؤساء فرنسا، فلا يمكن التنازل عن مالي كدولة ذات نفوذ تقليدية فرنسية، خاصة في ظل المنافسة الدولية عليها من جهة، ومن جهة أخرى بسبب المشكلات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، والتي ليست من مصلحة فرنسا أن تلحق ضررًا بمصالحها المختلفة فيها، خاصة منها الاقتصادية.

البعد الاقتصادي والجيوبوليتيكي

يعتبر الاقتصاد ركيزة أساسية في لعبة التنافس الدولي على جمهورية مالي، فلقد كانت إفريقيا على الدوام مطمعًا للقوى الدولية الساعية إلى استغلال ثروات القارة المتنوعة. فالموارد الطبيعية، الزراعية الطاقية وحتى البشرية، غنية جدًّا، وتشكّل

محفزات قوية لدول عديدة، من أجل إقامة جسور للتواصل والتجارة مع إفريقيا بأهداف اقتصادية، من حيث استخراج الطاقة، والاستفادة من المحاصيل الفلاحية والأيدي العاملة، علاوة على توجيه الشركات والمؤسسات الاقتصادية إلى إفريقيا، باعتبارها سوقًا استراتيجية خالية من المنافسة، ويمكن فيها تحقيق أرباح طائلة، بعيدًا عن الأسواق الأوروبية التي ما فتئت تعاني من التشبع الاستهلاكي والتضخم المالي المؤثرين على التنافسية.

ومع دخول موريتانيا، وتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط، واكتشاف حوض تاوديني بمالي (bassin Le Taoudéni de) وما يحتويه من ثروات معدنية مثل النفط ويورانيوم، وارتفاع صادرت الذهب بمالي إلى 70٪ من تعاملاتها الخارجية (6) ، علاوة على مجاورتها لبعض الدّول المهمّة في المنطقة على غرار الجزائر، زاد الاهتمام الدّولي بهذه الدّولة التي لا تستفيد كثيرًا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية، بالنظر إلى أنّ أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشلها مستقبلًا مع ضعف الاندماج الاجتماعي، والعجز الاقتصادي، وهشاشة البناء السياسي مما يؤثّر على معادلة الأمن الإقليمي والعالمي (7).

وعلى ضوء ما حدث في مالي إثر الانقلاب العسكري الأخير في مارس 2012م وما تبعه من مختلف الجهود الإقليمية وحتى الدولية، لتسوية النزاع، فقد كان واضحًا حرص فرنسا وبعض الدول داخل النظام الدولي على تضخيم ما حدث، وتصويره على أنه إرهاب، وأنه لا بد لفرنسا أن تتدخل لمساعدة الدّولة المركزيّة على إعادة السيطرة واستعادة السيادة على أراضيها، وذلك على خلفيّة تمرّد بعض فصائل الطوارق في شمال مالي على إثر سقوط النظام الليبي وتحالفهم مع الحركات الدّينيّة الوظيفيّة ضدّ الحكومة المركزيّة ومطالبتهم بالاستقلال ؛ إلا أنّ الواقع يشير إلى أنّ الدافع الرئيسي لفرنسا هو المحافظة والإبقاء على مصالحها، والسعي لاسترجاع نفوذها ومكانتها وهيمنتها السابقة خلال الحقبة الاستعمارية في القارة الإفريقية، والسيطرة على ما تملكه الدولة المالية وتزخر به من ثروات وموارد أولية هامة.

إنّ الوضع الجيوبولوتيكي للدولة المالية، من حيث الموقع والمساحة والموارد، يستهوي منظومة من المصالح السياسية والاقتصادية للقوى الغربيّة، ويحفزّها دائمًا على التدخل لحماية تلك المنظومة. وعلاوة على ذلك، فإنّ وجود دولة مالي في العمق الاستراتيجي للدول المغاربية، يحقق لفرنسا قدرًا من الأمن والحماية لأهدافها ولمصالحها المتنوعة في تلك الدول، بالإضافة إلى مجموعة الدول الفرانكفونية الأخرى المجاورة لمالي. ومن ثم؛ يصبح التدخل في مالي مسألة منطقية ضمن حسابات المصالح المتنوعة للدولة الفرنسية.

III- راهن أزمة الدّولة في مالي: صراع الشرعية «الدستورية» والسيادة «الشعبيّة»

تمّت الإشارة في سطور سابقة إلى الجذور العميقة لما تشهده مالي اليوم من صراع وأزمات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وأمنيّة، بيد أنّ المستجدّات الأخيرة على الصعيدين المحلي والدّولي تضعنا أمام ضرورة التحليل ومحاولة الربط بين مختلف أبعاد الأزمة والأطراف المعنيّة والقوى المشاركة.

كان الشعب المالي يعلق آمالا كبيرة على الرئيس المالي الحالي إبراهيم بوبكر كيتا (Boubacar Ibrahim KEÏTA) المنتخب سنة 2013م لإيجاد حلّ للأزمة متعدّدة الأبعاد التي عاشتها البلاد منذ الانقلاب العسكري سنة 2012م الذي أطاح بحكم سلفه أمادو تومانى توري (Toumani Amadou TOURÉ)، ممّا أتاح الفرصة للقوى المتمرّدة من الطوارق والحركات التكفيريّة بالسيطرة على جزء كبير من الأراضي المالية شمالا. كان مصدر هذا الأمل وهذه المراهنة على ورقة إبراهيم كيتا هو الثقة الشعبيّة التي اكتسبها خلال تولّيه مختلف المناصب الخطيرة في البلاد، سفيرًا (1992-1993) ووزيرًا للشؤون الخارجيّة (1993-1994)، فرئيسًا للحكومة (1994-2000) وللبرلمان (2002-2007)، بيد أنّ تواصل تردّي الأوضاع الأمنيّة والاجتماعيّة، وفشله في إيجاد حلول ممكنة للتحدّيات المتعدّدة التي كانت تمرّ بها البلاد، ولا تزال، جعلته يواجه انتقادات متواصلة من جزء كبير من الشعب المالي، وخاصّة خلال الفترة الرئاسية الثانيّة أي منذ 2018م التي تميّزت -حسب معارضيه- بسوء الإدارة، وتفشّي الفساد المالي والزبونية السياسيّة، وتغيير البلاد إلى ضيعة لفئة معيّنة من عائلة الرئيس وحاشيته ومقرّبيه. يضاف إلى ذلك تعطيل المرافق الحيويّة في البلاد من مؤسسات صحيّة وتعليميّة، والمحسوبيّة الحزبيّة والمؤسساتيّة كانت آخرها تزوير الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة الذي زاد الطين بلّة، وأسهم في توحيد صفوف المعارضة ضدّ حكم الرئيس كيتا كتغيير نوعي ضمن مسار الصراع بين النظام والقوى الاجتماعيّة والسياسيّة المطالبة بإصلاحات إداريّة جذريّة منذ مدّة طويلة. هذا المسار أنتج فيما يعرف بـ « حركة يونيو- تجمّع القوى الوطنيّة» المتكوّنة من القوى السياسيّة التقليديّة والحديثة وقوى المجتمع المدني في يوم الجمعة يونيو 2020م، حيث احتشد عشرات الآلاف من المتظاهرين في ساحة الاستقلال في باماكو عاصمة مالي؛ وذلك استجابة لدعوات التظاهر التي تمّ إطلاقها في 26 ماي 2020 من قبل ثلاث تشكيلة سياسية رئيسة:

- جبهة حماية الديمقراطية (8)
- تنسيق الحركات والجمعيات والمساندين للإمام محمود ديكو (Diko Mahmoud) (9) ، رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في مالي سابقًا، والذي يعد من أهم الزّعامات الدّينية في مالي.
- حركة أمل مالي الجديدة (10).

لقد أطلقت المنظمات الثلاثة نداء وطنيًّا إلى جميع مواطني مالي داخل البلاد وخارجها من أجل المشاركة في تعبئة كبيرة لمواجهة ما اعتبرته الحكم الفوضوي لنظام الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا؛ بعد ما أجرت تحليلا متعمقا للوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد، واستخلصت أن بقاء النظام أصبح يمثل خطرًا على دولة مالي وشعبها، ولذلك طالبت بتهيئة الظروف لخلق اتحاد وطني لإعادة تأسيس نظام جديد ينهض بمالي.

يعد الهدف الرئيسي للحراك، كما جاء في البيان الختامي للمظاهرة؛

العودة إلى الفهرس

هو المطالبة بإسقاط النظام الحاكم في البلاد بقيادة الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، والحفاظ على وحدة البلاد من خطر التقسيم والانفصال، والعمل على الإفراج عن زعيم المعارضة المختطف سوميلا سيسي (CISSÉ Soumaïla) منذ 25 مارس 2020 شمال البلاد من قبل مسلّحين مجهولين أثناء قيامه بجملة دعاية لحزبه بمناسبة الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة. هذا وقد واصل الحراك نضاله ومظاهراته الحاشدة المطالبة باستقالة الرئيس واستئصال النظام التابع له في 19 جويليّة 2020 في مرحلة أولى ثم من خلال وثيقة سياسّة (Mémorandum) تنازل فيه عن شرطٍ استقالة الرئيس، لكنّه ضمّنها نقاطا أخرى ذات أهميّة تمثّلت في: دعوة الرئيس إلى تكوين حكومة وحدة وطنيّة، وإعطاء سلطة مطلقة لرئيس الحكومة المعيَّن من طرف المعارضة، بالإضافة إلى حلّ المحكمة الدستوريّة والبرلمان، لكن أنّ الرئيس رفض الاستجابة لهذه المطالب، وهو ما أدى إلى إعلان الحراك التشدّد في مواقفه والدخول في عصيان مدني متواصل حتى تحقيق مطالبه. ورغم مختلف الخطابات التي وجّهها الرئيس المالي إلى الشعب، والوساطة الإقليميّة والدّوليّة، إلا أنّ الحراك أصرّ على قرار، حيث بدأ في تنفيذ العصيان في 10 جويلية 2020 من خلال الاعتصام السلمي في المناطق الحيويّة في البلاد (رئاسة الحكومة، الإذاعة والتلفزة الوطنيّة ومقرّ البرلمان). ورغم سلمية الاعتصام، إلا أنّه ووجه بقمع أمني أدى إلى قتل أكثر من عشرين شخص وجرح العشرات، وهو ما جعل الحراك أكثر تشدّدًا، وأصبح يركزّ مطالبه على التحقيق في قتل المتظاهرين واستقالة الرئيس قبل الحديث عن أي حوار مع النظام.

ويستنتج الباحث مما سبق، أنّ هناك أسبابًا داخليّة وأخرى خارجيّة أدّت إلى تحريك الأوضاع في مالي وتتمثّل في:

1- أسباب سياسيّة

سعي النظام لتمرير مشروع وتعديل الدستور الصادر في عام 1992م، وذلك بهدف تنفيذ نصوص اتفاق الجزائر للسلام والاستقرار في مالي الموقع في 201م، بين الدّولة والمجموعات المطالبة بالانفصال والذي نص على تعديل دستور مالي ليتضمن إقرار اللامركزية، وذلك لإعطاء دور أكبر للسلطات المحلية، ليكفّ الأطراف المعنيّة عن المطالب الانفصالية، لكن العديد من القوى والتيارات السياسية يرفض مشروع الدستور، حيث إنّه توجد مخاوف من النص على إدخال اللامركزية التي قد تؤدي إلى انفصال الشمال، وهو خوف مشروع، ليس في اللامركزية بذاتها باعتبارها عملية رشيدة تهدف إلى تحقيق مطالب الديمقراطية التشاركيّة، لكن من أجل الصلاحيات الكبيرة التي أعطاه اتفاق الجزائر للسلام والاستقرار في مالي الموقع في 2015م للسلطاتٍ المحليّة في الشمال ومنحهم نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا أكبر على حساب مناطق أخرى.

2- أسباب اقتصاديّة اجتماعيّة

تفشّي الفساد وتزايد معدلات اختلاس المال العام، والإثراء غير المشروع لرجال النظام والحزب الحاكم والمتحالفين معه، وهو ما تم التعبير عنه في بيان كلّ مكوّنات «حراك 5 جوان 2020» وكذلك في تصريحات الإمام محمود ديكو المختلفة؛ المنددّة بالفساد وسرقة المال العام، واستخدام المال السياسي في شراء أصوات الناخبين في الانتخابات، علاوة تعطيل المرافق التربويّة والصحيّة وكثرة الإضرابات المهنية؛ بسبب قصور الحكومة عن الاضطلاع بواجبها الوطنيّ وهيمنة أسرة الرئيس على كافة مؤسسات الدولة وتوجيهها تبعًا لمصالحها، حتى أصبح هناك خلط جسيم بين مؤسسات الدولة، وهو مبدأ يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الديمقراطي الجمهوري، ممّا جعل الحراك يعتبر حكم الرئيس فاشلًا ويطالب بتنحيته لأنّه لم يعد يفيد البلاد بشيء.

3- أسباب أمنيّة

عجز النظام عن تسوية الأزمة الانفصالية في الشمال التي تسعى إليها الحركة الوطنية لتحرير أزواد في شمال البلاد، وهي أزمة كانت أحد عوامل الانقلاب العسكري 2012 على الرئيس أمادو توماني توري لفشله في تسويتها، وقد فشل الرئيس الحالي إبراهيم بوبكر كيتا بدوره على مدار سبع سنوات في إيجاد حلول مناسبة للأزمة، وذلك على رغم الوصول إلى اتّفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي 201م تحت رعاية إقليمية ودوليّة وهو اتّفقا يكتنفه الكثير من الغموض وعدم الوضوح، بل يصفه جزء من الماليين بأنّه اتفاقية خيانة عظمى للوطن لأنّها تمسّ بسيادة مالي ووحدتها وتاريخها؛ كلّها عوامل تشكك في قدرة الدولة على الاحتفاظ بسيادتها على كاملِ الأراضي الوطنية التابعة لها، خاصة بعد حدوث تدخل قوات أجنبية لمساعدة جيش مالي في استعادة أراضي الشمال، وهو ما جعل مالي من الدول التي تم وضعها في تصنيف الدول التي تحت الإنذار في مؤشر الدولة الفاشلة.

ويأتي في هذا السياق الرفض الشعبي للوجود العسكري الأجنبي في البلاد والمطالبة برحيله، حيث إنّه منذ اندلاع الأزمة الانفصالية في شمال مالي 2012م، وما صاحبها من أزمة أمنية نتيجة لانتشار الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم داعش في مالي، حدث تدخل عسكري دولي في مالي بموافقة الحكومة لاستعادة المناطق التي استولت عليها حركات التمرد الانفصالية، وكذلك للقضاء على الجماعات المسلحة التي تهدد أمن الدولة، حيث إنّ مختلف التدخلات العسكريّة الفرنسيّة منذ 2013م والمستمرة حتى الآن لم تعط النتائج المرجوّة (11). مع الإشارة إلى أنّ فرنسا أعلنت منذ أيام بتخفيف وجودها العسكري من خلال قوى أوربية بديلة عبر ما سمته بعملية « تكوبا» (Takuba) (12).

كما وافق مجلس الأمن بالأمم المتحدة 2531/ 2020 بتاريخ 29-06-2020 على إرسال بعثة متعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي المعروفة اختصارًا بـ«مينوسما» (Minusma) (13)، وهي قوات عسكرية متعددة الجنسيات يبلغ تعدادها أكثر من 13 ألف جندي، وهي مازالت موجودة في مالي حتى الآن، وإن كان هناك مطالب أمريكية بإنهاء عمل البعثة لفشلها في تحقيق أهدافها، وسقوط ضحايا من أفرادها على أيدي المسلحين، إلا أنّ ذلك لم يمنع من تمديد مهمتها لمدة عام آخر وذلك منذ

أيام قليلة فقط (14). ورغم وجود هذا الكمّ الكبير من القوات الأجنبية، منذ سبعة سنوات على الأراضي الماليّة حتى الآن، إلا أنّه لم يتم القضاء على تلك الجماعات، بل ازدادت قوة، وامتد العنف من الشمال إلى وسط وجنوب البلاد، ولهذه الأسباب كلها؛ يرى معظم شعب مالي، ضرورة إجلاء القوات العسكرية الأجنبية من البلاد التي ثبت فشلها، وأصبح بقاؤها ضررًا على مالي، كما أن استمرار وجودها حسب تصريحاتهم يشكّك في السيادة العسكرية لجيش مالي على أراضيه (15).

خاتمة

إنّ الأزمة التي تمرّ بها مالي اليوم عميقة كما أنها متعدّدة الأبعاد، تتجاوز الحدود المحليّة والإقليميّة، لتلامس السياق العالمي، وصراع القوى وتدافعها، وفي ظل هذا الوضع للنظام السياسي المالي، ووفقًا للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في الدولة المالية الموالية لها، تترسخ عقيدة سياسية وأمنية، لدى صناع ومتخذي القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة المشايعة لها، ومن ثم فإن أية تغييرات يمكن أن تطرأ على الواقع السياسي للدولة المالية، ويتعارض مع أهدافها ومصالحها، يحتم عليها التحرك والتدخل السريع والعاجل لاستعادة الأوضاع، والحيلولة دون حدوث تغييرات سياسية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على منظومة المصالح الفرنسية. كما أنّ المؤشرات توحي بتبديل جذري سياسي واستراتيجي في منطقة الساحل والصحراء، وأنّ منطقة ماضية قدما نحو التّحضير لأمر جلل، وأغلب الاحتمالات تصب في أن تدفع القوات العظمى بإفريقيا -التي بقيت قبل هذه الأحداث بعيدة نوعًا ما عن مسرح الأحداث العالمية الكبرى- إلى الانخراط أكثر بصفة مُباشرة طوعًا أو كرهًا فيما يمسى «الحرب ضدّ الإرهاب».

وهكذا، فإنّ السنين المُقبلة ستكون حاسمة في تحديد مصير المنطقة الشّماليّة بمالي، التي تجد نفسها اليوم في فخّ أطراف كثيرة ومركزًا هامًا للتّنافس الإقليميّ والدّوليّ، مما جعلها تُمثّل في عين الملاحظين مخبرًا حقيقيًّا للقارة السّمراء وهنا تأتي التّحديات والرّهانات.

مراجع:

1- وعن الحركة العلميّة في تُنْبُكْتُ يقول ليون الإفريقيّ: « وتباع أيضاً بتنبكت مخطوطات كثيرة تأتي من بلاد البربر وتدرك أرباحاً تفوق أرباح سائر البضائع » الوزّان، الحسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة وتحقيق، محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ، ط2، ج2، 1983م، ص167.

2- [https://www.ml.undp.org/content/mali/fr/home/countryinfo.html]

3- [https://planificateur.a-contresens.net/afrique/classement_par_pays/superficie-AF.html -]

4- [BARRERA, Bernard (2015) : Opération serval : Notes de guerre, Mali 2013, Ed. Seuil, Paris, pp.10-15.]

5- [Défense et sécurité nationale : Livre Blanc, Odile Jacob, Éd.1, Paris, pp. 33-46.]

6- تعتبر مالي إحدى الدول الغنية من حيث الثّروات الطّبيعية، وهذه الأهميّة الجيوبوليتيكية هي التي زادت من حدّة تنافس القوى الغربية على المنطقة؛ إذْ تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ حيوي، باعتبارها مستعمرة سابقة لها. هذا بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، فهي تحاذي العديد من الدول الغنية بالثروات المعدنية، ومنها مثلا: الجزائر، موريتانيا، النيجر.

7- جبهة حماية الديمقراطية **(FSD)**: نشأت في يوم 6 أكتوبر 2018م، وذلك على خلفية فوز الرئيس إبيكا في الانتخابات الرئاسية في مالي 2018؛ حيث نشأت من تحالف مكوّن من مجموعة من الأحزاب والحركات والجمعيات المؤيدة لزعيم المعارضة المرشح الرئاسي سوميلا سيسي، عندما أعلنت المحكمة الدستورية فوز إبيكا في انتخابات الرئاسة.

8- - تكونت هذه الحركة في يوم 7 سبتمبر 2019م من قبل الإمام محمود ديكو رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في مالي سابقاً، وقد قام الإمام بإطلاق الحركة بعد أن تراجع عن دعمه وتأييده السابق للرئيس إبيكا الذي لم يدعمه في انتخابات الرئاسة 2018م، وكذلك لم يترشح الإمام لرئاسة المجلس الأعلى للمسلمين في مالي في أبريل 2019م، وذلك حتى يقطع الحبال التي بينه وبين النظام. وقد حضر أكثر من 3000 شخص حفل إعلان تأسيس الحركة معلنين دعمهم للإمام.

9- تكونت هذه الحركة في يوم 7 سبتمبر 2019م من قبل الإمام محمود ديكو رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في مالي سابقاً، وقد قام الإمام بإطلاق الحركة بعد أن تراجع عن دعمه وتأييده السابق للرئيس إبيكا الذي لم يدعمه في انتخابات الرئاسة 2018م، وكذلك لم يترشح الإمام لرئاسة المجلس الأعلى للمسلمين في مالي في أبريل 2019م، وذلك حتى يقطع الحبال التي بينه وبين النظام. وقد حضر أكثر من 3000 شخص حفل إعلان تأسيس الحركة معلنين دعمهم للإمام.

10- حركة أمل مالي الجديدة (EMK) تأسست حديثا في 14 مايو 2020م بقيادة المخرج ووزير الثقافة الأسبق شيخ عمرو سيسوكو، وهو شخصية معروفة في إفريقيا؛ حيث يعمل الأمين العام للاتحاد الإفريقي لصانعي الأفلام منذ 2013م، كما أنه كان من مؤسسي حزب التضامن الإفريقي للديمقراطية والاستقلال مع الدكتور والقيادي اليساري عمر ماريكو (Oumar MARIKO) عام 1996م، وهو حزب ذو توجه يساري شيوعي، كما أن سيسوكو قد تلقى تعليمه في باريس؛ حيث حصل على دبلوم التاريخ والسينما، كما أنه منتج أفلام وحصل على جوائز دولية في مجال السينما.

11- بلغ عدد الجنود الفرنسيين في مالي 5100 جندي حالياً، وهو رقم هام ومعبّر

12- [Florence Parly : « Le changement au Sahel est visible » Recueilli par Corinne Laurent et François d'Alançon, (https://www.la-croix.com/), lien (https://www.la-croix.com/France/Politique/Florence-Parly-Le-changement-Sahel-visible-2020-07-12-1201104672), Publié : 12-07-2020, Visité : 18-07-2020.]

13- [https://minusma.unmissions.org/sites/default/files/unscr_2531_2020_f.pdf), visité : 18+07-2020]

14- [AFP : « Le mandat des Casques bleus au Mali renouvelé à effectifs constants » https://www.voaafrique.com/a/le-mandat-des-casques-bleus-au-mali-renouvel%C3%A9-%C3%A0-effectifs-constants/5482015.html, Publié : 29-06-2020. Visité : 18-07-2020]

15- [https://www.aa.com.tr/fr/afrique/mali-manifestations-contre-la-pr%C3%A9sence-des-arm%C3%A9es-%C3%A9trang%C3%A8res-/1608959]

العودة إلى الفهرس

«عدالة» فوق العدالة!

عبد الحسين شعبان –باحث ومفكر عربي/العراق

«فرضنا عقوبات على أعضاء المحكمة الجنائية الدولية، وسوف تُتخذ الإجراءات المناسبة في حال إقدامها على إصدار قرارات بشأن الجنود الأمريكيين... ونرفض قرارات المحكمة التي تتعلق بإسرائيل، ولن نقبل أن يمس أحد أفرادنا وحلفاءنا...» هذا ما قاله مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر صحفي عقده نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، ضمّه إلى وزير العدل ويليام بار ووزير الدفاع مارك أسبر ومستشار الأمن القومي روبرت أوبراين.

وإذا ما عرفنا أن هذا الكلام يقال بمناسبة صدور أمر تنفيذي من الرئيس دونالد ترامب تحت عنوان «حماية الأمن القومي الأمريكي»، سندرك أهمية، بل خطورة، مثل هذا الكلام الذي يأتي عقب اتخاذ المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية قراراً في شهر مارس (آذار) المنصرم، قضى بالمضي بتحقيقات بخصوص الجرائم التي ارتكبها الجنود الأمريكان في أفغانستان، حيث خدم فيها نحو 800 ألف جندي منذ غزوها العام 2001 ولغاية العام الجاري 2020، وكانت واشنطن قد قررت الانسحاب من أفغانستان بعد توقيع اتفاقية مع تنظيم طالبان في فبراير (شباط) الماضي 2020.

أما روبرت أوبراين فقد أضاف على كلام بومبيو؛ بأن واشنطن ستفرض عقوبات على مسؤولي المحكمة وعائلاتهم في حال اتخاذها إجراءات ضد جنود الجيش الأمريكي وأفراده، وزاد على ذلك وليام بار اتهام المحكمة بالفساد، مؤكداً أن النظام القضائي الأمريكي هو أفضل من أي نظام، وقال إن القرار يهدف إلى الدفاع عن «السيادة الأمريكية» وأن المحكمة تستهدف «العدالة الأمريكية». وقارب مارك أسبر المسألة من زاوية أخرى حين قال: لن نسمح بمحاكمة مواطنين أمريكيين بقضايا «غير شرعية»، وأن رجال ونساء الجيش الأمريكي لن يمثلوا بأي حال من الأحوال أمام المحكمة الجنائية الدولية، وإننا نعمل على دعم القانون وحقوق الإنسان. وتطرح هذه المعطيات ثلاث قضايا قانونية دولية أمام الباحث:

أولها- لمن العلوية للقانون الوطني أم للقانون الدولي؟ وهي إشكالية قديمة-جديدة، وإذا كان هناك في واشنطن من يقول سمو القوانين الأمريكية على جميع القوانين، لأنها الأفضل والأرقى، فلماذا تطالب الولايات المتحدة دول العالم وشعوبها بالخضوع للقانون الدولي؟ ولعلها لا تتحرّج عن مثل هذا التناقض الصارخ الذي لا يقبله المنطق القانوني ولا ترتضيه الدول مهما كانت صغيرة أم كبيرة.

وثانيها- فكرة السيادة، التي لم تعد «مطلقة»، بل إن واشنطن هي من أوائل الدول التي بشّرت بهدم مبدأ السيادة التقليدي واعتبار قاعدة حقوق الإنسان ذات سمة أرقى من بقية قواعد القانون الدولي المعاصر، وكانت تصرّ خلال صراعها الأيديولوجي مع المعسكر الاشتراكي على ذلك، ونجحت في تثبيت هذه القاعدة العلوية كقاعدة مستقلة في مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي العام 1975 الذي حضرته مع كندا، إضافة إلى 33 دولة

أوروبية، فكيف لها أن تقول بتقدّم السيادة على حقوق الإنسان ؟

وثالثها- موضوع العدالة الدولية وعلاقتها بالعدالة الأمريكية، فكيف تهمل واشنطن ما تراكم من قواعد قانونية دولية ذات صفة إنسانية فيما يسمى بالقانون الإنساني الدولي، وخصوصاً اتفاقيات لاهاي لعام 1899 و1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها لعام 1977، وتضع نظامها القضائي فوق النظام القضائي الدولي، بل تهدّد الأخير بالعقوبات، ضاربة عرض الحائط التراكم الدولي التاريخي على هذا الصعيد ؟

والسؤال اليوم إذا كانت واشنطن ترفض إخضاع جنودها للمحكمة الجنائية الدولية التي تأسست في روما العام 1998 وسبق لها أن انضمت إليها ومعها «إسرائيل»، ولكنها حين دخلت حيّز التنفيذ العام 2002 انسحبت منها ومعها حليفتها، فكيف تسمح لنفسها اليوم أن تلاحق قادة دولٍ ومنظمات وحركات تحرّر شعبية وفقاً لقوانينها في حين أنها ترفض مثول أفرادها للقضاء الدولي عن جرائم ارتكبوها بحق شعوب ودول مستقلة بموجب مواثيق واتفاقيات دولية، من جانب محكمة تتلقى ملفات يحيلها إليها مجلس الأمن الدولي في الكثير من الأحيان ؟

ومن المفارقة أن واشنطن حين تتحلّل من القوانين الدولية وتزدري القضاء الدولي، تسمح لنفسها بفرض قوانينها الخاصة على الآخرين، كما هو «قانون قيصر» الذي دخل حيّز التنفيذ ضد سوريا بفرض حصار مشدّد عليها وعقوبات على من يتعامل معها، باعتبارها صاحبة «حق» يميل معها حيثما تميل، مثلما قامت بقصف مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين بالقنابل الذرية في العام 1945 عشية انتهاء العمليات الحربية، واستخدمت «سياسة الأرض المحروقة» في حربها ضد فيتنام ومارست حصاراً ضد كوبا لمدة 6 عقود من الزمان، واحتلت أفغانستان بزعم القضاء على الإرهاب الدولي، وكانت قد فرضت حصاراً شاملاً ضد العراق لأكثر من 12 عاماً استهدفت منه تجويع وإذلال شعب كامل، ثم قامت باحتلاله وتدمير الدولة العراقية بجعلها عرضةً للعنف والإرهاب وفرضت عليها نظاماً طائفياً إثنياً؛ فعن أي عدالة نتحدث ؟ وكيف يمكن مساءلة المرتكبين عن جرائم دولية حسب القانون الدولي ؟!

العودة إلى الفهرس

أوبئة أمريكية ناعمة.. تقتل بلا ضجيج

هاني حبيب- كاتب صحفي / فلسطين

أربعة أركان الأرض تعيش وتموت تحت جائحة كورونا؛ أرقام الإصابات والضحايا والوفيات في تزايد مستمر، لكنها تظل محصورة في طفرة زمنية محدّدة، والسؤال هنا: ماذا عن الأوبئة التي من صنع الإنسان التي يذهب ضحيتها الملايين من البشر وعلى طفرات متتالية من الصعب الحد منها أو مراقبتها أو حتى البحث عن لقاحات أو علاجات لها ؟ ماذا عن وباء السمنة الزائدة وما يؤدي إليه من هلاك الملايين حول العالم ببطء ولكن بشكل مستمر كل الوقت وطوال الأيام ؟ هذا الوباء من صنع الإنسان، والإنسان الأمريكي تحديداً الذي ابتدع نظام الغذاء بالوجبات السريعة .وتصدير هذا النظام إلى كل العالم بحيث أصبح نظاماً دولياً للغذاء.

وماذا عن وباء التدخين حيث يحضرنا ونحن نعيش مرحلة الكورونا إعلان إحدى شركات التبغ الأمريكية من إنتاج لقاح كورونا ؟ وكأن شركات إنتاج التبغ التي صنعت وباء التدخين وحولته إلى شكل من أشكال الإدمان العالمي، تحاول الرد على اتهامات دولية لها بنشر وباء تعاطي التدخين بأشكاله المختلفة حول العالم. كيف تفشى وباء التدخين حول العالم ؟

قبل عدة عقود ظهرت إعلانات ترويجية لسجائر مالبورو، خاصة بعد اختراع لا مثيل له في سياق تعاطي التدخين وهو اختراع الفلترة، حيث كان هناك إعلاناً رومانسياً قام به «روبرت نوريس» بارتداء ملابس رعاة البقر وقبعاتهم التقليدية، ويتنقل في البراري على ظهر حصانه، بينما السيجارة ذات الفلترة تتدلى من فمه،

خارج النص

هذا الإعلان مثّل صيحة في عالم الإعلانات في ذلك الوقت، إضافة إلى تأثيره المباشر على الكبار والصغار لتشجيعهم على تعاطي التدخين واجتذب المراهقين من الشباب والشابات والنساء، مما شكل طوراً جديداً في عالم التدخين؛ انطلاقاً من هذا الإعلان الذي يفصل بين التدخين العادي والتدخين كإدمان، وقد تمثل هذا الطور من قبل شركات سينما هوليود، حيث كنّا نشاهد نجوم ونجمات السينما في معظم المشاهد وهم يدخنون، بينما كانت يافطات إعلانات السجائر تشكل خلفية مصطنعة في ديكورات المشاهدة السينمائية كإعلانات غير مباشرة، لكنها شديدة التأثير.

أثناء الحرب الباردة، تم الترويج لصناعة الإعلان للتدخين كرمز لوفرة الاستهلاك الذي يحققها النظام الرأسمالي، في حين تضمنت «خطة مارشال» الأمريكية لإعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية لأوروبا تخصيص قروض لشراء التبغ الأمريكي، كما أنّ إعانات أميركا لمختلف دول العالم وفقاً للقانون العام رقم 480 يتضمن في إطار برنامج «الأغذية من أجل السلام» لجنوب شرق آسيا وأمريكا الاتينية والشرق الأوسط، وضعاً مميزاً للتبغ، كجزء من المواد الغذائية ما عزز فتح أسواق لتصدير السلع الأمريكية وأهمها التبغ.

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أنّ التدخين ما زال يودي بحياة أكثر من ثمانية ملايين شخص سنوياً، في وقت تتطور فيه صناعة التبغ مع تطوّر تدخين السجائر الإلكترونية.

خيّال إعلان مالبورو وبطله الأسطوري توفى العام الماضي، ومع أنه روّج لتعاطي التدخين، إلاّ أنّ بطل الإعلان لم يدخن سيجارة واحدة طوال حياته التي انتهت العام الماضي عن تسعين عاماً.

عناصر المشروع الثقافي

د. فيصل دراج

إن المشروع الثقافي يقوم نظريًا على أربعة عناصر أساسية؛ أولها اعتبار الوحدة الوطنية فعلًا ثقافيًا يستلزم وعيًا بأهمية الوحدة وإدراكًا لغيابها أو تعثرها أو ضعفها. فالفلسطيني المثقف هو الذي يتمسّك بوحدة الفلسطينيين ويدرك أنها قاعدة الكيان الفلسطيني، والشرط الأول له. وثاني العنصريْن تتمثل بالاعتراف أن الوحدة تتضمّن التعدد والاختلاف في الآراء، وأن الحوار ضامن للوحدة، وفعل وطني معين، بل إن غياب تعددية الرأي، إفقارٌ للوحدة واختصارها في موقف وحيد عاجز بالضرورة، عن التماس سُبل الحقيقة.

لا مشروع ثقافي فلسطيني، وهنا العُنصر الثالث، إلا بذاكرة وطنية تصطف ثقافة الحاضر على ثقافة الماضي، وكفاح الحاضر على كفاح سبقه، وتقرأ الماضي من وجهة نظر قضايا الحاضر، ذلك أن شعبًا لا ذاكرة له، لا تاريخ له، وأنّ الذاكرة التاريخية تحوّل دروس الماضي، إلى أدوات فاعلة، في كفاح الحاضر.

ومما لا شكّ فيه أنّ الذاكرة الفلسطينية هي مجموعة ذواكر: ذاكرة الأرض والكفاح والشقاء والهزيمة والمنفى وإرادة الحياة، وأنّ هذه الذواكر مجتمعةً هي التي شكّلت ولا تزال تشكل الشخصية الفلسطينية؛ فهويّة هذه الأخيرة من كفاحها المستمر من أجل هزيمة المشروع الصهيوني، وهذا ما يجعل الزمن الفلسطيني الحقيقي قائمًا في حاضره ومستقبله، فهما المجالان اللذان يتجلّى فيهما التحدي الفلسطيني - الصهيوني.

لم تسمح الظروف الموضوعية ولا الذاتية رُبما، لتحقيق مشروع ثقافي فلسطيني متكامل ومتطوّر، ولعلّ هذا الأمر لا فرق إن كان واضحًا أو لا وضوح فيه، هو الذي جاء بمصطلح آخر أكثر بساطة وعفوية، وأقل طموحًا، هو: المشهد الثقافيّ الفلسطيني، الذي يُشير إلى صورة يظهر فيها كتّاب ومجلات واتحاد كتّاب، دون أن يكون له سياسةً ثقافية محدّدة المعالم والملامح.

وواقع الأمر أن التخلي عن «المشروع الثقافي»، الذي يعني اجتهاد فكري متعدد الوجوه، يربط الحاضر بالمستقبل، هو الذي دفع ممارسات شكلانية قليلة الفاعلية مثل: وجود اتحاد كتاب له اجتماعات وانتخابات دوريّة، يعبر عن ذاته لا عما يتطلبه الكفاح الفلسطيني، وطباعة عدد كبير من المجلات، لا رغبةً في الفعل الثقافي، بل استجابة لرغبات تنظيمية، هو الذي ألغى الفرق بين الصحفي المبتدئ والمفكر السياسي، مثلما همّش حضور المرأة الثقافي تهميشًا مفرطًا، وجعل من المرتبة الحزبية مرتبة فكريّة، إلى أن تحوّل معنى المثقف إلى عمومية فقيرة، لها مجموعة من العادات لا جملة مبادرات تقرأ وتحلل وتستشرف.

من مقالة بعنوان: فلسطين: الثقافة والسياسة.. أسئلة عامة

مروان عبد العال للهدف:
المطلوب أدب مقاوم معجون بتجربة البشر

قد يكون من الصعب تحديد بدء الحديث عن مروان عبد العال، هل هو الروائي، والتشكيلي، أو القائد السياسي؟ وبأيهما نبدأ؟ ولكن لعله هو يجيب عن هذا السؤال، وعن من الذي أوجد الآخر مروان عبد العال السياسي خلق صنوه الثقافي والفني، أم أن الأديب هو الذي أوجد السياسي فيه، وهذا الأمر لا علاقة له بكيف بدأ حياته كما يظن قارئ متسرع، بل له علاقة بالمسارات التي تتخذها الحياة، هذه المقابلة ليست عن تجربة مروان عبد العال عمومًا، ولكن تحاول عبرها فهم الأفكار التي تقف وراء المآل الأدبي والسياسي.. مروان عبد العال النموذج الناصع للمثقف الذي يخوض نضالا سياسيًا بدون وجل ولا تردد، متموضعًا في متراس المخيم لا يفارقه. في تعريف تقني هو روائي فلسطيني وقائد سياسي مناضل، له روايات عديدة وشهيرة، وعشرات المقالات، إضافة إلى كونه فنانًا تشكيليًا.

ثمانية وأربعون عامًا مرت على اغتيال المفكر الأديب غسان كنفاني، كيف تقرأه اليوم؟

ما زال غسان يفعل في ذاكرتنا ووجداننا، ويتفاعل في كيميائنا الروحية، يعيد إنتاج ذواتنا في أدبه، وينمو حسنا بإبداعاته. في كل ذكرى لغيابه نبحث عنه وفيه، بأبعاده وخلفياته، في فكره وحلمه، ولنكتشف كل مرة أن خسارتنا فيه تكبر وحزننا يتسع، وأن ثمة قصة لم تكتمل، وحكاية تضاف، وسؤال يشتعل. الجدير بنا اليوم أن نُكرّم السؤال من مدخل السائل: السؤال الذي ميزانه عقل ومبتغاه الحقيقة وأسهم في اكتشاف كنزنا الثمين الكامن في ذواتنا، والذي بات خطرا على العدو، يستحق الإسقاط، فكان السائل «غسان» شهيداً كي يلحق السؤال به وتتبعثر الأجوبة في غياب؛ السؤال الذي دق به غسان كنفاني جدران رؤوسنا: ما الذي حصل لنا يا ترى؟ ولماذا حصل ما حصل؟ وهل ثمة خطأ في المعادلة؟ ولأن دائرة الفكر السياسي المُحكم عند غسان ترفض تلقي الحقيقة بصورة عابرة ولا تشبع ذاته نصفها، تجده يغوص في المعرفة؛ يبحث بأسئلته في أصل الأشياء، يعيدها إلى منطقها فتتحول إلى أجوبة متعددة كي تستعاد لتتحول مرة أخرى إلى أسئلة جديدة، واحتمالات وأبحاث جديدة. في مقالاته السياسية وعالمه الأدبي المحكوم بهذه المنهجية، يطرح غسان القضايا بعقلانية شديدة ليتابعها ويعالجها بالسؤال، كما في روايته «رجال في الشمس» يحكي لنا عن أبي الخيزران، مجاهد قديم، تحول إلى مهرب، بعد أن فقد ذكورته في إحدى المعارك، فنكتشف رمزية السلطة وعلاقتها بنا في لحظة ألم وموت للقدرة والرغبة معاً، ضياع رجولته فضياع الوطن. ثم يأتي إلينا السؤال مفتاح الحل: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟". لا يريد غسان كنفاني لنا أن نقبل الهزيمة صامتين وأن نقابل الموت مكتوفي الأيدي! هو السؤال القائم والمقيم خلف كل هزيمة، المرتد كالصدى يلامس وحده الزمان والمكان تراكماً وتكاملاً على طول المساحات والمستويات. في كل مرة يتحول البعض إلى مواد مهربة، لا فرق على أي حدود يهربون صحراء لاهبة أم داخل مدنٍ الضباب الباردة، منها أم إليها، ودائماً يقود الصهريج «أبو خيزران" يحترف التهريب. وفي كل انحراف عن الطريق وإن وجدنا أنفسنا محشورين في خزان لقيادة ضالة، مكبلة وسلطة فاسدة، عاقرة، تستكين مع عدو يستبيح حريتنا وكرامتنا وقيمنا وأرضنا، نستحضر سؤال غسان كنفاني «لماذا لا ندق جدران الخزان؟".

قرابة نصف قرن على رحيله وما استقال السؤال.. يقرع غسان جدران الخزان، ويتواصل صدى دعوته لنا بأن نطرح السؤال، لذلك نحن جيل السؤال، ولدنا فيه ونقيم فيه، منذ السؤال المستحق على مدى غيابه والمؤجل منذ هزيمة 1967، والمستتبع في سلسلة الهزائم المتوالية والفشل المستمر، هل سنصل نبوءته بأن نكون جيل المستقبل وجيل الانقلاب والمعادلات الصحيح؟ هل سندرك مسؤوليتنا التاريخية لما مضى ومسؤوليتنا لما يلي، فقط لكي نمنع عدونا بأن يغتال إرادتنا بإقناعنا بـ «حتمية الهزيمة»، وبدل من أن تتنطح «لا"، آتنا لـ «نعم" آتنا، وهي تدفن الرأس بالرمال لكي تحجب الرؤية ومعها التحولات والهزيمة بأسبابها ونتائجها، أو أن تستقوي «نعم» آتنا على «لا" آتنا بالهزيمة؟ هل سيغيب العقل والسؤال والحل،

العودة إلى الفهرس

ولنغتال وبوعي هذه المرة إرادتنا وبأيدينا في احترابات نفتت بها ذواتنا وثنائياتنا الفردية والجماعية؟ ما زال غسان يحثنا أن نتحمل مسؤوليتنا بأن نستقوي على الهزيمة، بأن نعيها أسباباً ونتائج ومقدمات وخلفيات، تفاصيل واستشرافاً، ونلامس شروط الاستمرار والنجاح والمستقبل. ما زال غسان يعهد بنا أن ننتج إرادة أساسية للمعرفة، موحدة وصحيحة، تولد كنتاج لقراءة تجربتنا مراجعة تاريخنا بشمولية وإتقان منهجي، لننتج معرفتنا، لتزداد تراصاً على تراص نحو مزيد من النضوج والتطور والنمو، بل الامتزاج والتداخل وبلغة تزداد وضوحاً ودقة واعية للمفاهيم والنزاهة الفكرية والأخلاقية، ضمن رؤية فكرية متماسكة، هي انبعاث جديد للمنهج الصحيح، يعيد للعقل مكانته، وللروح ألوانها وللعيون بريقها، وبذلك نوفي غسان، الدرس والدم، بل كأنه اليوم يهمس معنا بإصرار: "آن الأوان أن يعلمنا الجرح كيف نرتكب الصح!".

كيف أثرت كتابات غسان ومجايليه المتنوعة بين الأدب والسياسة، في التأسيس للمشروع الوطني السياسي الفلسطيني؟ وأين الأدباء والكتاب اليوم من هذا المشروع؟ وهل يصح التقسيم الذي يتناول الأدب الفلسطيني ما بين مرحلتين: قبل وبعد أوسلو؟

رسالة غسان كنفاني في توظيف الخيال السياسي بأعمال أدبية، والخيال السياسي ليس عقيدة سياسية، مبنية على الوعظ والبيان والخطاب السياسي، لذلك ظل النص الأدبي عنده محتفظ بعفويته وإبداعيته وقيمته الجمالية وعمقه الوجداني، بل تمكن من خلال رسالته أن يجسر الهوة بين الأدب والسياسة، وكشف دور الأدب في تحفيز وشحذ الخيال السياسي. غسان كنفاني بهذا المعنى منح السياسة بعداً جديداً ومغايراً، في القدرة على صياغة المفهوم الأعمق والأدق للعمل السياسي، حين كان مشاركاً في المراحل الأولى لبلورة استراتيجية الصراع، وبناء الحركة الوطنية الفلسطينية كحامل وطني للمشروع التحرري. ماذا يعني أن نقرأ حواراته الفكرية القديمة ونشعر اكأنها بنت الساعة؟ ونعصر جملة المفاهيم الثورية التي صاغها حول الوحدة الأفقية بين الفصائل والتنظيمات، والوحدة العمودية، أي بين التنظيم السياسي والجماهير. وأن الوحدة لا تعني التماثل، إنما صلابة وطنيتها ووحدتها تكون في التنوع والاختلاف وتعدد الآراء. صاحب الخيال السياسي الذي لامس خطاب الدولة «المسخ» التي لا يمكن أن تقوم على فلسطين ناقصة، يعلمنا أن الحس السياسي هو الفطرة التي تؤسس للوعي المنضبط لقاعدة التناقض الرئيسي مع العدو، وما تفعله الحساسية السياسية التي تحول السياسة إلى حنكة وفهلوة وشعاراتية وكلمات عرجاء تنهك القيم واللغة، الذي يدرك أن لا حياة بدون ماء ولا سياسة من دون ثقافة، وغسان كنفاني المناضل الذي صاغ مشروع الاشتباك التاريخي المجتمعي، وانخرط فيه بكل تفاصيل حياته، فلم يكن مكانه بين المثاليين الذين يكتفون بالثرثرة، المقيمين في صالونات وقاعات المؤتمرات المدفوعة الكلفة والأبحاث، وزمن الثقافة المدفوعة الأجر من صناديق الدول المانحة وبنوك التمويل الدولية وشيكات التسول لصناعة مفردات الترويض والتطبيع والتمييع.

كان لغسان القدرة أن يضع الخيال السياسي في قلب علم الاجتماع الملموس، وليس في الدراسات الأدبية والنصوص المجردة، لذلك تمكن في نقد العوالم الاجتماعية السائدة وطرح عالمه الحقيقي كما يراه وكما يفهم حياة الشعب الذي ينطق باسمه، وعلى سبر أغوار الروح الفلسطينية العميقة والبعيدة، وطرق تفكيرها وأساليبها وأنماطها التعبيرية. صارت الرواية في يده منشوراً سرياً تتداوله الجماهير يصل بها حد امتلاك الوعي الكامل، والأمل والثقة الراسخة بانتصار الحق والخير والعدالة.. صارت فسحة نتأمل فيها تجربتنا، ندون عليها مآسينا.. صار لها بعداً جمالياً لهويتنا ولنشيدنا الملحمي.. الأدب كقضية الإنسان. هذا الأدب لا ينتجه إلا أديب ذو أصالة ذاتية وموضوعية، وذو عبقرية ثورية في اصطياد العلاقة بين الخاص والعام، الواقع مع الماضي واستقراء التجربة والتاريخ لتبيان عمق الصراع، مفهومه ومستقبله في بنيان معرفي

للتاريخ، للذات وللآخر، كأن غسان يريد القول أن التناقض الرئيسي بوجهيه لا بد من حضورهما في بنيتنا الذهنية. هذا الأدب لا ينتجه إلا أديب واعي ثوري متشابك نفذ إلى النهايات البعيدة التي يتقهقر دونه الطارئ الدخيل اللا إنساني، أمام أصالة الجذور التي ما زالت حية وضاربة في عمق الأرض والتاريخ.

لا يموت غسان.. لا قبل ولا بعد أوسلو.. "الكنفانية" ماذا تعني؟ المناضل الشامل، وهي قيمة نادرة في زمن بعد أوسلو، الكنفانية تعني القائد الشاب والمثقف السياسي، الذي يفهم السياسة ببعدها الثقافي ومداها الفكري وبالتربية السياسية وليس بالمرتبة والرتبة، يضع أهمية الرؤية فوق الرأي، والتجديد فوق التقليد، والنقد بدل النقل، إذا أسقطنا نموذج «الكنفانية» في حياتنا السياسية، تتجوف السياسة وتتحول أدواتها إلى مجموعة موظفين وعدة شغل في خدمة رب العمل. نموذج غسان يصرخ في رؤوسنا: ما قيمة الشعوب بلا رموز؟ والأوطان بلا مقدس؟ وما معنى كرامة الإنسان من دون الغاية النبيلة؟ يعني الثقة بالمستقبل وتحقيق النصر. نموذج البطولة المستمرة في "الرجال والبنادق"، وليس مطاردة الشهداء والأسرى وكل الذين كتبوا بأحلامهم اسم فلسطين، ورسموا بدمائهم خارطة الروح والحلم، والتي هي كل فلسطين. فكر التحرر في رواية فلسطينية أسطورية ستنتصر على الخرافة، لأن نسجها من خيوط الحق والحقيقة وهي فينا باقية، شيء لا يرى ولا يمس ولا يذهب. الكلمة الرصاصة في معادلة القوة الناعمة والممتنعة والمتجددة. تؤمن «الكنفانية» أن في هزيمة الكيان الصهيوني هزيمة لكل ما هو متخلف في الحياة العربية، لأنها كانت في الإضافة الحسية للقضية الفلسطينية، أعطتها ولم تأخذ، حملتها إلى الإنسانية ولم تحولها إلى منفعة آنية، تلك «الكنفانية» التي توجس خطرها العدو في جيل انقلاب جديد يحمل قنديل الحرية إلى قصور العتمة والظلام والظلم والظلامية، جيل كان قد بشّر بغسان وهو من عبّر عنها بقوله: «لقد دهشت حين سمعت مجددا حوار أبطالي حول مشاكلهم، واستطعت أن أقارن حوارهم بالمقالات السياسية التي كنت قد كتبتها في الفترة الزمنية ذاتها، فرأيت أن أبطال القصة كانوا يحللون الأمور بطريقة أعمق وأقرب إلى الصواب من مقالاتي السياسية».

النقد كان أساسيًا في كتابات غسان الأدبية والسياسية، خاصة أنه تزامن مع ما يسمى مرحلة صعود الثورة الفلسطينية وفصائلها.. ورغم أن النقد في هذه المرحلة مطلوبًا أكثر، إلا إننا نشهده شذرات متفرقة أو خجولا في مواجهته لأخطائنا، هل انتفى الكاتب الناقد لحساب كاتب السلطة؟

لا تتضح بعد الرؤية حول نقد عربي أو فلسطيني معاصر يحمل ملامح ومبادئ متميزة، ناهيك عن دور فعّال في دفع الأعمال المميزة نحو الأمام، أو في تصويب ونقد الأعمال التي تتكاثر يوماً بعد يوم. الاجتهادات النقدية ما تزال فردية، ولا نرى تفكير في لم الشمل وتوحيد الجهود في تكتل رسمي. اليوم يتفشى ورم الجوائز ويتسرب الإبداع إلى الإفاضة والرداءة، بات هاجس الفوز هو المحرك الأساسي؛ الجميع يكتبون، وعالم الجوائز محاصر بموجبات الفوز وتشريعاتها المسيسة، هكذا تم تسليع الإبداع، ولم يعد للقارئ وظيفة إلا استهلاك المستهلك، إذ تقوم الجائزة بعمليه الفرز والانتقاء وكأنها بوصلة في إدارة الذوق الأدبي، وبهذا باتت تقوم مقام النقد الأدبي الذي يمر بمأزق كبير، خصوصا بعد انحسار موجة النقل عن النقد الغربي التي أضفت هالة من النخبوية على بعض النقاد.

نريد من النقد ما نريده من الأدب والسياسة معا: أن نفصل العمل الغث من العمل الثمين، والأدب الرديء عن الأدب الجميل، كما لا تنفصل البنية عن الوظيفة وأن لا يخرج الواقع عن الحلم؛ كما لا نريد ان ينتهك التكتيك الاستراتيجية، وان لا تنتهك السياسة الأخلاق، وأن لا تنتهك الأيديولوجيا الهوية الوطنية، وأن لا تنتهك الوطنية البعد القومي والإنساني.

إذا أردت أن تتحدث عن تجربتك الشخصية كسياسي وروائي وفنان.. ففي أي موقع يمكن أن تضعها؟ وأين موقع غسان منها؟

دائما يطرح مثل هذا السؤال، والاجابة المباشرة تكون بما قاله غسان نفسه « ليس بوسع أحد أن يملأ مكان أحد"، لذلك و بقرار طوعي، اعتبر نفسي أنتسب إلى الرفيق غسان كنفاني، مدرسته الإبداعية، وثقافته العضوية، وأنا أتمنى أن ألتقي بجيل الانقلاب الثوري الذي بشر به غسان. وعندما انتمى لهذا الكنفانية بمداياتها الفكرية ومساحاتها الفنية والجمالية، فذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه تقليداً بل تجديداً، ولا توريثاً بل إكمالا. الوفاء الحقيقي بإكمال درب غسان وليس بتحويله إلى كليشهات ونسخ مصورة عنه وإقامة طقوس سنوية وتكرار نصوص ومقولات وعبارات وكفى! لأن غسان نموذج «لم يكتمل»؛ كان يكتب ويناضل ويرسم ويحرر مجلة وهو في حالة جريان، فلسطيني مطارد بالأمكنة والأزمنة، حتى أن هناك روايات كتبها غسان ولم تكتمل! وأفكار لم تكتمل كأنها في حالة جدل، وجمل صاغها كأنها تنتهي بفاصلة وليس بنقطة كي تنهي الجملة! وأكثر من ذلك عمر غسان لم يكتمل! لم يرد الأعداء أن يكتمل فقتلوه في عمر ال 36 سنة، مع ذلك أسس ولم يكمل ومنذ المراحل الأولى لبلورة استراتيجية الصراع، مع بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية التي اعتبرها الحاضن الجمعي والوطني للمشروع التحرري.

أنتمي لغسان الذي وضع فلسطين في أعمدة الجرائد المحلية العربية والدولية والذي قاد مجلة «الهدف» أن تكون صوت "الحقيقة كل الحقيقة للجماهير»، وجملة المفاهيم الثورية التي صاغها حول الوحدة الوطنية «الأفقية» كما وصفها، أي بين الفصائل والتنظيمات، ومكونات الشعب الفلسطيني داخل وداخل الداخل والشتات بكل أبعاده، والوحدة "العمودية"، أي بين التنظيم السياسي والجماهير؛ وأن الوحدة لا تعني التماثل، إنما صلابة وطنيتها ووحدتها تكون في التنوع وتعدد الآراء وتنظيم الاختلاف. أنتمي لغسان الذي اعتبر الوطن ليس مجرد ذكرى وماضي إنما مستقبل، وأن معنى فلسطين وحقيقة فلسطين تنتصر على فلسطين ناقصة. تعلمت منه أن الحس السياسي هو الفطرة التي تؤسس للوعي المنضبط لقاعدة التناقض الرئيسي مع العدو.

نعم، بقرار طوعي، أعتبر نفسي أنتمي إلى مدرسة أم سعد، تلك الإنسانة التي تعيش في مخيم البؤس

العودة إلى الفهرس

وتدلي بفكرته التغييرية؛ إن الثورة لا يصنعها البؤس، بل وعي البؤس، وترفض تخليد اللجوء، وكل من يسعى لتحويله من حالة سياسية إلى حالة إنسانية، وتصوغ منظومة خيمة المقاتل بدل خيمة اللاجئ التي تنتشر وتتوسع وتعبر الحدود والقارات وتتجلى في خلق فزاعة المخيم، لتدمير القلاع من داخلها، ليصير كل مخيم يبحث عن مكان وأمان وعن لقمة عيش، بدل أن يبحث ويناضل ويسير على طريق العودة إلى الوطن، وليس طريق قسري نحو منفى جديد. بقرار طوعي، أنتمي لغسان الذي انتهى جسداً، ولكن فكرته تبقى عندما تتجدد وتكتمل باستمرار، اكتمال التمرد الإنساني والتحرري بعبارة «لا»، الكلمة التي يكمن فيها جذور الثورة، فالمقاومة للمستعمر تبدأ من قول «لا» لتصبح إثباتاً لحرية الإرادة في الإنسان، وبخاصة حينما يقول الجميع «نعم» وهذا الأمر يتعلق بالغالبية. وكما استنتج المفكر تودوروف أنها تصبح أكثر خطورة لأننا امتثاليون نوعاً ما، ومستسلمون في غالب الأحيان، لذلك كلمة «لا» تعني رفض منطق المستعمر، أما كلمة «نعم» فهي إشارة بقبول حتمية الاستعمار. في الوقت الذي يؤدي فيه "أمراء الغزو» رقصة الاستلاب والتطبيع والترويج لرواية العدو؛ رواية الموت التي تبدأ فلسطين وتمتد بأدوات عديدة من ضفاف الفرات إلى قلعة الشهباء التي أحرقت بالأمس مسرح الخراب. اختلال بالعقل، الهزيمة الأكبر تلك التي تسقط العقل من المعادلة، وإزاحته ليتم ارتكاب المشهد الأسوأ في بشاعة النص وفظاعة الدور، ولأن الفكر يضبط ويوجه السياسة، تعهرت السياسة عندما يغيب العقل، وصرنا أمام سؤال من أين أتى هؤلاء بكل هذه الوضاعة؟ حتماً، الأصل في التخريب المنهجي الظلامي والتكفيري بكل مستوياته الأحادي والإقصائي والمتخلف، أو حتى العنصري الذي أصبح في هذا الزمن كما قال ماركس» أفيون الشعوب»! يكتمل غسان بتحقيق حلمه وغايته وأدبه وفكره ومقاومته التي لم تنقطع حتى آخر نفس من أجل مشروع ثقافي نهضوي وطني وقومي متكامل.

العلاقة الجدلية في الأدب والسياسة.. تجعلنا نطرح سؤال: من الذي يسبق الآخر السياسة أم الأدب؟ بمعنى هل المشروع السياسي هو الذي يشكل حامل للمشروع الأدبي أم العكس؟ وما المطلوب كي نكون أمام مشروع متكامل؟

تظل العلاقة بين الأدب والسياسية، في كل اللحظات، عصية وملتبسة، لكن أعظم الأدب ما جاء انتصاراً على الألم والاغتراب والظلم والاحتلال والاستعمار، وأوفره دلالة وأبعده أثراً وتأثيراً، ما خالطت في كلماته فلسفة المقاومة. في دراسته الثانية للأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال، يكتشف غسان "أن الشكل الثقافي في المقاومة يطرح أهمية قصوى ليس أبداً أقل قيمة من المقاومة المسلحة بذاتها..»، ثم يعود فيؤكد أهمية الثقافة، بأنها «الأرض الخصبة التي تستولد المقاومة المسلحة وتحتضنها وتضمن استمرارها وتحيطها بالضمانات». الأدب المقاوم كما عرفه غسان هو محاولة لإيجاد المعادلة الصحيحة المنافية حتماً للذهنية التخريبية بأن «السياسة تنبع من فوهة البندقية"، وبأن مجتمع المقاومة بثقافته، بحفاظه على ذاته وتعبيراته ولغته وأدبه، هو وعاء العمل المسلح، وأن الأخير هو نتاج للأول، وليس العكس. غسان يضيء لنا نواحي مغيبة في رؤية معرفة ذاتنا وقدراتنا ومواردنا كي نستثمرها في الصراع وعلى ذات القيمة للأشكال والتعبيرات الأخرى، وهو الذي ردد في أكثر من مناسبة «الكلمة بندقية"؛ بفعلها وقوتها ومسؤوليتها.

نريد للأدب كما فهمه وأنتجه غسان أن يحدث انقلاباً في الدلالة، فتغدو الرواية مساحة حرية وانطلاق في عبثيتها وعشوائيتها، كما في اتزانها وارتباطها بالواقع وفي ربطها بين الشخصي والعام والإنساني والوجودي.. نريد للأدب أن يكون له شكلاً رافضاً مقاتلاً لشرط الوطن المصادر من احتلال نيو استعماري، مشيراً إلى استحالة الحوار والتعايش بين ابن الأرض الشرعي ومغتصبها.. نريد للأدب أن يكون درعاً حامياً من وطأة التجربة المعاصرة التي حاقت بشعبنا، ليقاوم به آلامه وفواجعه.. نريد للأدب أن يطلق آهة الحناجر المذبوحة، وصرخة

الأعماق الغاضبة المكبوتة، وضحكة الأطفال البريئة.. نريد للأدب أن يطرح أسئلة كبيرة وعميقة، وأن يعرض مفهوم الزمن، حرباً أم اشتباكاً.. أي الصراع المستمر بأشكال لا ضرورة أن تكون عنيفة إن لم تسمح قدرتنا بها، لذلك فلحظة السلام! ولا لحظات التقهقر أو الهدنة أو الراحة تعني أن الصراع قد توقف.. نريد للأدب أن يعالج سؤال الوجود، ليس كمأساة تستحق الشفقة، بل عمق الإنسان وجوداً ووجداناً، واقعاً وحلماً. حفظ الوجود.. أن تحتفظ بنفسك، وما عدا ثانياً.. أي ما تستطيعه قدرتك وليس رغبتك، لماذا؟ لأن الصراع مستمر، هو التحام متواصل، هكذا يعرفه غسان، أي أن هذا الالتحام وهو الصراع ما زال يمتلك أسباب استمراره موضوعياً، وإلا لماذا الفضيلة بحفظ البقاء وما عدا يأتي، هو مؤجل ولكن ليس ملغياً إن لم يكن هدفاً آنياً ومعلناً؟

أمام مشروع متكامل، المطلوب هو أدب مقاوم مكتوب من لحم ودم، قادم من الحياة، معجون بتجربة البشر، ليس ابن لحظته، بل يتذكر سابقه ويحلم بالقادم.. أن يكون برزخاً بين عالمين، حيث القطائع غير نهائية ولا انعطافية، بل تكميلية باتجاه الارتقاء، دون قطع الأدب والسياسة عن واقعهم، أو عن التاريخ، ودون جعلهم أسرى الطارئ الدخيل حتى لا نموت معه وفيه.

أمام مشروع متكامل، مطلوب رؤية بديلة وحديثة تجدد وتؤصل الصراع وأدوات فعل جديدة قادرة على الابتكار، هذا هو إرث غسان كنفاني وهذه قضيته، وهذا ما عهد به إلينا.

طلال سلمان في حديث خاص «بالهدف»
عن تجربته الصحفية الشخصية، و انتفاضة لبنان وديكتاتورية الطائفية

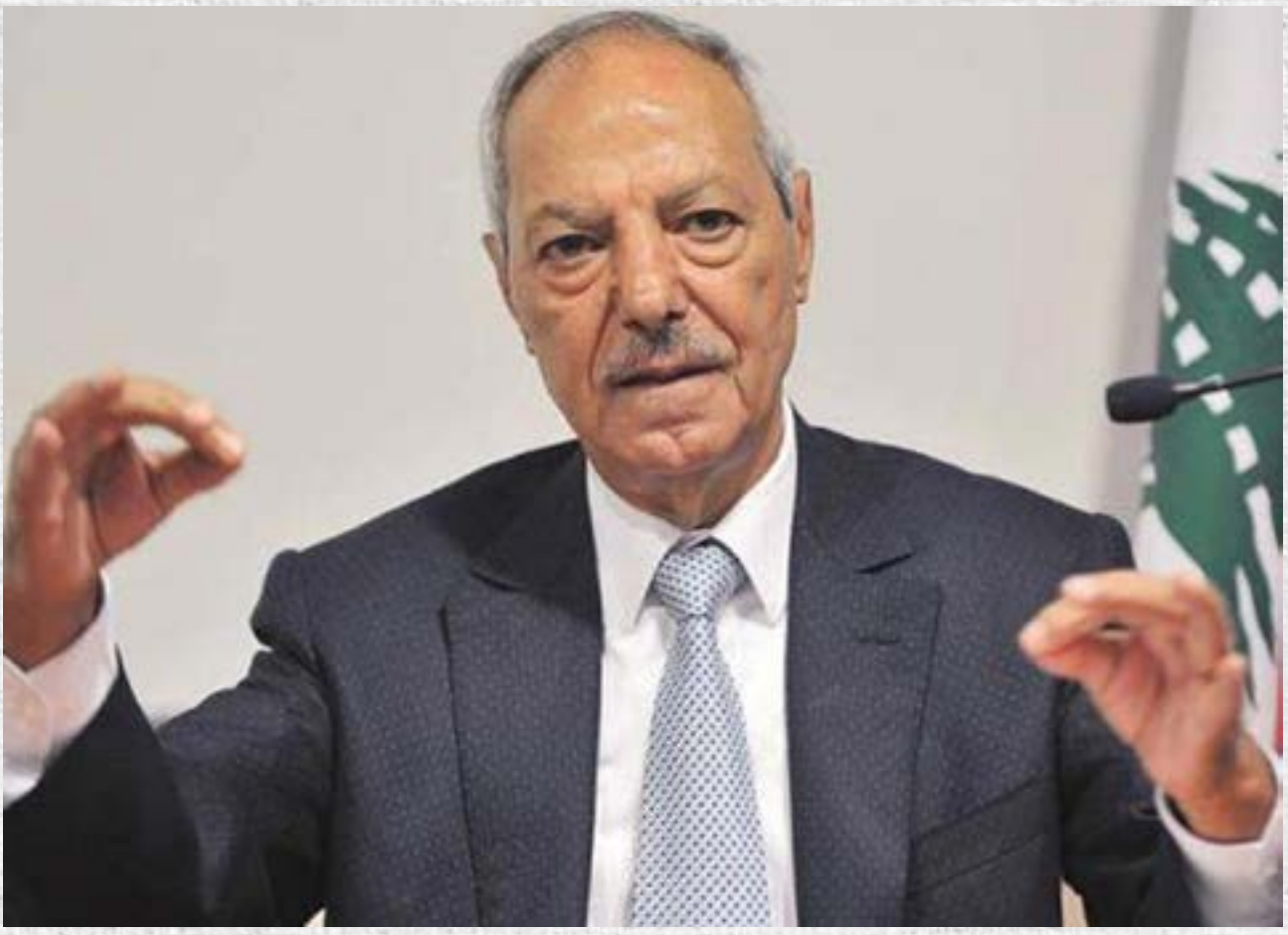

أشهر من نار على علم، الصحفي العربي اللبناني الكبير طلال سلمان مواليد 1938، ، مؤسس ورئيس تحرير جريدة السفير «جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان» و «صوت الذين لاصوت لهم» التي شكلت على مدى عقود أحد أعمدة الصحافة العربية الحرة، ومرجعا أساسيا يحظى بالتقدير والاحترام في القضايا اللبنانية خاصة والعربية عامة والفلسطينية استثناءا، يدلي للهدف بشهادته عن تجربته الصحفية الشخصية ورأيه في الصحافة اليوم، وما يحدث في لبنان، في شهادة مكثفة عميقة

في البداية تحية تقدير وإجلال للشهداء الذين لا يمكن أن ننساهم وبينهم الدكتور جورج حبش وبطل العلميات الفدائية الاستثنائية في التخطيط لها ومن ثم تنفيذها داخل كيان الاحتلال الإسرائيلي كما ضدٍ طائراته، الدكتور وديع حداد، وصولا إلى الكاتب – الشاعر - الروائي - الرسام- العاشق الأبدي غسان كنفاني.

-1-

الصحافي، مثله مثل حملة الأقلام جميعًا، لا يمكن أن يستسلم أو يستقيل كاسرًا قلمه، إلا إذا داهمه الاغتيال المخطط له، كما حدث للكاتب - الشاعر- الروائي عاشق فلسطين غسان كنفاني.

ولم يكن بين طموحاتي يومًا أن أكون صاحب جريدة، بل كنت أفضل الاكتفاء بلقب «المحرر السياسي» أو « رئيس التحرير»، من دون تحمل أثقال رب العمل؛ أنا الذي أمضى أكثر من ثلث عمره محررًا ومديرًا للتحرير ورئيسًا للتحرير في صحف أخرى، منها «الحرية» و«الحوادث» و«الصياد».. الخ.

ومن المستحيل الآن أن أُسقط من تجربتي التي أراها غنية جدًا تولي مسؤولية إصدار جريدة يومية هي «السفير»، في ظل ازدحام مكتبات بيروت وأحضان الباعة فيها بصحف عديدة لها هويات عديدة أبرزها «النهار» و«الحياة» و«الأنوار».. الخ.

العودة إلى الفهرس

ربما لذلك يغمرني نوع من الاعتزاز بتجربة «السفير» التي عاشت في قلب القلة والعوز والديون لمدة 43 سنة، بلا توقف، إلا في فترات الحروب المتقطعة، حيث تولى الرقابة على الصحف موظفون في السلك العسكري ينفذون ما يؤمرون به، من دون أي تقدير أو معرفة بأهمية ما نكتبه.. إلى حد أننا لجأنا أحيانًا إلى رجال الدين (المرحومان المفتي حسن خالد والسيد العلامة محمد حسين فضل الله)، لكي نمرر بعض الأخبار المهمة والتعليقات الضرورية على ما يحدث، خصوصًا أثناء الاجتياح الإسرائيلي الأول التي نجح «حزب الله» في إجلائه في 25 أيار 2000.

- مع التواضع- أنا صاحب قضية أقاتل من أجلها حتى آخر رمق.. وقد تعرضت لأكثر من محاولة اغتيال، ولعملية نسف مطابع «السفير»، ولتعديات كثيرة بينها محاولة قتل استهدفتني عند عملي، فجر 14 تموز 1984، أمام باب منزلي في بناية البريستول القريبة من الفندق الذي يحمل الاسم نفسه، أؤمن بالقاعدة التي تقول: «من علمني حرفًا.. كنت له عبدًا..».

وبين من أخذت منهم وعنهم «المعلم» سليم اللوزي الذي جاء من القاهرة بعد تجربة عريضة في مجلة «روز اليوسف» لصاحبتها طرابلسية الاصل فاطمة اليوسف، ثم أظرف كاتب صحافي الراحل سعيد فريحة، وقد عملت في مجلة «الصياد» وجريدة «الانوار» اكثر من عشر سنوات، على تقطع. وبالنتيجة فان من علمني حرفا احفظ له جميله بامتنان عظيم، ولو كان مصححا في المطبعة.

-2-

مع الأسف الشديد، الصحافة العربية اليوم أراها وقد انقرضت تمامًا، أو تكاد.. ولم يتبقَ منها إلا صحف النفط والغاز، وهي عربية بالاسم؛ أميركية – إسرائيلية بالفعل.. وكذلك هي محطات الإذاعة والتلفزيون، ومن ليست حكومية منها فهي خاضعة لأصحاب النفوذ عربًا وأجانب (وكلاهما سواء).

ولعل بين من أحفظ لهم التقدير الخاص «البيك» منح الصلح، الذي كانت ثقافته عريضة، وكان نجم اللقاءات في مطعم فيصل، والذي اعتذرت عن الكتابة معه في فترة كنت أجتهد لبناء نفسي بتجربتي ذاتها وعبر الصح والغلط.

مع الأسف، ليست الصحف العربية اليوم، وبمجملها إلا صحافة حكومية، مع استثناءات محدودة تربطها بالأجنبي أو بكبار المتمولين، وهم أيضًا يطلون بصلاتهم واستثماراتهم على الأجنبي؛ أميركا بالأصل، وضمنه الإسرائيلي.

ثم أن عمري لم يعد يسمح لي بعمل مدته لا تنتهي، وهو يستنزف الجهد والصحة، وأحمد الله، بداية وانتهاء، على أنه اعانني حتى أنجزت وبلغت رسالتي..

-3-

عن لبنان:

لقد انكشف النظام الفاسد-المُفسد في لبنان الذي يعيش بمؤسسات شكلية تحكمها الطائفية والمذهبية. ومن علامات النهاية؛ انقراض الأحزاب العقائدية: حركة القوميين العرب، وحزب البعث، ويحاول شباب الحزب الشيوعي الحفاظ على هذا الحزب التاريخي، لكن الرياح تجري عكس التمني..

وميزة الانتفاضة الشعبية في لبنان يدل عليها اسمها.. فهي انتفاضة لم يخطط لها أحد، لا حزب ولا منظمة، ولكن الكل- يسارًا ويمينًا- تلاقوا في أجوائها، وإن لم يستطيعوا الوصول إلى «جبهة وطنية» يناضل كل المنتمين إليها من أجل إسقاط النظام، أو إضراره، في أقل تعديل! والأسباب للانتفاض عديدة وموجعة؛ أخطرها الجوع الذي يهدد الناس في معاشهم أمام انهيار الليرة أمام الدولار الجبار.. وأمام الفساد الضارب أطنابه في قلب النظام اللبناني، وهو نظام فاسد فاسد، وإن هو ادعى الديمقراطية المضروبة بالطائفية، أي أسوأ دكتاتورية في التاريخ.

المقاومة في أدب غسان كنفاني

أ.د. حسين حمودة– أستاذ الأدب العربي في جامعة القاهرة/مصر

فكرة المقاومة هي فكرة تأسيسية وملازمة لتجربة غسان كنفاني، ظهرت خلال أعماله الأدبية كلها، وتمثلت خلال ممارساته السياسية جميعاً، وامتدت عبر مسيرته حتى استشهاده الفاجع المدوي.

في مقاربة هذا الموضوع، «المقاومة في أدب غسان كنفاني»، سوف أتحدث في ثلاث نقاط أساسية:

النقطة الأولى تتصل بالتصورات النظرية الخاصة بغسان كنفاني، أو بوعيه النظري، حول مفهوم المقاومة في الأدب.

النقطة الثانية ترتبط بتمثلات المقاومة في إبداع غسان كنفاني، المتنوع كما نعرف جميعاً، بين الرواية والقصة القصيرة والمسرحية.

النقطة الثالثة والأخيرة ترتبط بأمثولة المقاومة التي يمكن استخلاصها من تجربة غسان كنفاني.

أولاً فيما يخص النقطة الأولى، المعرفة الجمالية بفكرة المقاومة، يمكن أن تلتمس أبعاداً متعددة في هذه الوجهة خلال كتاب كنفاني المعنون «الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968» الذي تناول فيه الوضع الثقافي لعرب فلسطين المحتلة، وتوقف عند أدب المقاومة الفلسطينية، ثم قَدمّ نماذج متعددة من الشعر والأقصوصة من هذا الأدب الفلسطيني.

في مقدمة الكتاب طرح مجموعة من التصورات المهمة حول مفهوم أدب المقاومة وثقافتها، ورأى أن هذه الثقافة لا تقل قيمة - بعبارته - "عن المقاومة المسلحة ذاتها".

رأى أيضاً أن أدب المقاومة خلال الفترة التي يتناولها بعد 1948 يمثل حلقة جديدة من حلقات سابقة ارتبطت بالنصف الأول من القرن العشرين، وتصور أن دوره في هذا الكتاب هو تقديم وثيقة أخرى للأدب الفلسطيني بعد الوثيقة التي قَدمّها في كتابه الأول: "أدب المقاومة في فلسطين المحتلة".

الكتاب الأول الذي يشير إليه، «أدب المقاومة في فلسطين المحتلة»، تناول في ثلاثة فصول أدب المقاومة بعد الكارثة، والبطل العربي في الروايةٍ الصهيونية، ثم قَدّم نماذج متنوعة من شعر المقاومة. وقد انطلق غسان كنفاني في هذا الكتاب من موقف واضح ومن انتماء واضح لقضيته، دون ادعاء حيادية مزعومة، أو دون لجوء إلى ما يسميه «البرود الموضوعي».

وقد سجل في الكتاب مجموعة من الملاحظات حول شعر المقاومة الفلسطينية، منها أنه - بعبارته - «ليس بكاءً وليس نواحاً ولا يأساً، ولكنه إشراق ثوري دائم وأمل يثير الإعجاب».

التقط غسان في هذا الكتاب المبكر أبعاداً مهمة في الشعر الفلسطيني المقاوم، منها المزج العميق بين الشخص والأرض، والعلاقة الفردية والعلاقة مع الوطن، وربط أدب المقاومة بعنصرين مهمين: عمق الوعي وإيجازه الحاسم، ورأى أخيراً أن أدب المقاومة الفلسطيني يُقدم لتواريخ الأدب المقاوم في العالم نموذجاً متقدماً.

أيضاً له كتابات عن فكرة ومفهوم المقاومة على مستويات أخرى، منها المستوى السياسي، وله مقالة بعنوان "المقاومة هي الأصل»، هي نوع من الحوار مع أحمد بهاء الدين.

النقطة الثانية التي يمكن التوقف عندها ترتبط بتمثيلات المقاومة في إبداع غسان كنفاني الأدبي، ونحن نعرف أن له أعمالاً كثيرة مهمة ومتنوعة وغزيرة، كتبها كلها رغم قصر الحياة التي عاشها، تمثلت في رواياته المهمة ومنها "رجال في الشمس" و"أم سعد" و"ما تبقى لكم" و"من قتل ليلى الحايك" و"عائد إلى حيفا"، بالإضافة إلى مجموعاته القصصية المهمة، ومنها "أرض البرتقال الحزين"، "عالم ليس لنا"، "عن الرجال والبنادق"، بالإضافة إلى مسرحياته: «الباب»، "القبعة والنبي" و"جسر إلى الأبد".

في كل هذه الأعمال، على تنوعها وعلى تباين الوجهات التي سارت فيها واستكشفتها، يمكن التماس معالم واضحة وثابتة مقرونة بمعنى المقاومة. من هذه المعالم ما يتصل بالتناولات الأساسية في هذه الأعمال، فكلها موصولة بتجسيد معاناة الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها بسبب الاحتلال الرازح.

ومن هذه المعالم، ما يرتبط بفكرة "الامتلاء الزمني"، بمعنى أن الأعمال القصصية والروائية والمسرحية لغسان كنفاني تحيل دائماً إلى ملابسات وتفاصيل تخص فترة أو فترات تاريخية بعينها، بحيث تبدو هذه الأعمال على مستوى من المستويات وكأنها نوع من التأريخ للمعاناة الفلسطينية وتأريخ لسبل المقاومة الفلسطينية.

العودة إلى الفهرس

ومن هذه المعالم، ما يخص التقاط تفاصيل كثيرة جداً، وغزيرة ومتنوعة ودقيقة في الوقت نفسه، لسبل الحياة التي عاشها الفلسطينيون بأشكال متعددة، بما يتمثل نوعاً من الحفاظ على الذاكرة الفلسطينية، وهذا أيضاً شكل من أشكال المقاومة.

ومن هذه المعالم، تلك القدرة المذهلة على بث روح المقاومة خلال التقاط شخصيات بعينها وتجارب بعينها، وتجسيدها بإبداع فني دونما رفع شعارات رنانة، ودونما اللجوء إلى أساليب خطابية زاعقة.

أيضاً من هذه المعالم، القدرة على تمثيل وتقديم موقف واضح وراسخ ثابت من مظالم الاحتلال وجرائمه، وعدم الوقوف على حياد مزعوم، وعدم التقنع بتلك الموضوعية الباردة، بالتعبير الذي ساقه غسان كنفاني في كتابه وأشرت إليه.

أيضاً من هذه المعالم، التي تمثل أبعاد المقاومة في أعمال غسان كنفاني، ما يرتبط باستخدام أساليب وطرق فنية بسيطة وعميقة في رواياته وقصصه ومسرحه، بما يجعل أعماله جميعاً تنطلق من قدرة واضحة على الوصول لمتلقيه ببساطة دونما تعقيد.

أيضاً من هذه المعالم، ما يخص تناول طرائق المقاومة وتجسيدها بأشكال أدبية جديدة وغير تقليدية وغير سطحية؛ مثلاً على مستوى شخصيات أعمال غسان كنفاني، يمكن ملاحظة أن بعض هذه الشخصيات يقترب إلى حد ما من مفهوم "البطل الايجابي" الذي تم الترويج له وإشاعته في فترة من الفترات، ولكن غسان يجسد هذا المعنى للبطل الايجابي دون اللجوء للتوصيفات الجاهزة التي أحاطت بهذا المفهوم في الكتابات الدعائية.. أبطال غسان كنفاني الايجابيون وبطلاته الايجابيات يشيرون ويشرن إلى مستقبل مشرق، ويتسمون ويتسمن بقدرة على الصبر والامتلاء بالأمل المفتوح على مستقبل قادم، لكن دونما لجوء إلى الصيغ التقليدية التي أحاطت بهذه المعاني، لدى شخصيات نمطية، في كتابات أخرى كثيرة.

مثال لهذا المعنى يمكن أن نجده في شخصية "أم سعد" في الرواية التي وهبتها هذه الشخصية عنوانها. "أم سعد" ليست امرأة واحدة في العبارة الواضحة في الرواية، ويمكن أن نتوقف

عند مجموعة من القيم المهمة التي اتسمت بها هذه الشخصية: الشرف والصلابة والصبر والصمود واحترام العمل والبساطة والحكمة والنطق بلسان شعبي جماعي، والوعي البسيط العميق.. كلها قيم وصفات مرتبطة بهذه الشخصية التي يمكن أن نشم فيها بعبارة الرواية "رائحة الريف العميق".

أيضاً من هذه المعالم، أن أعمال غسان كنفاني كلها تراهن، وتنجح في رهاناتها، على تأثير ممتد لها فيما بعد الانتهاء من قراءتها، بما يعني أن تأثير هذه الأعمال ليس وقفاً على فترة بعينها، ولا على زمن قراءتها، وإنما يمتد هذا التأثير بعد الانتهاء من قراءتها، كما يمتد لأزمنة أخرى بعيدة تالية... الصيحة الأخيرة المفجعة التي سمعناها في نهاية رواية "رجال في الشمس": "لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟".. هذه الصيحة ظلت تتردد لدى كل من قرأوا وقرأن هذه الرواية بعد قراءتها، وظلت تتردد أخرى تالية بعد قراءتها.

النقطة الأخرى الثالثة والأخيرة التي يمكن أن أتوقف عندها، فيما يخص تجربة غسان كنفاني المقرونة بالمقاومة، تتمثل في تجسيده معنى الأمثولة للمقاومة، أو معنى «درس المقاومة».. هذه الإطلالة التي أطللت خلالها على بعض تصوراته حول معنى المقاومة، وحول تمثيلات المقاومة في أعماله، كلها لا تنفصل عن الممارسات التي مارسها غسان في حياته. ليست هناك مسافة على أي مستوى من المستويات بين تجربة غسان كنفاني في حياته وتجربة غسان في كتاباته. ليس هناك انفصال بين الفرد والجماعة، وليست هناك أية مزاعم على أي مستوى من المستويات.. هو قام بدوره الذي تصوره بنبل وشرف. قام بدوره هذا في كتاباته، وقام بدوره هذا في ممارساته، وقام بدوره هذا في النصوص الإبداعية وفي الكتابات السياسية التي كتبها، وقد ظل ملتزماً بهذا الدور حتى استشهاده الأخير، بل إن استشهاده يمكن أن يكون تتويجا لهذه الأمثولة التي جسدها غسان كنفاني ببلاغة وبيسر وببساطة وبوضوح ناصع.. أعتقد أن غسان كنفاني كان ولا يزال وسوف يظل تجسيداً لهذه الأمثولة الخاصة بالمقاومة.

عرض لدراسة "في الأدب الصهيوني" لغسان كنفاني

د. وسام الفقعاوي– أستاذ العلوم السياسية – رئيس تحرير الهدف/فلسطين

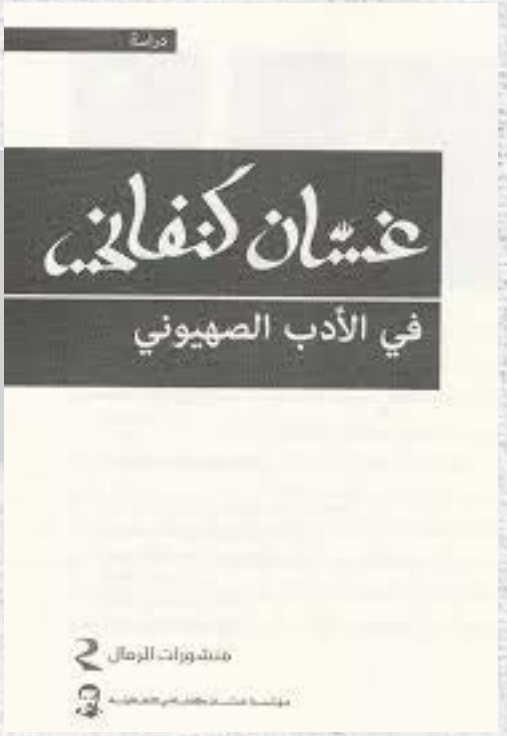

فيما يلي سيجد القارئ نفسه أمام عرض لخمسة فصول من دراسة غسان كنفاني المعنونة: في الأدب الصهيوني، والتي صدرت في بيروت عام 1967، وكان قد سبقها في عام 1966 صدور دراسته الأولى عام 1966، المعنونة ب: "أدب المقاومة في فلسطين المحتلة 1966-1948"، وتلاها دراسته الثانية عام 1968، والمعنونة ب: "الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968"، وكأن «غسان كنفاني» من خلال دراساته المذكورة أراد - بحسب محسن عتيق خان - تجسيد حكمتين: أولًا «اعرف نفسك»، وثانيًا «اعرف عدوك».

دراسة غسان (في الأدب الصهيوني) تعتبر رائدة في عنوانها وموضوعها، حيث سلط الضوء من خلالها، على الدور الذي لعبه "الأدب" اليهودي الموجه في استيلاد الصهيونية السياسية التي تجسدت في مؤتمر بال 1897، لذلك نجده يسجل في مقدمة دراسته بأن الحركة الصهيونية: "قاتلت بسلاح الأدب قتالًا لا يوازيه قتالها بالسلاح السياسي. كان الأدب الصهيوني جزءًا لا يتجزأ ولا غنى عنه، استخدمته الصهيونية السياسية على أوسع نطاق، ليس فقط لخدمة حملاتها الدعاوية، بل أيضًا لخدمة حملاتها السياسية والعسكرية، ولن يكون من المبالغة أن نسجل هنا أن الصهيونية الأدبية سبقت الصهيونية السياسية".

ويذهب «غسان» إلى التأكيد بأن الإرهاصات الأولى للتعصب العرقي اليهودي وتسييس الدين اليهودي، قد عبر عن نفسه في الأدب الصهيوني: «وإذا كانت الصهيونية السياسية هي نتاج للتعصب وللعرقية، فقد كانت الصهيونية الأدبية هي أولى إرهاصات ذلك التعصب وتلك العرقية، وسوف نلاحظ أن التيار التعصبي العرقي، وتسييس الدين اليهودي عبّر عن نفسه أولًا بالأدب، وأن هذا الأدب قام، تحت ضغط نمو العنصرية في القرنين الثامن والتاسع عشر بلعب دور دليل لذلك التيار اليهودي المتعصب الذي ما لبث أن بلور نفسه في حركة صهيونية سياسية".

وبعكس المتوخى من الأدب في تلازمه مع القيم الإنسانية النبيلة، إلا أن ما سُمِّيَ بالأدب الصهيوني -حيث كان غسان في أغلب صفحات دراساته، أينما يرد كلمة الأدب الصهيوني يضعها بين مزدوجين- مختلفًا منذ البداية: "وربما كانت تجربة الأدب الصهيوني هي التجربة الأولى من نوعها في التاريخ، حيث يستخدم الفن في جميع أشكاله ومستوياته، للقيام بأكبر وأوسع عملية تضليل وتزوير تتأتى عنها نتائج في منتهى الخطورة. وكان من أولى هذه النتائج أن أدت عمليه من هذا النوع إلى غسل دماغ جماعي في كل ناحية من أنحاء العالم استخدمت في تحقيقها الوسيلة التي ما يزال الإنسان يعتبرها وسيلة تنوير وتوسيع أفق وكشف حقائق".

الصهيونية تقاتل على جبهة اللغة

يذهب «غسان» إلى أن جبهة اللغة للصهيونية السياسية، كانت بالغة الأهمية، في محاولة منها لخلق رابطة قومية لليهود الموزعين على مختلف دول العالم، ولا توجد رابطة بعينها تجمعهم، وعليه «لقد كان من المصيري، بالنسبة للصهيونية كحركة سياسية مفتعلة، أن تقاتل على جبهة اللغة قتالًا مريرًا يوازي قتالها على صعيد جبهة الاندماج التي كانت بديلًا لها؛ فطوال ألفي سنة تقريبًا كفت اليهودية عن كونها رابطة قومية، وفقدت كل العناصر التي يشكل مجموعها قومية ما: فلم يكن ثمة رابطة جغرافية، ولا حضارية، ولا اقتصادية، ولا ثقافية، ولا سياسية

العودة إلى الفهرس

بين يهود العالم، وقبل ذلك كله لم يكن بالطبع أية رابطة عرقية، والسامية نفسها كانت رابطة سلبية، بمعنى أنها كانت رابطة من الخارج، ولم تكن السامية في الحقيقة هي الرابطة، بل كانت «اللاسامية» بصيغتها الخارجية: لم تكن موقف اليهودي من اليهودي، ولكنها كانت موقف غير اليهودي (الأوروبي خصوصًا) من اليهودي. ولذلك كانت جبهة اللغة، بالنسبة للصهيونية، جبهة شديدة الأهمية أخضعت للغايات السياسية، وجُعلت بالتدريج وبالتوجيه المتواصل؛ مبررًا – فقد كانت في الحقيقة الخيط الواهي الوحيد الذي يربط بين اليهود في توزعهم على عرض العالم، ولكن حتى هذا الخيط، كان وجهًا من وجوه العلاقة الدينية، وليس من وجوه العلاقة القومية، واعتبرت الصهيونية أن مهامها الأولى جعل العبرية لغة قومية".

وكانت المبادرة في هذا الأمر لآحاد هعام، أحد رواد الصهيونية، من خلال مقالاته التي قوضت بقايا «دعوة الاندماج» لدى يهود أوروبا الشرقية، عن «آخر يهودي وأول عبري»، هذه الجملة التي صارت إلى جانب بعيد، شعارًا صهيونيًا في الميدان الثقافي، بحسب «غسان».

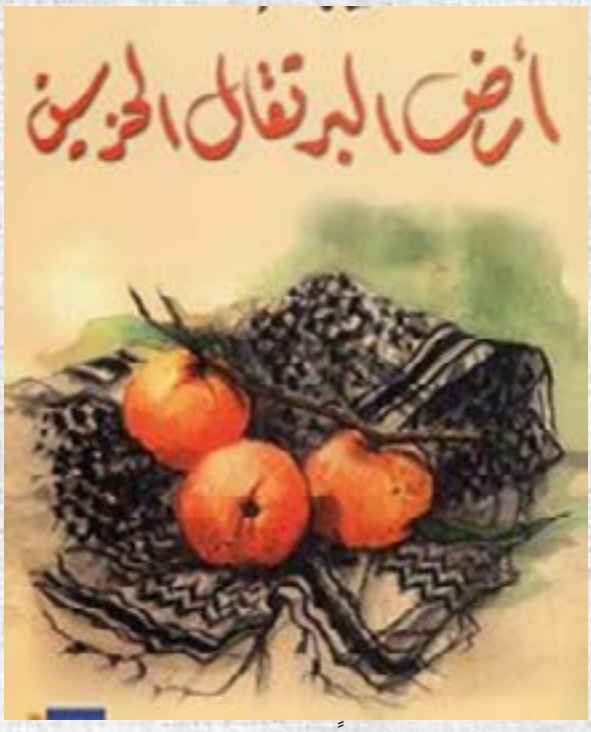

ولادة الصهيونية الأدبية

يؤكد «غسان» بأن: «الصهيونية، بمعنى أنها الحركة اليهودية السياسية باتجاه فلسطين، لم تولد في مؤتمر بال في العشرين من آب/أغسطس 1897، ولكن هذا المؤتمر كان تتويجًا علنيًا لسلسة من الضغوط لعب فيها الأدب الصهيوني دورًا أساسيًا.

وإذا كانت نهاية القرن التاسع عشر هي العلاقة الرسمية لولادة الصهيونية السياسية، فإن الصهيونية الأدبية بدأت قبل ذلك، وكانت في الحقيقة مادة الصهيونية الفكرية التي كتب عنها موشي هس وليو بنسكر وناحوم سوكولوف وآحاد هعام وثيودور هيرتسل وغيرهم".

يدرج "غسان" هنا، ملاحظة أولية هامة، وهي: «أن ذروة الإنتاج الأدبي الصهيوني جاءت في الفترات التي تحسنت فيها أحوال اليهود نسبيًا، أي الفترات التي أعطي اليهود فيها حقوق المواطنة في الدول التي يعيشون فيها، والأهم من ذلك أيضًا هو أنه في هذه الفترات بالذات؛ نمت الأفكار التي رسمت قاعدة الصهيونية العريضة. وعلى عكس التصور الشائع يبدو هذا الاعتقاد غريبًا، فثمة بديهية راسخة تقول: إن اضطهاد اليهود هو السبب الذي دفعهم إلى الشعور بالتميز، وبالتالي اكتشاف «أرض الميعاد»؛ اكتشافًا سياسيًا أخذ طابع الشعور بالاكتفاء والخلاص واسترداد الكرامة".

فيما يؤكد "غسان" من خلال دراسته لتاريخ الإنتاج الأدبي اليهودي، بأن الأكثر رقيًا وتطرفًا - من هذا الإنتاج- قد تحقق في فترات يمكن اعتبارها، بالنسبة لتاريخ التيه اليهودي؛ فترات انفراج.

ويذهب في التأكيد بقوله إلى إنه: من النادر أن نرى إنتاجًا يهوديًا بارزًا وخلاقًا كان وليد فترة الاضطهاد: فقد عاش اليهود الأسبان وسكان فرنسا الجنوبية في فترات الاضطهاد التي أعقبت التراجع العربي عن الأندلس على دراسة إنتاج ابن ميمون (1) وتوسيعه والتعقيب عليه، وتلاحظ الشيء ذاته أيضًا في الفترة الاضطهادية التي أعقبت تفسيرات راشي للتلمود، والتي كتبها في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، والتي بقيت مصدرًا للفترات التي جاءت في أعقاب عصر راشي (2)".

يُرجع «غسان» في هذا الفصل من الدراسة أساس مسألة رفض الاندماج، رغم فترات الانفراج التي تمتع بها اليهود في العديد من الدول الأوروبية التي أقاموا بها، إلى الرفض القائم على التميز العرقي والعنصرية المحضة: «إن الاضطهاد لم يكن في الحقيقة الموضوعية؛ الرحم الذي استولد الصهيونية، ولكن ما يبدو أقرب إلى الحقيقة هو أن الفترات الانفراجية التي كان يمكن أن تكون مدخلا إلى الاندماج،

كانت تُرفض من قبل طبقة يهودية خاصة؛ رفضًا عرقيًا وعنصريًا محضًا، كان ثمة استبدال في الأدوار، بين المضطهَد والمضطهِد، يلفت النظر فعلا.. لقد تولى الموقف العرقي اليهودي الذي قاده غالبًا رجال يهود تمتعوا بامتيازات خاصة على حساب الأقلية اليهودية المضطهَدة؛ إفراز الصهيونية الساسية، من مواقع عنصرية».

العرق والدين في الأدب الصهيوني يستولدان الصهيونية السياسية

إذا كانت فرص الاندماج والذوبان في المجتمعات الأوربية قد بدأت في الاتساع، خاصة في أوائل القرن التاسع عشر، ومع انتشار أفكار؛ الحرية والمساواة والإخاء التي تبنتها الثورة الفرنسية، حيث في عام 1811، بدأت الحركة الإصلاحية اليهودية في ألمانيا؛ متأثرة بتلك الأفكار، وتسعى إلى عصرنة اليهودية: دين وثقافة، إلا أن «غسان» يسجل بأنه رغم: هذا الانفراج ومحاولات العصرنة، نما تيارًا من التعصب في الاتجاه المضاد في الأوساط اليهودية ذات الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، وسيبدأ أدب من طراز صهيوني يبرز بروزًا مستمرًا، ليس في مطلع القرن التاسع عشر أكثر من وميض خاطف وعلامات، ولكنه يتخذ طابعًا أشد وضوحًا في منتصف القرن ليصبح شائعًا في أواخره مفجرًا، في النهاية الصهيونية السياسية التي كرسها مؤتمر بال عام 1897.

ويعتبر «غسان»: أن منتصف القرن التاسع عشر نقطة الانعطاف لعملية التحول التي حدثت: ففي 1858 صار اليهودي ليونيل روتشيلد عضوًا في البرلمان البريطاني عن لندن لأول مرة في تاريخ اليهود، ويعكس وصول روتشليد إلى البرلمان تيارًا من نفوذ يهودي متصاعد، ويتزايد هذا النفوذ باطراد فيصبح يهودي آخر، لأول مرة، رئيسًا لبلدية لندن في عام 1880. وفي هذه الفترة نفسها أيضًا، يعتلي بنيامين دزرائيلي اليهودي كرسي رئاسة الوزارة مرتين، وفي عام 1900 يصل عدد اليهود في بريطانيا إلى ربع مليون يسكن ثلثاهم في لندن، بعد أن كان عددهم في أوائل القرن التاسع عشر لا يتجاوز 8000 يهودي، ولم تكن أوضاعهم الاجتماعية تتميز بصفة خاصة.

ويلحظ بأنه: «مع هذا التغيّر في التركيب الاجتماعي والسياسي لليهود الإنجليز، يحدث بصورة موازية، تغيّر في طليعة الإنتاج الأدبي المتعلق بالقضية اليهودية، ولسوف نشهد في النصف الأخير من القرن التاسع عشر؛ انعطاف نهائيًا نحو تسييس الشخصية اليهودية في الأدب. ولم يكن هدف هذا التسييس، إلا تأكيدًا على رفض الاندماج في المجتمعات التي يعيش فيها اليهود كحل للمشكلة اليهودية».

يستعرض «غسان» في تأكيد ذلك، رواية بنيامين دزرائيلي «دافيد آلروي» التي كتبها عام 1833، ويذكر أهمية تناوله لها لسببين؛ أولهما لذاتها، وثانيهما للنتيجة التي أدت إليها. ففي هذه الرواية يطرح كاتبها البطل اليهودي الصهيوني، قبل حوالي نصف قرن من ولادة الصهيونية رسميًا في بال، حيث: يرفض الاندماج وكل فرصه، ولذلك يسقط فورًا في الموقف العرقي المتطرف الذي سيتبناه هتلر مقلوبًا بعد 80 سنة!

لقد حمل – دزرائيلي - قضية التميز اليهودي التي اعتبرها سيمغوند فرويد «قوة للبقاء»، نحو نهايتها الحتمية؛ فجعلها قوة للغزو، فكي ترفض الاندماج ينبغي أن تتبنى واحدًا من موقفين: أولهما؛ الشعور بالضعة، وثانيهما؛ الشعور بالتفوق، ولم يكن أمام دزرائيلي، وقد رفض الاندماج، إلا أن يسقط في فخ العنصرية.

ويؤكد «غسان»: إن تفوق وتميز البطل اليهودي في رواية «دافيد آلروي» هو تفوق وتميز عرقي ليس إلا، ذلك أن دزرائيلي يمسح العالم كله بهذه المسطرة الهتلرية الكريهة: «إن كل شيء عرق... ليس ثمة حقيقة أخرى». ويصر دزرائيلي على أنه حتى «ما يعتقده الناس سلوكًا فرديًا، ما هو في الحقيقة، إلا شخصية العرق»، وعليه يؤكد طوال صفحات روايته: «إن العبريين عرق غير مختلط»، أي عرق نقي!

الأدب الصهيوني يضبط خطواته مع السياسة

يكشف «غسان» في هذا الفصل من دراسته، عن السمة الدعاوية الموجهة «للأدب الصهيوني»، لتحقيق أهداف سياسية قائمة على قلب وطمس الحقائق والتزوير وتشويه المعطيات التاريخية والكذب والاستخدام الانتهازي، غير ذي العلاقة لأحداث

العودة إلى الفهرس

الماضي في تبرير أحداث جديدة، بعيدة زمانًا ومكانًا وفكرًا وبشرًا عن بعضها، حيث يذهب «غسان» إلى أن: هذه المهمة المتناقضة للأدب الصهيوني كانت مهيأة بالطبيعة للسقوط في أخطاء مهلكة؛ شكلًا ومضمونًا، ومع ذلك فقد استطاعت الآلة الصهيونية الجبارة أن تمنع حدوث أي فضح ذي شأن لذلك النوع اللاأخلاقي من غسل الدماغ عبر العمل الفني. لذلك فكانت الدعاوية هي سمة هذا الأدب الذي جعلته يختلف جوهريًا عما صار يعرف بأنه الأدب الموجه؛ ذلك أن الأول –على عكس الأخير- يعتمد في الأساس على إخضاع الحقائق بأي ثمن لخدمة موقف مسبق، حتى لو كان هذا الإخضاع يستلزم تشويه المعطيات التاريخية، والكذب حينًا، والتجاهل أحيانًا، والفرار من النتائج التي تطرحها تحليلات وافتراضات مقحمة بالقوة في العمل الفني... والذي لا شك فيه، أن ثيودور هرتزل أول من أعلن هذا الاتجاه بصراحة في مطلع القرن العشرين، حين نُشرت روايته «الأرض الجديدة القديم»، هذه الرواية التي استبقت عند هرتزل نفسه، الصهيونية السياسية، وكانت حافزًا لقلب هيرتزل «الفنان» إلى هرتزل «السياسي».

العصمة اليهودية أمام «عدم جدارة» الشعوب الأخرى

يُعلمنا «غسان» بأن الكاتب الصهيوني روبن وولنرود يفسر عصمة البطل اليهودي وتفوقه المطلق بقول الأخير: «إن الكاتب اليهودي يفقد كثيرًا من موضوعيته بسبب شعوره الكامل بهويته وبمسؤولياتها...، ولذلك، فإن القرب الشديد من الأحداث والشخصيات تعطي كتاباته حيوية، ولكنها تعطيها، في الوقت نفسه، نوعًا من المايوبيا (3) ".

فيما يؤكد «غسان» تعليقًا على ما سبق، بأننا «سنرى في الواقع، أن العكس هو الصحيح: فإذا كان الكاتب اليهودي قريبًا حقًا من الأحداث، بالمعنى العقلي والجسدي أيضًا، فإنه يفقد موضوعيته بالقدر الذي يفقدها كاتب صهيوني يتناول الأحداث من بعيد. ولذلك فإننا سنلحظ دومًا بعدًا عن الموضوعية كلما ابتعد الكاتب عن الأحداث، وبعدًا أقل كلما اقترب منها... إن الرواية الصهيونية لا تضخم الحقائق وتنفخها بالمبالغة، ولكنها تخترعها أيضا... حيث أبرزت العديد من الروايات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، روايتي "لصوص في الليل" لآرثر كوستلر، و "طوبى للخائفين" لياثيل دايان؛ الشعور العميق بالتفوق العنصري المطلق، وهذا التبجح بالتفوق المطلق إلى جانب العصمة الغيبية، أدى إلى موقف عرقي واضح من الشعوب الأخرى وخصوصًا العرب".

ويرى «غسان» بأن: الحركة الصهيونية لم تكن قادرة على تبرير غزوها لفلسطين، إلا بالمبررات التي اعتمدها كل غزو في التاريخ، وهو التفوق البدني والحضاري والذهني والأخلاقي، ولكن هذه الدعاوى لها وجهها الآخر الملتصق بها، وهو الطريقة التي ينظر فيها الغازي إلى الشعب الذي يتعرض للغزو، إلا أن الحركة الصهيونية، في الرواية كانت مطالبة بتغطية قضيتين في آن واحد، داخل هذا النطاق؛ الأولى تبريرها لرفض اندماج اليهود في المجتمعات التي عاشوا فيها في الخارج، والثانية تبرير اقتلاع شعب كامل من أرضه.

المبررات الصهيونية أمام اغتصاب فلسطين

يفتتح «غسان» هذا الفصل من دراسته، بقول المؤرخ البريطاني أرنولد تونبي: «أستطيع أن أفهم مطالب اليهود بعد كل الذي عانوه على أيدي الألمان، بأنها مطالب ترمى إلى إعطائهم ولاية في مكان ما من العالم ليمارسوا سيادتهم الخاصة فيه، وإذا كان لا بد من حدوث ذلك، فتلك الولاية ينبغي أن تكون على حساب الغرب الذي ارتكب أقصى الفظائع مع اليهود، وليس على حساب العرب. إن هذه النقطة تبدو لي سهلة وسليمة، ولكن حين أشرت إليها مرة في بلد غربي، وهو ليس ألمانيا ولا إنجلترا؛ قوبلت بموجة من الصياح الضاحك».

يعلق غسان على ذلك، بالقول: «يبدو أن الدعاية الصهيونية رسخت في الذهن موقفا بعيدًا للغاية عن هذه العملية الحسابية الإنسانية البسيطة التي وضعها تونبي، بتلك السهولة والتقريب، ويتعكس هذا الترسيخ، بصورة أخص على الرواية الصهيونية".

ويؤكد «غسان كنفاني بأن: أحد المبررات الصهيونية لغزو فلسطين يعتمد في جوهره على «الرد على المذابح الهتلرية ضد اليهود خصوصا، وعلى الاضطهاد الذي تعرض له اليهود عمومًا»، ولذلك فإنه من المستحيل تقريبًا أن يجد المرء رواية صهيونية عن فلسطين لا يكون المدخل إليها مبنيًا عبر المذابح الهتلرية، ويبدو أن المؤلف الصهيوني يعي قيمة هذا السيف الدموي الذي يسلطه منذ البدء على ذهن القارئ الغربي، فيضمن، من الصفحات الأولى كسبه إلى جانبه، مهما ارتكب من أخطاء.

سؤال «غسان» الذي طرحه في نقاش ذلك الأمر، في سياق تفاعله مع قول «تونبي» السابق: ما شأن عرب فلسطين بدفع ثمن مذابح ارتكبها الغرب ضد اليهود، خصوصًا وأن اليهود عاشوا في المجتمع العربي على مر العصور في انفراج مستمر تقريبًا؟

وفي محاولة الإجابة يؤكد جازمًا: بأن هذا السؤال على بداهته، يظل بعيدًا عن اللمس، وكل المحاولات التي تبذلها الرواية الصهيونية للإجابة عنه من بعيد؛ تسقط في تناقض مهلك، وأحيانًا مضحك.

هوامش

1-أبو عمران موسى بن ميمون بن عبيد الله القرطبي، شخصية دينية وفكرية يهودية في أوساط يهود المشرق العربي والأندلس، خلال العصر الوسيط.

2- هو اختصار لاسم الحاخام الإشكنازي «رابي شلومو بن يتسحاق»، وكان رئيس إحدى المدارس التلمودية، ويعتبر من أشهر المعلقين والمفسرين للتلمود في عصره.

3- تعني: قصر أو حسر النظر.

العودة إلى غسان: أدبا وفكرا وممارسة

مهند عبد الحميد – باحث وكاتب سياسي/فلسطين

الروائي والرسام والمثقف الثوري غسان كنفاني الذي ما يزال حاضرًا لدى من عاشوا مع تجاربه وإبداعاته، وما زال حاضرًا وهو الأهم لدى الأجيال الجديدة التي تعرفت عليه من أعماله، ذلك أن المعيار وأداة القياس للاعمال الأدبية هي في قدرتها على الحضور من جيل إلى آخر ولمدى زمني مفتوح وهو ما يطلق عليه بالأعمال الخالدة. الخلود الأدبي معناه قدرة الأثر الأدبي سواء كان قصيدة أم ديوانًا أم قصة أم رواية أم أي جنس أدبي آخر على البقاء والديمومة بين أبناء جيله من المتلقين والأجيال الآتية بعده.(1).

مضى 48 عامًا على استشهاد وعلى صعيد عالمي، بعد 400 سنة يردد الناس في كل مكان من العالم قول شكسبير «أكون أو لا أكون» التي وردت في مسرحية «هاملت». وبعد 1055 سنة يردد كثيرون حِكَمْ الشاعر أبو الطيب المتنبي وبخاصة بيت الشعر الذي يقول: ذو العقل يشقى في النّعيم بعقله/ وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم (2). أو «وخير جليس في الزمان كتاب. وبعد مرور 155 سنة على صدور رواية الحرب والسلام لتولستوي ما زالت هذه الملحمة، تقدم فلسفة إنسانية متجددة للحرب وللسلام ومتجانسة مع طبيعة الإنسان وطموحاته الجذرية، ومع الغاية والهدف من وجوده على الأرض، ما زالت من المرجعيات التي تعَرِّف.. ما هي الحياة وما هو الموت، وما زال تصوير تولستوي للصراع الملحمي العملاق بين الوجود والعدم حاضرًا في يومنا هذا، والذي قد يكون أكبر صراع في الآداب العالمية (3). ومثل هؤلاء المبدعون كثر ممن حضروا في زمن غير زمنهم وقدموا تراثًا فذًا للإنسانية جرى البناء عليه.

لا يعني هذا أن كل ماضي الحضارات الإنسانية يتناغم مع الحداثة والتجدد والإبداع، هناك في المقابل كما كبيرًا من تراث التخلف والتوحش المناهض للتطور في الماضي، والذي يستخدم لكبح التطور في الحاضر، والذي لا يمكن أن تتقدم الشعوب بدون التحرر منه. وفي حالتنا الفلسطينية والعربية، هناك قطيعة مع تراث الإصلاح والنهضة والتنوير ورموزه، فالأجيال الجديدة لا تعرف شيئًا ذا قيمة عن ابن رشد وابن سينا والفارابي والبيروني والخوارزمي وجابر ابن حيان، ومن بعدهم محمد عبده وجمال الدين الأفغاني؛ الكتب المدرسية ومقررات الجامعات لا تتحدث إلا عن النزر القليل، والثقافة السائدة تتبنى ما تعرضوا له من تكفير وعقوبات أودت بحياة بعضهم، والأخطر أنها تتجاهلهم، وتتبنى فقهاء الظلام التكفيريين فقط لا غير.

«لماذا لا تقرعوا جدران الخزان؟

عبارة أطلقها غسان كنفاني على لسان أبو الخيزران في الرواية التراجيدية «رجال في الشمس»، لكنها تتردد في المقالات والندوات وفي خطاب النخب الفلسطينية والعربية الناقدة للوضع البائس والمعاش راهنًا، حيث يتم استحضار غسان والاستقواء بدعوته للتمرد وعدم الاستكانة والخضوع التي

العودة إلى الفهرس

أطلقها قبل عامًا، مسلطًا الأضواء على هشاشة الشخصية المنهزمة التي تبحث عن حل معيشي فردي بمعزل عن تحررها وتحرر الشعب الذي تنتمي إليه. فالذين استكانوا داخل جدران الخزان الملتهب بحرارة شمس الصحراء الحارقة كانوا ينتمون إلى فكر الهزيمة والنكبة في ذلك الوقت، والذين لا يقرعون جدران الخزان اليوم كونهم يعيشون في شروط شبيهة بمنكوبي الأمس ينتمون أيضًا إلى فكر خانع هو امتداد لفكر الهزيمة. أراد غسان القول، أن الخنوع والخوف والتكيف الذليل مع الواقع قاد إلى موت مذل؛ انتهى بأصحابه إلى حاوية القمامة كرمز لمزبلة التاريخ.

يقول الناقد يوسف سامي اليوسف: وضع غسان في رواية رجال في الشمس، حجر الأساس في صرح الأدب التراجيدي في ثقافتنا الناهضة، حين كتب رجال في الشمس التي تتمحور حول الصراع مع الذات الذي يشكل ضرورة ماسة لكل رواية عظيمة قادرة على اجتذاب القارئ. ويضيف اليوسف، قبل غسان لم يستطع النثر المقاوم الارتقاء إلى كتابة التراجيديا؛ لأن الكتاب يكتبون انبثاقًا من الوعي وبغرض الوعي، ما عدا غسان الذي انطلق من وعي التضاد؛ باعتباره أول وأكبر خطوة نحو الأدب التراجيدي. لقد تميز أبطال روايات غسان بالقدرة على حمل السمات النفسية للفلسطيني المهزوم؛ إنه أول كاتب استطاع أن ينقل الكارثة الفلسطينية إلى حيز الرواية التي يتحقق لها تكامل الشروط الفنية، إضافة إلى كونه أخضع التاريخ للمحاكمة، وأدانه كخنوع وعدوان في طرفيه النافي والمنفي. إن التراجيدي في رجال في الشمس هو لحظة السقوط المدمر لا يصدر عن نقص وجودي كما في المسرحية اليونانية، ولا عن خلل في الشخصية، كما هو الأمر في مسرح شكسبير، بل يصدر عن الأحداث الكبرى في التاريخ (4)، لكن التراجيديا تسمح بالتنفيس عن عواطفهم عندما تتكشف الأحداث المأساوية؛ رجال في الشمس سلطت الضوء على بؤس ومرارة حياة اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة التي أدت الى نهاية مأساوية لأبطال الحكاية، وكل الذين على شاكلتهم من اللاجئين. فالذين هجروا أو اضطروا لمغادرة وطنهم خشية من الموت الذي كان بانتظارهم داخل وطنهم، ها هم يموتون خارج وطنهم في حدث مأساوي. إن وظيفة هذا النوع التراجيدي إحداث صدمة في القارىء، أو المشاهد إذا كان العمل سينمائيًا – تحولت رواية رجال في الشمس إلى فيلم بعنوان «المخدوعين»، واستخلاص الدروس كنتيجة. لماذا فشلت محاولة التغلب على الجوع والبؤس والذل والهوان خارج الوطن، وأدت الى الموت ؟ سؤال طرحته رواية رجال في الشمس وما يزال حاضرًا بعد مرور 72 عامًا على جريمة التطهير العرقي في فلسطين؛ إنه سؤال التمرد على هذا الواقع البائس!

مأثرة غسان الأهم، هي الاعتراف بالضعف والسلب والخطأ والهوان الناجم عن الهزيمة والمسكوت عنه، ونقده بجرأة وشجاعة، هذا الشيء لم يكن مألوفًا في الثقافة الشعبية والرسمية الفلسطينية التي اكتفت بتقديم الفلسطيني كضحية مغلوبة على أمرها تستدعي الشفقة والعطف، والتضامن في أحسن الأحوال، لم يجرِ التوقف عند الأخطاء والتقصير والضعف والتواطؤ الذي ساهم في الهزيمة. مقابل ذلك كان للمثقف الثوري والروائي غسان كنفاني رأي آخر هو التجرؤ على نقد الضحية والانتقال بها من الفعل السلبي «الضعف والهوان» إلى الفعل الايجابي «إرادة التغيير»؛ أراد أن يخرج الفلسطيني من حالة «التثبيت» على النكبة وهي حالة مرضية، إلى حالة مقاومة نتائجها وصولًا إلى الظفر بالحرية.

في ذلك الزمن تضافر الأدب الثوري الذي قدمه غسان وسميرة عزام، وقدمه شعرًا محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد وفدوى طوقان ومعين بسيسو وأبو سلمى وعز الدين مناصرة، مع انطلاق العمل الفدائي والثورة، لإخراج الفلسطيني من مكانة اللاجئ المسكين الضحية السلبية، إلى مكانة الفدائي المتمرد والمقاوم الذي يريد أن يصنع الحرية لشعبه ووطنه، وقد تحقق ذلك في حدود معينة، لكنه بقي يراوح في مرحلة ما قبل التحرر التي دخلت في انتكاسة أوسلو المثبطة للتحرر والحلم، وللأسف حدث مستوى من النكوص إلى مرحلة الضحية السلبية التي لا هم لها غير استعراض أفعال الاحتلال وجرائمه وانتهاكاته، وغير طلب العون والمساعدة، بعيدًا عن نقد الضعف والهوان والأخطاء وإعادة بناء عناصر القوة والمقاومة. وهنا يحضر دور غسان كنفاني وأعماله الأدبية الخالدة التي يحاول كثيرون الاستقواء بها في زمن التوحش الكولونيالي والتحولات الرجعية وثقافة فقهاء الظلام.

عندما يكون الشعب الفلسطيني في موقع الضحية السلبية يسهل افتراسه من المستعمر الاسرائيلي الذي يحتكر دور الضحية التاريخية ولا يعترف بوجود ضحية أخرى صنعها بنفسه، بل يحاول فرض الاستسلام عليها باعتبارها طرفًا معتديًا في كل الأحوال؛ فالفلسطيني الذي يقاوم احتلال بلده هو إرهابي؛ والفلسطيني الذي يطالب بإنهاء الاحتلال وبوقف القتل ورفع الظلم والعودة إلى وطنه بحسب قرارات الشرعية الدولية هو معتدي وإرهابي؛ والفلسطيني الذي يقدم شكاوي إلى محكمة الجنايات ويطالب بالتحقيق في جرائم الحرب هو إرهابي أو مشجع للإرهاب؛ والفلسطيني الذي يطالب بمقاطعة دولة الاحتلال هو إرهابي؛ والفلسطيني الذي يطالب بالانضمام لمنظمات الأمم المتحدة والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 67 يمارس إرهابًا دبلوماسيًا. يندر أن يعاقب شعب لأنه يطالب بحريته وبحقوقه التي حددتها هيئة الأمم المتحدة، ويندر أن تعاقب أي دولة أو مؤسسة اختصاص أو مسؤول أو شخصية اعتبارية بتهمة نقد الاحتلال وجرائمه وسياساته العنصرية وتدعو إلى معاقبته أو تعترف بالضحية الفلسطينية؛ فقد عوقبت اليونسكو لاعترافها بفلسطين وعوقب مجلس حقوق الإنسان وعوقبت (البي دي اس). على الضد من ذلك، عندما يخرج الفلسطيني من سلبيته وينتقل من حالة الهوان والضعف، يستطيع أن يصمد، ويكشف أكذوبة الضحية التي يتقمصها المستعمر الإسرائيلي، ويستطيع مغادرة موقع الضحية؛ يستطيع أن يتحرر من هيلمان المستعمرين.

لا تمت قبل أن تكون ندًا فلسفة الحياة والموت عند غسان تنطلق من فكرة، أن الحياة أمر غير اختياري فهي قائمة، أما الموت فهو أمر اختياري لدى الإنسان، هو الاختيار الحقيقي، وبخاصة إذا تم اختياره في الوقت المناسب قبل أن يُفرض في وقت غير مناسب؛ الوقت المناسب الذي عناه غسان

هو تحدي الإنسان للظلم والاستبداد ورفضهما إلى المستوى الذي يجعل الموت محتملا. ويميز غسان بين الموت السلبي للمقهورين الذي يعتبره خيبة وفشل، وبين الموت من أجل قضية، تغيب فيه حياة أفراد وتتعزز فيه حياة جموع، وبهذا المعنى ينتصر الموت للحياة، بعكس الموت السلبي الذي يضيف موتًا لموت. فلسفة غسان للموت والحياة تخالف الثقافة السائدة حولهما. اللاعمل هو الموت، وكل ما يحد الحركة موت، كل ما يحاصر الفكر موت، وكل ما يكبح الحرية موت. أما الحياة فهي حرية الفعل والاختيار والمبادرة، ولا معنى للحياة إذا كانت ذلا وحبلا من الأكاذيب والنفاق.

في رواية ما تبقى لكم يعيش حامد منتظرًا المجهول في غرفة بائسة داخل مخيم، يخاطبه غسان سائلا: ماذا تخسر إذا كانت حياتك خسارة، لا يخسر الخاسر شيئًا إذا خلص من حياته الخاسرة، ومن المفترض أن لا يموت الإنسان قبل أن يهزم خسارته. وبناء عليه يخرج حامد من غرفته ومن خوفه عابرًا الصحراء ومتحديًا الموت، وتقاتل أم سعد فقرها صانعة كرامتها، ولو تمرد الرجال داخل الخزان لما ماتوا! ( ) ؛ الموت عند غسان ليس هدفًا ولا هروبًا ولا فعلًا طائشًا؛ الموت ليس انتحارًا، بل هو نتيجة محتملة للدفاع عن قضية الحرية وفي سبيلها.

لا تمت قبل أن تكون ندًا قول يذهب عميقًا في معنى المقاومة والحرية التي لا يمكن أن تتجزأ، مقاومة الاحتلال بندية عند غسان تتقاطع مع مفهوم فريدرك انجلزللمقاومة الشعبية الذي قدمه في كتابه (حرب الفلاحين في ألمانيا). مفهوم «التفاضل والتكامل» الذي يعني تجاوز الارتجال والمقامرة اللذين يلحقان خسائر فادحة في صفوف الشعب، ولا خسائر أو خسائر بسيطة في صفوف المستعمر. وتتقاطع الندية لدى غسان كنفانيَ مع مفهوم ماوتسي تونغ للمقاومة تحت عنوان «الخصائص المتناقضة» التي تستوجب وضع نقاط قوة المقاومة على نقاط ضعف العدو، وما يعنيه ذلك من اختيار شكل النضال الذي يقود إلى ندية أو شيئًا من الندية على أقل تقدير. للأسف يتردد قول غسان حول «الندية في الموت»، دون الأخذ بمضمونه العميق في «التفاضل والتكامل» وفي «الخصائص المتناقضة».

الإنسان قضية كما الوطن

هل الوطن كما أشار غسان كنفاني في رواية عائد إلى حيفا هو الطاولة وريش الطاووس وصورة القدس على الجدار والمقاعد القديمة داخل غرف؟ هل هو كل هذه الأشياء التي بقيت عشرين سنة؟ هل الوطن هو الحق التاريخي في الوطن؟ هل الوطن هو «خلدون» الطفل الذي ترك في المنزل أثناء التهجير؟ وهل العودة إلى الوطن يأتي بتصريح من المحتل؟

يجيب غسان: الوطن قضية ولا يكون كذلك إلا بالدفاع عنه، والإنسان قضية، ولا يكون كذلك إلا بالتمرد والثورة والوعي. البحث عن الوطن هو بحث عن إنسان جديد؛ الوطن في رحلة البحث عن الوطن هو الثورة. بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة أصبح وطن الفلسطيني هو ثورته التي تقوده إلى وطنه، وأصبحت شروط عضويته في الثورة من وجهة نظر غسان هي: التمرد على العجز والصمت والهوان، وامتلاك إرادة وقيم التحرر، ويكون الوطن هو الفعل الثوري. وانسجامًا مع ذلك، فالذي لا يتمرد على التشرد ولا يتحدى الظلم ليس جديرًا بوطن.

يقدم غسان كنفاني نموذجه عن الإنسان الجدير بالوطن في عمله غير المكتمل «العاشق» الذي يأتي في صورة فلاح يأتي من الأرض وإليها ينتهي؛ الأرض جزء منه وهو جزء منها، يعرف أسرارها ولغتها، تحاوره ويحاورها، يدافع عنها وتحميه إلى آخر المونولوج؛ إنه العاشق الذي يطأ النار بقدميه فلا يشعر بها من شدة انشغاله بناره الداخلية! (6) .

الهوية لا تتحدد بالانتماء إلى أرض وبفصيلة دم، بل تتحدد بقيم التحرر، وبالتصادم مع هوية وفكر الآخر. خلدون الطفل الفلسطيني الذي فُقد أثناء التهجير يتحول إلى جندي إسرائيلي اسمه «دوف»، بعد أن تربى بثقافة المستعمر المحتل؛ دوف الجندي لا يعود إلى خلدون الفلسطيني بحضور والديه البيولوجيين؛ دوف ليس ابن سعيد وصفية، بل ابن مربيته الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية التي ينتمي إليها. «الإنسان قضية، وليس لحمًا ودمًا يتوارثه جيل وراء جيل، مثلما يتبادل البائع والزبون معلبات اللحم المقدد»؛ الإنسان هو ما يُزرع فيه يومًا بعد يوم، ويكون في حالة مستمرة من التحول عبر الأفعال والثقافة ومنظومة القيم التي يتربى عليها (7).

بهذا المعنى لا يكفي امتلاك كواشين الأرض ومفاتيح البيوت والعملة القديمة وغير ذلك من العدالة التي تتمتع بها القضية الفلسطينية ومن تراث أصيل حقيقي، هذه الرموز التي يحتفظ بها المهجرون عن وطنهم ويتناقلونها من جيل إلى جيل، مهمة جدًا، لكنها لا تكفي لنيل الحقوق وتحقيق الأهداف؛ فهذه تحتاج إلى فعل ثوري تراكمي يخترق التفوق الذي تتمتع به دولة الاحتلال.

بين غسان كنفاني في تعريفه للوطن والهوية وبين ما يحدث الآن بون شاسع. الإنسان حالة مستمرة من التحول عبر الأفعال والثقافة ومنظومة القيم بمفهوم غسان، والإنسان الذي يكرر شعارات حق العودة ويكرر رفع الرموز المفتاح والكوشان، بدون طرح استراتيجيات وأفكار وأساليب جديدة تحدث تحولات ايجابية على طريق التحرر والعودة، وبدون أن تدافع عن كرامة الفلسطينيين المهجرين الذين تستباح أبسط حقوقهم الإنسانية، كي يستطيعوا النضال من أجل الحقوق والتحرر. لقد ربط غسان بين تحرر الوطن وتحرر إنسان الوطن، وما يعنيه ذلك من ربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي، والآن يتم هدر هذا الربط، ذلك الهدر الذي كان من نتيجته الهوان والموت المذل.

الكلمة المتبقية؛ ما أحوجنا لإعادة قراءة غسان كنفاني الذي انتقلنا بفكره وفكر أمثاله إلى التحرر الوطني، وعدنا إلى الفكر النقيض الذي أعادنا إلى الحلول التي قدمها أبو الخيزران.

1- مجلة بصريات/رؤية نقدية للتعامل الجمالي مع الشعر العربي/ محمد صالح عبد الرضا/2-8-2015.

2- موضوع كوم. https://mawdoo3.com

3- الحرب والسلام الرواية والقصيدة والتاريخ 17-5-2013 https://wordpress.mamdouha.com/2013/05/17/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84/

4- رعشة المأساة / يوسف سامي اليوسف قراءة نقدية في روايات رجال في الشمس وماتبقى لكم وام سعد.

5- الحرية والموت عند غسان كنفاني. فيصل دراج. مجلة لوتس العدد 65-66 عام 1988.

6- غسان كنفاني رمز الثقافة. فيصل دراج. دراسة.

7- عائد إلى حيفا: الحق في المفهوم الثوري. أميرة سلمي. مجلة الآداب. بيروت 9-7-2018.

دراسة غسان كنفاني عن ثورة 36- 39في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل (عرض وقراءة)

رامي مراد– باحث مهتم بقضايا التنمية والشباب /فلسطين

لم تجهض ثورة 36 من وجهة نظر غسان كنفاني، بل كانت بداية أسست لما بعدها من مراحل ثورية؛ راكمت على ما أنجزته ثورة 36. لم يكتب غسان (الثائر) عن ثورة 36 من وجهة نظر موضوعية وحيادية كباحث أكاديمي فقط، بل كان متحيزاً وأيديولوجياً إلى أبعد حد دون أن يغادر موقع الباحث الرصين، وظهر ذلك في تحليله للواقع الاجتماعي السياسي، و توصيفاته للرجعية العربية والإقطاعية الفلسطينية والدينية؛ عبر عن ذلك أيضاً في حديثه عن التحالف الإمبريالي – الصهيوني، من خلال التحليل الطبقي لشكل التحالفات، وثالوث الانقضاض على الثورة العربية في 1936، والتي امتدت حتى 1939.

غسان كنفاني الروائي والأديب والقيادي السياسي الفلسطيني عبر في دراسته «ثورة 36-39 في فلسطين خلفيات وتفاصيل وتحليل"، ومن خلالها عن انحيازه المطلق لقضيته المركزية فلسطين، وانتمائه العميق الواعي للطبقات الفقيرة والمسحوقة، والتي عانت ولا تزال من مطرقة الاحتلال وسنديان البرجوازية واليمين المسيطر على مسار العمل السياسي والوطني على مدار الثورة الفلسطينية.

عكست دراسة غسان عمقا تحليليا كبيرا، حيث قدم سياقا مفصلا لمرحلة الثورة ضد الاستعمار البريطاني ودوره في تدعيم الصهيونية وتقوية نفوذ اليهود في فلسطين على حساب العرب من فلاحين وعمال وحرفيين. كما عرض غسان بتفصيل وتحليل عميق للسياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال فترة الثورة (39-36)، ما جعلنا نفهم حراك الثورة ومساره الاقتصادي والسياسي.

ثلاث نقاط طرحها غسان في دراسته:

بدأ غسان دراسته بالحديث عن ثالوث الضربة القاصمة التي وجهت للثورة وهو (القيادات الرجعية المحلية، الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين، والتحالف الإمبريالي-الصهيوني)، وتحدث عن العلاقة الجدلية بين العناصر الثلاثة ودورها في توجيه ضربة ساحقة لثورة 36. من خلال تحليله للنقاط الثلاث نعرف أن سياقها لم يقف عند 36، بل امتد حتى وقت الثورة الفلسطينية المعاصرة.

"إن عنف التجربة الوطنية الفلسطينية التي تفجرت منذ 1918 وكانت تترافق بصورة أو بأخرى مع الكفاح المسلح، لم تستطع أن تعكس نفسها على البنية الفوقية للحركة الوطنية، والتي ظلت تحت هيمنة القيادات شبه الإقطاعية أو شبه الدينية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى سببين متداخلين، أولهما: فاعلية الحركة الصهيونية التي ضاعفت من ثقل وهيمنة التحدي القومي على جميع أشكال التحديات الأخرى، هذا التحدي أفرز معاناة يومية مباشرة للطبقات الكادحة العربية. السبب الثاني: هو وجود حد من التناقض بين القيادات العائلية الإقطاعية الدينية العربية وبين الإمبريالية البريطانية، يجعل دفع الثورة إلى مدى معين من مصلحة هذه الطبقات التي تجد عادة مصلحتها في التحالف شبه الكامل مع الإمبريالية. وقد نشأ ذلك الحد غير العادي من التناقض عن وجود «عميل

ملائم أكثر» للإمبريالية البريطانية وهو الحركة الصهيونية التي جرى توظيفها بدل تلك الطبقات».

قدم غسان في هذه الفقرة سياقا جعل لنضال الشعب الفلسطيني خصوصية تختلف عن باقي نضالات الشعوب العربية الأخرى، هذه الخصوصية التي دفعت القيادات الإقطاعية والدينية في فلسطين لممارسة الكفاح المسلح، وهو من وجهة نظر كنفاني أرقى أنواع الكفاح، حيث اضطرت تلك القيادات لرفع شعارات تقدمية وإن كانت شكلية، ساعد ذلك من وجهة نظره تلك القيادات من الاستمرار أطول فترة ممكنة في قيادة الجماهير العربية الفلسطينية منذ 1918 وحتى 1948.

العمال هم الأساس:

لم تعكس هجرة اليهود إلى فلسطين إشكاليات على مستوى أخلاقي وقومي فقط، بل تعدته إلى آثار اقتصادية مباشرة وعميقة أثرت على الشعب العربي الفلسطيني، وكان أولى ضحاياها الفلاحين والعمال وقطاعات برجوازية صغيرة ووسطى. كان معدل هجرة اليهود السنوي إلى فلسطين بين عامي (1932-1926) يبلغ (7200) يهودي، وأصبح هذا المعدل بين عامي (1933-1936) يبلغ (43) ألف يهودي تقريباً، وكان لتعسف النازية ضد اليهود في ألمانيا دوراً كبيراً في ذلك، فقد هاجر غالبية اليهود إلى فلسطين بدافع وتوجيه قصدي من الحركة الصهيونية و(الرأسمالية الديمقراطية)، كما لم تقبل أمريكا استقبال سوى أعدادًا قليلة ممن هربوا من الاضطهاد النازي بين عامي (1935-1943)، وبالتالي هاجر إلى فلسطين 8,5% من اليهود؛ علماً أن 11% من مجموع المهاجرين اليهود كانوا رأسماليين وخصصوا جزءا كبيراً من ريع أعمالهم لتوجيه اليهود وتمكينهم في فلسطين. هذا الواقع لم يؤسس لتمكين اليهود في فلسطين فقط، بل أيضاً لتحويل تدريجي لنمط الإنتاج والاقتصاد الفلسطيني من زراعي إلى صناعي، تطلب ذلك توجيه العمالة اليهودية الوافدة للعمل في المصانع، كما برر للرأسمالية اليهودية أن ترفع شعار "العمالة اليهودية فقط"، وهذا أدى إلى بيئة تناحرية بين البروليتارية العربية واليهودية، وأيضا بين الفلاحين والعمال الزراعيين اليهود والعرب، ولكن أيضاً الصدام صعد إلى البنى الفوقية؛ فمالكي الأراضي والبرجوازية العربية شعرت بأن الرأسمال اليهودي بدأ يهيمن على مصالحها، ففي عام 1935 كانت الرأسمالية اليهودية تسيطر على (872) مؤسسة صناعية في فلسطين من أصل (1212)، تستخدم فيها (13,678) عامل غالبيتهم من اليهود، بينما كانت المؤسسات الصناعية العربية (340) كانت تستخدم (4000) عامل فقط. هذا بالإضافة إلى استفادة الرأسمال اليهودي من الامتيازات الكبيرة التي كانت تقدمها له حكومة الانتداب البريطاني وتحرم منها الرأسمالية العربية، أيضاً برز الفرق الواضح في الأجور بين العمال اليهود والعمال العرب، هذه الظروف جعلت جمعية العمال العرب ترسل مذكرة إلى حكومة الانتداب البريطاني بتاريخ 1935/12/6 تخبرهم بأنه إذا لم تحل مشاكل العمال العرب في الأيام القليلة القادمة «فإن الأيام المقبلة ستضطرها إلى إطعام العمال خبزاً أو رصاصاً".

تحليل غسان العميق جعله يرى ما كان مركزياً في تحركات الحركة الصهيونية، فقد رأى أن سيطرة وتمدد الرأسمال اليهودي ليس اعتباطياً، فقد أدرك قيادات الحركة الصهيونية أن استراتيجية السيطرة والتمدد الصهيوني وطرد العرب يكمن في الاستيلاء على الأراضي من مالكيها وإجلاء الفقراء من سكانها بهدوء عن طريق توفير فرص عمل لهم في البلاد التي يرحلون إليها، وتقليل فرص العمل قدر المستطاع في فلسطين، وأما أصحاب الأملاك فسينضمون وفق مصالحهم إلى اليهود.

إن امتناع الرأسمال اليهودي عن توظيف عمالة عربية كان بدافع إدراك الحركة الصهيونية؛ أن السماح للعرب بالتغلغل في سوق العمل اليهودية يعني أن يستخدم الرأسمال اليهودي لمصلحة التطور العربي، بالإضافة إلى أن توظيف العمال العرب في المنشآت الصناعية اليهودية سيؤدي إلى تقسيم طبقي في فلسطين يتبع الخطوط العرقية: اليهود كرأسماليين يستخدمون العرب كعمال، وبالتالي تتشكل قوة عاملة عربية في مقابل البرجوازية اليهودية مع الاختلاف العرقي، ما قد يبشر بثورة عمالية عربية عارمة تهدد التمكين والاستيطان اليهودي.

ضمن هذه المعادلة، فإن الحركة العمالية والنقابية في فلسطين عموماً ظلت بين سنديان الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي دافع عن العمالة اليهودية باعتبارها شريكة في النضال ضد الرأسمال اليهودي الذي عزز الفروق بين ظروف عملها وظروف عمل العمالة العربية ليشتت جهدها ويفرقها؛ فالهستدروت كان واعياً لذلك وعزز من هيمنته كقوة نقابية عمالية وجزء من المشروع الصهيوني، وأضعفت نمو أية قوة عمالية حقيقية يمكن أن تشكل أساساً للتحالف بينها وبين العمالة العربية، ومطرقة القيادات الإقطاعية – الدينية، والتي كانت تمنع أية قوة نقابية تخرج من عباءتها. ويؤكد غسان أن الحركة النقابية والعمالية لن تكون حقيقية وفاعلة إلا إذا خرجت من عباءة القيادات الإقطاعية – الدينية.

الفلاحون في الثورة:

لم تكن الظروف في الريف الفلسطيني عشية الثورة أفضل منها في المدينة؛ فالسياسات الرأسمالية للجماعات اليهودية (الإفقار)، بالإضافة لسياسات الانتداب البريطاني من ضرائب، وإجراءات أمنية، أدت إلى نشر الفوضى بين الجماهير العربية والفلاحين العرب، مما أدى بالمحصلة إلى تملك اليهود لما يزيد عن مليون 250g ألف دونم من أراضي الفلاحين، وبالتالي مزيد من إفقار الفلاحين وصغار المالكين للأراضي الزراعية والبدو، ترافق ذلك مع تنامي حدة التناقض الاجتماعي والثقافي والديني في مناطق الريف بين العرب واليهود.

لفهم سياق الثورة ودور الفلاحين في ذاك الوقت خصوصاً، مع معرفتنا أنه في عام 1931 كان فقط 19% من اليهود يعملون في الزراعة، بينما 59% من العرب هم مزارعين، قدم غسان كنفاني رؤيته وتحليله العميق المبني على حقائق تقول أن غالبية الأراضي في الريف كانت تملكها عائلات إقطاعية - دينية وهي عائلات لا تمارس الزراعة وتوجه أبنائها للدراسة في الخارج وتستمد نفوذها من علاقتها مع حكومة الانتداب البريطاني، بينما المزارعين والفلاحين الحقيقيين لم يمتلكوا سوى الفتات من الدونمات، عكس المزارعين اليهود والذين يمتهنون الزراعة ويمتلكون الأرض، كما أن ظروف الإفقار والواقع السيء وإجراءات حكومة الانتداب وتسلط الإقطاع العربي، دفع جزء من صغار الفلاحين لبيع أراضيهم إلى المزارعين اليهود والعمل لديهم كمزارعين، وتدريجياً تم طردهم من العمل ما دفع الكثير منهم للهجرة خارج البلاد.

ساعدت قوانين الانتداب الخاصة بأملاك

العودة إلى الفهرس

الغائبين والأراضي غير المستغلة الاستيطان اليهودي الذي شتت الفلاحين العرب حتى أصبح 50 ألف يهودي، يعيشون في المستعمرات الزراعية يملكون مليون و200 ألف دونم بمعدل 24 دونم للفرد، بينما الفلاحون العرب عددهم 500 ألف ويملكون 6 ملايين دونم، بمعدل 12 دونم للفرد.

يستطرد غسان بالقول أن طبقة البدو، والتي لم تعط أهمية كافية في الدراسات الفلسطينية كان لها دوراً كبيراً في ثورة 1936، حيث كان لهم دورهم في انتفاضة آب 1929 (البراق)، حيث يجعلهم فقرهم الدائم في حالة ثورية مستمرة، ويجعل إمكانية تحويلهم لقوة تحمل السلاح وتخدم الثورة كبيرة جداً يجب استثمارها.

المثقفون ودورهم في الثورة:

وصف غسان كنفاني واقع المؤسسات التعليمية وعدد المتعلمين وفق مصادر موثوقة، أشارت إلى تردي الأوضاع التعليمية بين العرب، وخصوصاً الفتيات، لكنه استدرك أن هذا لم يكن مؤشراً على الواقع الثقافي في فلسطين عموماً؛ فالواقع الثقافي الفلسطيني لعب دوراً طليعياً في مطلع القرن العشرين، وكانت فلسطين تعتبر مركزاً ثقافياً عربياً مهماً.

تزامن هذا الواقع مع تفاقم الأزمة الاقتصادية للسكان العرب وتزايد نسب الفقر؛ ساهم ذلك في بروز نوع من الوعي، وصفه الشهيد كنفاني بالثقافة الشعبية، والتي انتشرت في الريف الغارق في الجهل التعليمي، ولكنه يعيش اشتباك يومي مع المستعمرين تجعله مضطر لنقاش واقعه مع جمهور الفلاحين حوله، وبوجود عدد من (القوالون) وهم الذين يقصون الحكايات والقصص، فقد استطاعوا نشر الوعي السياسي بين صفوف السكان الريفيين الفقراء.

وهنا لا بد لنا من اقتطاع نصاً حرفياً لغسان: «إن طبيعة الصدام المركب والمعقد على صعيد الثقافات بين الدعوة إلى الثورة والدعوة إلى الاستكانة، والتي تأخذ أكثر أشكالها تعقيداً وبطئ في الريف المتخلف على وجه الخصوص، هي مسألة مهمة، أن كثيراً من العناصر التي تبدو لأول وهلة أنها ستلعب دوراً سلبياً في هذا الشأن، مثل إمام المسجد على سبيل المثال، وهو أكثر الدعاة في الريف نفوذاً، لا تفعل ذلك بصورة مطلقة، وفي فترات معينة يكون مستوى التناقض الوطني قد بلغ حداً يستلزم من إمام المسجد أن يبرر مكانته، مثل هذا العمل إن لم يؤد إلى نتائج إيجابية مباشرة، فهو يخلخل بالنتيجة «سطوة العصمة» التي لرجل الدين في الريف.

من هذه الزاوية كان الصراع الثقافي بين الدعاة الثوريين وبين الرجعيين في الريف، وبين الدعاة الثوريين وبين العدميين والرومنطيقيين في المدينة، يكسب كل يوم لمصلحة الثقافة الثورية. ألهبت طليعة من الشعراء النضال المسلح وجعلوه جزءًا من التراث الثقافي للجماهير، بالإضافة إلى الدور اللافت الذي لعبته الصحف والمقالات الأدبية والقصص وحركة الترجمة. تلك الانطلاقات هي التي شكلت المد الثقافي الثوري في الثلاثينيات، وعملت على تنمية الوعي وكانت سببًا في تفجير الثورة".

مرحلة الثورة:

كثيرين يرون أسباباً مختلفة لثورة 36، ويعتقدوا أن الثورة وليدة لحظة ما وحدث ما في مكان ما، لكن الشهيد كنفاني وعبر سياق الثورة الذي تناوله بكل دقة وإبداع يؤكد أن الثورة حدثت في سياق تراكمي، ولها أسبابها الموضوعية، كما لإجهاضها أسباب، ومن أهمها تربع القيادات الإقطاعية-الدينية على رأس حركة الجماهير، مستفيدة من ضمور البرجوازية العربية، ومن حد معين من التناقض بينها وبين الإمبريالية البريطانية التي كانت ترسي نفوذها عبر حلفائها مع الحركة الصهيونية، بالإضافة لصغر حجم البروليتاريا العربية وضمور الحزب الشيوعي الذي تعرضت عناصره العربية إلى بطش وإرهاب القيادات الإقطاعية-الدينية منذ أواخر العشرينيات. ولأن غسان يعي دور الانتفاضة الحقيقية التي فجرها الشيخ "عز الدين القسام" فإنه اعتبرها البداية الحقيقية لثورة 36 ا، كما أن غسان يتفق مع ما ورد في تقرير اللجنة الملكية البريطانية الذي يرد أسباب الثورة إلى سببين رئيسيين هما: رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي، وكرههم لإنشاء وطن قومي لليهود وتخوفهم من هذا المشروع. ويستطرد غسان في أسباب الثورة إلى وصول حدة التناقض في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني من الزراعي الإقطاعي العربي إلى اقتصاد صناعي برجوازي يهودي إلى ذروتها، تعميق حالة الاستعمار وتجذيرها ونقلها من حالة الانتداب إلى حالة الاستعمار الإسكاني الصهيوني.

رفعت الثورة ثلاث شعارات أساسية تلخص أسباب اندلاعها وهي: الوقف الفوري للهجرة اليهودية، حظر نقل ملكية الأراضي العربية إلى اليهود، وإقامة حكومة ديمقراطية يكون النصيب الأكبر فيها للعرب وفقا لغالبيتهم العددية. ويرى غسان أن فضفاضة هذه الشعارات كرست إلى حد بعيد هيمنة القيادات الإقطاعية على الحركة الوطنية.

يرى غسان أن قيادات الحركة الوطنية أرغمت على تبني الكفاح المسلح كونها لم يعد بوسعها أن تظل متربعة على سدة القيادة، في وقت وصل فيه التناقض إلى شكل صدامي حاسم، كانت مقدمته حركة عز الدين القسام والعنف اليهودي المتزايد.

قدم غسان كنفاني تحليل عميق لشخص عز الدين القسام ودوره في الثورة في النص التالي: «إن الحديث عن ثورة 1936-1939 يستلزم وقفة خاصة عند الشيخ عز الدين القسام، فبالرغم من الكثير الذي كتب عنه إلا أنه بوسعنا أن نقول بأن هذه الشخصية الفريدة كانت ولا تزال وستظل شخصية مجهولة في الحقيقة. إن معظم الذي كتب عنه قد مسه من الخارج فحسب، وبسبب هذه السطحية في دراسة شخصيته لم يتردد عدد من المؤرخين اليهود في اعتباره درويشاً متعصباً، فيما أهمله الكثيرون من المؤرخين الغربيين، وفي الواقع يبدو أن الإخفاق في إدراك العلاقة الجدلية بين الدين والنوازع الوطنية في العالم المتخلف هو المسؤول عن التقليل من أهمية الحركة القسامية، ولكن مهما كان الرأي في أفكار القسام، فمما لا ريب فيه أن حركته 12/11/1935-19/11/1935 كانت نقطة انعطاف لعبت دوراً مهماً في تقرير شكل متقدم من أشكال النضال، إذ أنها وضعت زعامات الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية التي كانت قد انقسمت على نفسها وتشتتت وتشرذمت، أمام امتحان لا يمكن الفرار منه».

وجه البريطانيون ضربتهم في الرد على العصيان المدني والمسلح نحو مفصلين: الأول الكادر التنظيمي الذي كان بالإجمال أكثر ثورية من القيادات، والثاني الجماهير الفقيرة المشتركة في الثورة، والتي لم تكن تتمتع في الحقيقة إلا بحماية سلاحها ذاته، ذلك يفسر من وجهة نظر غسان أن العنصرين الوحيدين اللذين يتمتعان

بكفاءة تنظيمية نسبية في قيادة الثورة، هما "عوني عبد الهادي" و"محمد عزة دروزة"، وقد جرى اعتقالهما فيما يتعرض الآخرون إلى اعتقال أو مضايقة تصل إلى حد الشلل الكلي، إلا أن هذا التضييق لم يمنع بريطانيا من إعطاء أربع قيادات للثورة تأشيرة سفر إلى لندن ومقابلة وزير المستعمرات في 12 حزيران، وهذا الحدث برأي غسان استثمر من قبل بريطانيا بنشر جو مريح ساعدت القيادات الإقطاعية-الدينية على إشاعته بين الجماهير وخلال خطب الجمعة. هذا يؤكد ما قاله كنفاني في دراسته من أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية اعتبرت منذ البداية حركة الجماهير مجرد ضاغط يهدف إلى تحسين أوضاعها كطبقة لدى الاستعمار البريطاني، وقد أدرك البريطانيون هذا الواقع بشكل عميق وتصرفوا وفقه، ولكن رغم ذلك لم تمنح حكومة الانتداب أية مكاسب للطبقة الإقطاعية-الدينية وأصرت على تحقيق التزاماتها بتثبيت الحركة الصهيونية في فلسطين.

حراك الوساطة الذي قام به الأمير "عبد الله" أمير شرق الأردن و"نوري السعيد"، لدى قيادة الحركة الوطنية الإقطاعية-الدينية لم يفلح بإنهاء الإضراب كون الجماهير لم تكن جاهزة للتدجين بعد، إلا أنه أثر على المناخ العام للثورة، وترك جو يحي بأن التناقض القائم هو تناقض قابل للتسوية.

في 1936/10/11 وزعت اللجنة العربية العليا بياناً يطلب إنهاء الإضراب، وبالتالي إنهاء الثورة، وذلك بناء على إرادة أصحاب الجلالة والسمو وملوك العرب، ووفقاً لبيان اللجنة العربية العليا، فإن طلب أصحاب السمو لن يكون إلا لما فيه مصلحة الشعب العربي والجماهير الفلسطينية، وبعد ذلك بشهر تعلن القيادة العامة للثورة العربية في سوريا الجنوبية-فلسطين في بلاغ وقعته قيادة الثورة، والتي تخضع لقرار المفتي العام توقيف أعمال العنف تماماً، وعدم ممارسة أي فعل يؤثر على جو المفاوضات التي تجريها قيادة الحركة الوطنية ووفد الملوك العرب مع بريطانيا. هذا لم يمنع مجموعة مكونة من أربع فدائيين مسلحين في أيلول 37 ا من إطلاق النار على أندورز، حاكم الجليل في الناصرة فاردوه قتيلا، وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين والعمال العرب صديقاً لليهود، وكان مهمته تسهيل نقل لواء الجليل إلى الدولة اليهودية التي حددها مشروع التقسيم. ومع أن اللجنة العربية العليا استنكرت هذا الحادث في الليلة ذاتها، إلا أن الموقف تشابه مع يوم استشهاد الشيخ عز الدين القسام، فقد خرج من بين أيدي المفتي وجماعته، وكان عليهم إذا أرادوا البقاء على رأس الحركة الوطنية اللحاق بها وركب موجتها كما حدث في نيسان 1926، إلا أن هذه المرة كانت الثورية عند الجماهير مندفعة بشكل عنيف وشديد. هذه المرحلة من الثورة كانت ضد البريطانيين وليس الصهيونيين، وقد أفرز نمو التناقض المواقف إفرازاً أكثر حسماً ساعد الفلاحين للهيمنة كلياً على الثورة، وتراجع دور البرجوازية قليلاً إلى الوراء، وأخذ أثرياء الريف وكبار الفلاحين المتوسطين يترددون في مساندة الثوار، وانتقلت القوى الصهيونية إلى حالة هجومية فعالة.

يرى غسان في دراسته مسألتين مهمتين وهما:

قدم غسان كنفاني من خلال طرحه مسألتين مهمتين حول الثورة، وأكد ضرورة التوقف عندهما:

المسألة الأولى: أن العرب تواصلوا مع اليهود، واقترحوا عليهم التوصل إلى نوع من الاتفاق لقطع علاقاتهم مع بريطانيا، لكن اليهود رفضوا ذلك الاقتراح على الفور.

المسألة الثانية: أن وجود زعامة الثورة خارج فلسطين (في دمشق) قد جعل دور القيادات المحلية المنحدرة من أصل فلاحي فقير دوراً أكبر مما كان في الحقبة المنصرمة، وكان هؤلاء يرتبطون مع الفلاحين ارتباطاً وثيقاً، وذلك يفسر، إلى حد بعيد، المدى الأبعد الذي كان بوسع الثورة أن تصله؛ ففي الفترة بين 1937 وأوائل 1939، كانت الثورة الشعبية أقرب ما يكون للنصر، إذ ضعفت سيطرة القوات البريطانية في فلسطين، لكن كل المساعي نحو إنجاح الثورة قد ضاعت مع عقد الصفقة المشبوهة في مؤتمر الدائرة المستديرة في لندن في فبراير/شباط 1939 بين قيادة الثورة وبين البريطانيين.

أسباب فشل الثورة كما رصدها الشهيد كنفاني في دراسته:

لقد أرجع غسان أسباب فشل الثورة إلى خلل رئيسي يكمن في التقلب السريع الذي مر به المجتمع الفلسطيني من مجتمع زراعي عربي إلى مجتمع صناعي يهودي؛ الأمر الذي منع البرجوازية الوطنية من لعب دورها التاريخي في الحركة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى غياب القيادة الثورية، وفردية قادة الثورة وانتهازيتهم، وضعف الحزب الشيوعي الفلسطيني، والتعب من القتال والضغط العسكري المتواصل والعجز في الأسلحة والذخائر، وخيانة الأنظمة العربية للثورة الفلسطينية، وعملاء الثورة المضادة في الداخل، كل ذلك كان من شأنه الإسهام في عرقلة استمرار الثورة.

اعتبر كنفاني في دراسته أن الخسائر البشرية العربية في ثورة (1936-1939)، على أفضل تقدير بلغت نحو 190792 ما بين قتيل وجريح، مُشيراً إلى أن الخسائر الحقيقية والأكثر خطورة تتمثل في النمو السريع للوجود الاستيطاني في فلسطين عسكرياً واقتصادياً، فقد عملت المخططات الصهيونية على إرساء دعائمها من خلال السير في خطين متوازيين: فمن جهة تحالفت مع البريطانيين لأقصى حد، ومن جهة أخرى عملت على تعبئة الوجود الاستيطاني داخلياً تعبئة متواصلة تحت شعار "لا بديل"، وأرست وجودها العسكري وأدواته الحربية والاقتصادية، كما كانت البرجوازية اليهودية هي المستفيد الأول من انشغال العرب بالثورة، إذ حاولت استغلال تلك الفترة في إنجاز الكثير من المشاريع التي لم تكن لتفعلها في ظروف مغايرة.

لقد خيّم على الواقع الوطني الفلسطيني طوال الأعوام الممتدة بين 1936-1939 حالة من الركود، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تشتت النسيج الاجتماعي للحركة الوطنية الفلسطينية، نتيجة التحول العنيف الذي مرت به وإخفاق قادتها في تنظيمها وتعبئتها، بالإضافة إلى ضعف الحركة الوطنية في الدول العربية المجاورة، وعدم وجود حركة يسارية قوية تضغط في الاتجاه المعاكس، في المقابل استغلت الحركة الصهيونية المأزق التاريخي الذي وقعت فيه الأنظمة العربية، واستطاعت في أواسط الأربعينيات أن ترفع درجة تناقضها الجزئي مع الاستعمار البريطاني في فلسطين بعد سنوات طويلة من التحالف.

عكست دراسة كنفاني حول ثورة 36 عمق ارتباطه بالقضية الوطنية المركزية بأبعادها المختلفة، حيث طرح رؤية تحليلية عالجت ما لم يراه الكثيرون في أحداث الثورة ومتغيراتها وأسباب فشلها على المستويات المحلية والعربية والدولية.

العودة إلى الفهرس

غسان كنفاني وأدباء الأرض المحتلة

وليد عبد الرحيم – كاتب ومخرج فلسطيني/ سوريا

مآلاتُ الجهد النقدي الثاقب للزمن لا تُحدّده نيّةُ الشكل، بل تَموضعُها في عمق الرؤية الكلية للمعنى الوارف الظلال، قبل مفرداتِ النص السردي أو الشعري، وبهذا يكتمل البحث في جدية قراءة ما، مجردةً أكانت أم واقعية، شكلانية أو مضمونية، أو ما خلفهما!

سمةٌ استثنائية لغسان كنفاني ومقاصده رافقتْهُ إلى الحين، وهي تكثيفُ مقاصده العُمقيّة عبر مفردات تبدو بسيطة غير معقدة شكلاً، وهي أيضاً تمتازُ بوضوح إفصاحاته في جُلّ نتاجه التنوُّعي الذي إن تم النظر إليه بشمولية كان أول ما يُستنتج من جنباته هو استخلاصُ البنية العميقة الثابتة الثاقبة، المنطلقة من بؤرة واحدة، صلبة مركزية في دائرة فكرية ثقافية شاملة، متينة الفهم والمقصد.

دائرة الرؤيوية عند غسان كنفاني كما بُنيت في أساسها بقرارة واعية شاملة لا عمومية شمولية تتكئ على مرتكزَ أساسي برأينا، تمزج رهافة الروحية الإنسانية بالقيمية النظرية، وهي تتماثل في نهايات مآلها مع وحدة الكلِ حتى في جزيئاته المبعثرة جغرافياً وديمغرافياً. ربما يكون هذا هو مما أوصله مسرعاً لفهم العلاقة بين الجزء والكل، المفرد والجمع، وهذا ما نتج عنه بالتالي رؤية متكاملة موحدة الجزيئات، تبعها بالتالي نص يستوعب كلياً جزئيات الإنسانية والقومية والوطنية والروح الثورية الجارفة، وأثقال أخرى!

كانت في منتصف الستينيات - بناء على ما ذُكر في السطور السابقة - التفاتة بسيطة منه ليكتشف بذاته ما تم منعه بترتيبات صهيونية– عربية، مُدركاً خطورة فصل كتل الوجود الفلسطيني المتناثر المُحكم الإغلاق عن كُليّته الجامعة، هكذا أظنه فهم الأمر بمحتواه التاريخي والثقافي والسياسي، فردَّ الرجل بإشاعة الكل مع الكل، بناءً على فهم الجامع بوصفه مجموعة «التفريق والفصل»، أي الديمغرافيا المتناثرة، ومن هنا كانت نقطة البدء العبقرية الأخرى التي طبعها غسان على وجه صفحة تاريخه إلى جانب لغته الجذلى.

أظنه أراد ليس الكشف بعينه، بل لحظة ما بعد الكشف عن مجرد نصوص وأسماء أدبية مسجونة في البقعة التي تم احتلالها في العام 1948، أراد أن يجابه أجهزة صهيونية عالمية، وأجهزة مخابرات عربية صنفت الصامدين في الداخل الفلسطيني بالعملاء، واللاجئين خارج الوطن بالمتخاذلين ضمن دائرة منظمة، تهدف إلى كنس وتفتيت الهوية وترسيخ التشرذم والضياع.

أظنّه لحظتئذ، بُعيدَ اكتشافه أهمية المسألة وقرارَه بالبحث عن الداخل الجغرافي في جوانيته، قد قال في ذاته «وجدتها»؟ أي وجدت فلسطين مجدداً!

هكذا يتم التحديد الثاقب الحي في لحظة فهم التاريخي بالثقافي، بالسياسي، إذ تستنبط حينها قنبلة ثقافية معرفية تُطيح بأوهام الفصل والطمس والتلاشي.

حتى ظهور حبر قلم غسان لم يكن هناك ما يُذكر عن صفحات أدباء وشعراء فلسطينيين في المناطق المحتلة عام النكبة إلا قليلاً، بقوة قادر مدعوم عالمياً ومنتشر كان المُبتغى أن يُسموا «أدباء إسرائيليين يكتبون بالعربية» داخل الكيان- لترويج ديمقراطية النازية الصهيونية، كما ويُنعتون بالخونة من أبواق الأنظمة خارج نطاق جغرافيا الكيان، حتى ضخ غسان حبره البارع فأفشل الخطة!

كان هؤلاء الأدباء ونصوصهم موجودين، لم يصنعهم غسان بالتأكيد، لكنه غيَّر ملامح وجودهم، بل وتسمياتهم، لقد تم نقلهم إلى مفردات القطار الوطني، بعد جهد صهيوني هائل بإنزالهم في محطة 1948، وتمت إعادتهم إلى أسمائهم وسماتهم الحقيقية «أقلام فلسطينية» تتواجد في لحظة مجردة من التاريخ والجغرافيا، فُرضت عليهم الهوية الاحتلالية،

وفَرضت عليهم الأنظمة استكمالاً لذلك صفة «الخانعين أو الخونة»، هكذا أعاد غسان جزءاً أساسياً من الأدب الفلسطيني للتصنيف مع دائرة الكل الذي استحالت تجزئته، وذلك فقط عبر قلم مبدع ثاقب، خطَّ حروفه في دراسة عنوانها «أدب المقاومة في فلسطين المحتلة» وصدرت في العام 1966 – (لم تكن الضفة الغربية وغزة والقدس تحت الاحتلال بعد !!). كان غسان قبلها بزمن، قد تكثفت بخاصة غزارة وعيه وكتاباته، بعد نشره لبعض قصائد وقصص الصامدين في الداخل خلال العام 1965 من خلال نشرات فردية حيناً ضمن منشورات التثقيف الداخلي لأعضاء حركة القوميين العرب، وفي الصحف التي يعمل بها حيناً، كما قيل شفهياً أنه في خلال تواجده في الكويت ودمشق وبيروت كمدرس ثم فنان تشكيلي وصحفي، كان يذكر ذلك لطلابه وأصدقائه، ويعمل بصعوبة على التقاط نتاجات الأدباء والفنانين الذين وقعوا أسرى ضمن حدود هيمنة الكيان النازي الصهيوني عقب النكبة، وقبل النكبة الثانية (النكسة) هكذا صدح صوت مقاومة فريدة يكاد يختنق في سجن الداخل» داخل الخط الأخضر»، فتعرف العالم على أسماء مهمة وحروف مضيئة تفوح بالثورة والمقاومة والكرامة والتمسك والصمود المر، كما إنها نصوص ناضجة فنياً بشكلها العام، بل وتحمل سمات تأسيس مدرسة شعرية وروائية ومسرحية تفوق توقعات النقاد والباحثين، فقد اتسمت أول ما أتسمت به بحق سؤال الهوية وتوقعات المصير وأروقة الثبات، كما والبحث عن مخرج بالإضافة إلى عنف وعسف المعاناة اليومية ومواجهة الغاصب العنصري المدجج بالسلاح والكراهية والتزوير، وهو ما نتجت عنه رؤيتان أساسيتان؛ الأولى تُفضل المقاومة المباشرة، والأخرى المقاومة غير المباشرة. الأولى تقاوم بترسيخ الهوية والسلاح والتجذر، والثانية باختراق الكيان- مثلها إميل حبيبي-، وترتكز إلى فكرة الثبات بداخله وقبول فرض الهوية حتى من خلال مؤسسات، إن ما مثله المبدع إميل حبيبي كان برأيه شق طريق مختلف للصراع مع المحتل وهذا الطريق قد أثبت ويثبت يومياً سذاجته، في حين مثل الرؤية الأولى شريحة أوسع أبرزها توفيق زياد، ومحمود درويش، وسميح القاسم وراشد حسين.

لم تكن نفحات دراسة غسان كافية بالتأكيد لتحقيق إيضاح كل ذلك، لكنه، وعلى الرغم من عدم سعة وشمولية دراسته تلك– التي تمثل رؤية وحالة تعريفية أكثر منها نقدية – إلا أنه رسم ملامح لوحة كانت باهتة، بل مطموسة قبل ذلك، وهكذا ارتكزت الأقلام اللاحقة إلى براعة قلم ومفردات غسان للمتابعة في إدراك ودراسة أهمية أدب الداخل، ورموزه، بخاصة وأنه خلق بشكل واسع تقليداً غير سائد عربياً، وهو أن يحاول الأديب التعريف بنظيره أو ترويج أديب آخرّ!

إذا فقد آثر غسان وطنيته على فرديته وهو كما أسلفنا نادر الحدوث عربياً، وما زالت هذه الحالات حتى اليوم نادرة، فالكتابة من قبل أديب عن آخِر ينتمي لذات الاختصاص يتمحور غالباً في الذم لا النقد، وفي التجريح وليس لفت الانتباه لجوانب إبداعية أو مضمونية راقية، ولهذا السبب يشعر المثقفون والكتّاب حتى اليوم بأهمية جهد غسان المتنوع، هذا الذي ربما لم يكن جهداً خارقاً بحد ذاته، بقدر ما كان مختلفاً عن المسارات المألوفة، كان وقتها غسان مرتعشاً هلعاً مسكوناً برهبة الخوف على الهوية.

العودة إلى الفهرس

غسان كنفاني: ذكراه تزهر في كل الفصول

يحيى يخلف –روائي/ فلسطين

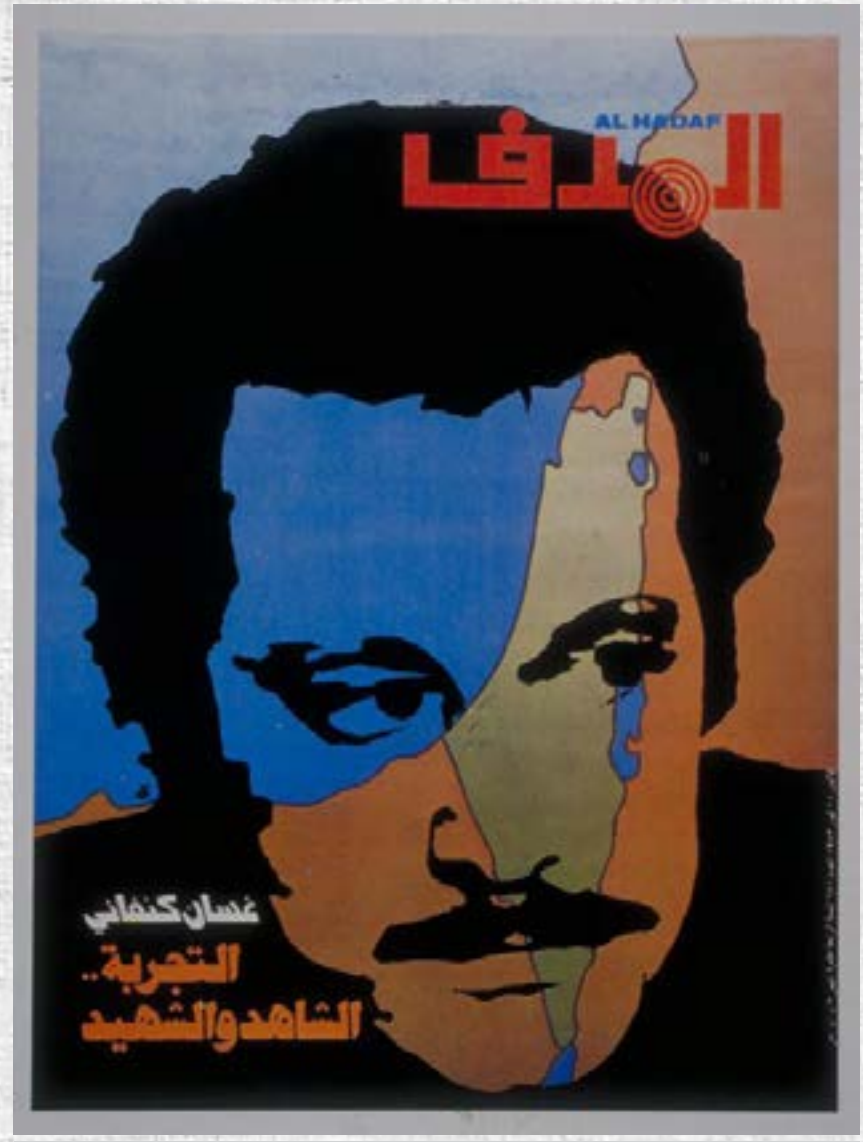

في الثامن من شهر يوليو تموز الماضي احتفينا بالذكرى الثامنة والأربعين لرحيل الكاتب والروائي الشهيد غسان كنفاني ،فلقد حددت وزارة الثقافة الفلسطينية هذا اليوم يوما للرواية الفلسطينية من كل عام ، وأقامت ملتقيات سنوية للاحتفاء بذكراه ،وكان هذا العام هو ملتقى فلسطين الثالث للرواية العربي.

غسان كنفاني ترك لنا إرثا ثقافيا ، وأدخل الرواية الفلسطينية بوابة الإبداع ،ونعتبره رائدا أسس للرواية الفلسطينية التي تتضمن عناصر فنية عالية ، وأوصل ابداعه عدالة القضية الفلسطينية الى عمق المشهد العربي والعالمي ، وأضاء دروبا ومسارات لأجيال من الروائيين الفلسطينيين الذين أعادوا التأسيس وقدّموا إضافات تتسم بالغنى والتنوع ، ويمكننا أن نقول أنّ الرواية الفلسطينية تشغل الآن مساحة واسعة في المشهد الثقافي العربي والإنساني.

وعلى الرغم من رحيله المبكّر (توفي وعمره 36 عاما) فقد أنجز دراسات هامة لا تقل أهمية عن رواياته، ومجموعاته القصصية أبرزها : أدب المقاومة في فلسطين المحتلة ، وكتاب : في الأدب الصهيوني ،كما كتب قصة الأطفال ، فأحببناه نحن الكبار ،وكبر على محبته الصغار . كما مارس هواية الرسم والفن التشكيلي.

في كتابه أدب المقاومة في فلسطين المحتلة (1968) قدّم دراسة عن الأدب الفلسطيني الذي كان مجهولا للأدباء والشعراء الفلسطينيين الذين يقيمون داخل أراضي ال48، ذلك الأدب الذي اتسم بتحدي ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي ،والذي كان يُنشر في جريدة الاتحاد ومجلة الجديد في حيفا ، وكان غسان أول من عرّف بهذا الأدب ،وأول من عرّف برموزه ، من توفيق زيّاد وأميل حبيبي وتوفيق فيّاض إلى محمود درويش وسميح القاسم وراشد حسين ،وسالم جبران ،وآخرين. وقدّم نماذج من ابداعاتهم.

فوجئت الأوساط الثقافية العربية بهذا الأدب المقاوم الذي كان مُعتّما عليه ، وأوجد ذلك مصطلحا جديدا وظاهرة جديدة في الأدب الفلسطيني هي ظاهرة : أدب المقاومة.

وكان الفضل لغسان كنفاني في نشر وتعميم قصائد محمود درويش، عندما تواصل معه الكاتب والناقد المصري رجاء النقّاش

طالبا دواوين محمود ، وخصوصا ديوان : آخر الليل ، فكان له ذلك ، وصدر الديوان عن دار الهلال بعنوان : آخر الليل ..نهار . وكان ذلك سببا من أسباب الشهرة المبكرة لمحمود درويش، وسببا في احتضانه من قبل مؤسسة صحيفة الأهرام كمحرر في القسم الثقافي في غرفة واحدة جمعته مع نجيب محفوظ قبل أن يأتي إلى بيروت ويعمل في مركز الأبحاث.

***

بعد انطلاقة الثورة التحقت أعداد كبيرة من المثقفين والأدباء والأكاديميين والإعلاميين بصفوف فصائل الثورة ، ومنهم قيادات وكوادر قيادية. مثل كمال ناصر وماجد أبو شرار ، وصخر حبش ،وبالطبع غسان

كنفاني الذي كان من قبل عضوا في المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ،وأبناء جيلنا الذين التحقوا كفدائيين أو إعلاميين، أو فيما بعد كسفراء وممثلين لمكاتب منظمة التحرير .

وكان بعضنا يكتب قصصه أو قصائده في مجلة (الآداب) اللبنانية التي كانت واحدة من المجلات الأدبية، وكان رئيس تحريرها د. سهيل إدريس داعما لهذا الأدب الذي يُكتب من الميدان ، وقد قام بصحبة نزار قباني بزيارة لقواعدنا في الأردن ، ولعلنا نتذكر قصيدة نزار التي كتبها بعد هذه الزيارة : جاءت إلينا فتح ،كوردة جميلة طالعة من جرح . كانت الآداب حينها منصة للإبداع العربي وللمبدعين العرب ، وكانت تسعى لنشر وتعميم الأدب الجديد الذي يعبّر عن المقاومة المسلحة ، والذي يعتبر امتدادا لأدب المقاومة الذي تحدث عنه غسان .

غسان كنفاني كان يؤمن بأنّ أدبا جديدا ومختلفا سيظهر من خلال تجربة الكفاح المسلح ، فلا ثورة بدون أدب وفن ثوريّين .

وأذكر أنّه أشاد بهذا الأدب الجديد ،وعبّر عن إعجابه بقصائد الشاعر أحمد دحبور وتنبأ له بمستقبل واعد .

التقينا أنا وأحمد دحبور في قواعد الفدائيين بالأغوار الشمالية لنهر الأردن ، وكم كانت كلمات غسان كنفاني محفزّة له لكتابة المزيد من الابداع .

تعرّفت على غسان كنفاني عام 1971 بعد خروجنا من الأردن ،وانتقالي إلى دمشق .

ذهبت إلى بيروت بهدف التعرف على د .سهيل إدريس الكاتب والروائي ، وصاحب دار الآداب للنشر ،ورئيس تحرير مجلة الآداب ، ومن جهة أخرى للتعرف على غسان كنفاني عن قرب .

زرت د. سهيل ادريس في مكتبه الصغير الكائن في حي الخندق العميق في بيروت ،واستقبلني بحفاوة ،وتحدث باهتمام عن الجيل الفلسطيني الجديد الذي سيثري ويغني ويكرّس أدب المقاومة والكفاح المسلح .

ولكي التقي غسان كنفاني كان لابد من أن أزور صديقي الكاتب الفلسطيني محمود الريماوي في بيته الصغير القريب من الحمّام العسكري في الروشة .

كان محمود يعمل في مجلة الهدف محررا للقسم الثقافي ،وكان صديقا مقرّبا من غسان .

هكذا ومن خلال محمود الريماوي أتيح لي أن ألتقي بغسان في مجلّة الهدف، وأن استمع إليه ، وأتجاذب أطراف الحديث معه ، وكان الحديث يدور ما بين السياسة والثقافة ، وكان الحديث يدور آنذاك عن تشكيل لجنة تحضيرية من أجل تأسيس اتحاد يجمع الكتاب والصحفيين الفلسطينيين معا في اتحاد واحد .وكان غسان قد لعب دورا رئيسا في تأسيس اتحاد الكتاب الفلسطينيين في المؤتمر الأول التأسيسي الذي عقد في غزة عام 1966.

لم يتح لغسان أن يشارك في ذلك المؤتمر التأسيسي الذي عقد في بيروت في سبتمبر من عام 1972 ،فقد استشهد في الثامن من يوليو 1972 أي قبل انعقاد المؤتمر بشهرين ، لكنّ المؤتمر احتفى به ، ووضع صوره واقتبس أقواله على اللافتات وكان شعار المؤتمر : بالدم نكتب لفلسطين .

لم تنقطع صلتي بمجلة الهدف ،مجلة الجبهة ومجلة غسان ،كما أن صلتي وصلة المثقفين بالجبهة والحكيم جورج حبش وأبو علي مصطفى وأبو أحمد فؤاد ،وأبو ماهر اليماني ، وبسام أبو شريف وغيرهم لم تنقطع، كتبت بالهدف في مختلف المراحل ، وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي وكنت أمينا عاما لاتحاد الكتاب والصحفيين كتبت أنا والكاتب والناقد د .فيصل دراج زاوية أسبوعية نتناوب على كتابتها.

وأذكر أن الحكيم جورج حبش كان عندما يزور دمشق يحرص على الالتقاء بنا ، وكان يدعوني ويدعو الشاعر أحمد دحبور والكاتب والروائي رشاد أبو شاور لكي نتناول معه الغداء في مطعم العجلوني الكائن على ضفة نهر بردى ، والذي كان المطعم المفضّل لغسان كنفاني ، وكان الحكيم يقول لنا بكل ما في روحه من نبل وصدق وجمال : عندما أراكم أشم بكم رائحة غسان كنفاني. كنّا نعتبر الحكيم توأم ياسر عرفات ، والأب الروحي لنا .

لا يستطيع هذا المقال أن يحيط بعالم غسان كنفاني كمبدع وسياسي وإنسان ، فهو المثقف العضوي ضمير شعبه الفلسطيني ، وخطّ صفحات مشرقة في تاريخ فلسطين وكفاحها وثقافتها.

رحل باكرا ،لكن ابداعه لم ولن يرحل .

وتبقى ذاكراه خالدة تزهر في كل الفصول .

العودة إلى الفهرس

جاجه تقولي
- الدم مابيصير مية
صار زفت
!!
إقتتال الأخوة !!

آخر الشارع شفت
يافطه مكتوب عليها
عيد سعيد.. روح
جيبيلي
حمتي اعمل
لباسات للأولاد
!!!

سامحني يارب
كنت مجنون - كنت أهبل - كنت أصفق لما يقولوا
بدهم يحرروا فلسطين - كنت أنقه بكلامهم
التوبه يارب
التوبه

قصفوا المخيمات
بسيطه
هجروا صغيرنا
بسيطه !
قتلوا كبيرنا
بسيطه
خربوا بيتنا
بسيطه !
بدهم نسلم
سلاحنا
فشروا !!

عن الناجي: ناجي العلي

أحمد م. جابر

الرصاصات التي استهدفت ناجي العلي، في ذلك الصباح المشؤوم، لم تصبه، بل وقعت في رؤوسنا نحن، أما ناجي.. فقد نجا. أن نصاب بالرصاص الذي استهدف الصوت الأقوى دفاعًا عن فلسطين وشعبها وقضيتها ولاجئيها، في وقت عصيب كتل الأيام المظلمة، يعني أننا نتحمل مسؤولية عظيمة، تتجاوز مجرد كشف القاتل ومحاسبته، إلى الوفاء بالوصية العظيمة والثقيلة التي تركها لنا ناجي، وهي وصية عبر عنها بتراثه الفني وباستشهاده الدال.

كما لم يكن من المناسب أن يموت رجل كغسان كنفاني بالسكر فقط، مع الاعتذار لقسوة هذا الكلام، لم يكن من المناسب لناجي إلا أن يصعد إلى العلا مضرجًا بالدم، شهيدًا، يختلط في استشهاده دمه بحبره، فكأنهما شيء واحد.

إن المسؤولية العظيمة الملقاة على عاتقنا هي أن نفي بوصايا الشهداء، وصايا كتبت بالدم، والحياة الشاقة التي ارتضوها لأنفسهم، وهو بالضبط ما فعله غسان كنفاني وناجي العلي، الذين كانا بالموهبة والقدرات، والشهرة أن يعيشا طويلًا جدًا؛ مرفهين، سعيدين في حياة فانية، ولكنهما اختارا مملكة الشعب، حيث المجد له والنور الحق.

لن نقول إن حنظلة حي فينا وإن استشهد ناجي، فهذا القول هو تحدٍ يجب الإيفاء به ومسؤولية يجب أن نكون أُهلًا لها، فليس بالرثاء يحيا الشهداء.. بل بالثأر.. ثأر وطني لا يترك قصاص العدو، ولا يترك الدم يصرخ في البرية.

AL-HADAF
الهدف